

تاريخ النقود العراقية

لما بعد العهود العباسية

من سنة ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م

الى سنة ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م

يحتوي على مطالب تاريخية وتحقيقات

سياسية ومالية وادارية

واجتماعية

بقلم

المحامي عباس العزاوي

ساعدت وزارة المعارف على نشر هذا الكتاب

السعر

٥٠٠ فلس

طبع شركة التجارة والطباعة (ذ٠م٠م٠)

شارع جمال عبدالناصر - الصالحية - بغداد

١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م



تاريخ النقود العراقية

لما بعد العهود العباسية

من سنة ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م

الى سنة ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م

يحتوي على مطالب تاريخية وتحقيقات

سياسية ومالية وادارية

واجتماعية

بقلم

المحامي عباس العزاوي

ساعدت وزارة المعارف على نشر هذا الكتاب

طبع شركة التجارة والطباعة (ذ٠م٠م٠)

الصالحية - بغداد

١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م

وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ

ـ آية كريمة ـ

وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ

ـ آية كريمة ـ

فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ

ـ آية كريمة ـ

أهلكَ الناسَ الدينارُ والدِرْهَم

ـ حديث شريف ـ

أعطَيْتَني وَرَقاً لَمْ تُعطِني وَرِقاً

قُلْ لي بِلا وَرِقٍ ما يَنفعُ الوَرَقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على صفوة خلقه محمد ، وعلى آله وصحبه ومن تبعه باحسان الى يوم الدين .

وبعد فهذه مجموعة توالى نشر الكثير منها فى (مجلة غرفة التجارة) ، وتتابعت متلاحقة وبفواصل ، كان الغرض منها تثبيت حالات (النقود العراقية) لمختلف العصور ، توضح أوضاعنا سياسيا ، ومالياً ، وادارياً ، واجتماعياً ولو بصورة مجملة ، وبنظرة سريعة دون توغل فى تفصيل ، أو فى ايراد مطالعات كثيرة . حاولنا بها أن نجمع بين (النصوص التاريخية) ، وبين (ما كتب على النقود) ، و (ما شاع من اسمائها) تقريباً للصلات ، وتأكيداً للمعلومات ... ولما تكاثرت وكشفت صفحة عن (ماضى النقود) لم أر من الصواب اهمالها ، أو ابقاءها مفرقة الأوصال ، لا سيما وقد وجدت الرغبة متوفرة عليها والالحاح مشهودا من كثيرين من أرباب التتبع فى الحصول عليها ، فرجعت اليها ، وعاودتها ، ونظرت فيما كان قد جرى عليها من تعليقات واستدراكات لمطالبها الكثيرة ، ومن تحققات تاريخية كتبتها عليها فى وقتها أو فى أوقات أخرى فتكوّن ما اقدّمه من مجموع فى النقود . هذا وأرجو أن ينتفع به ليكون عند رغبة الافاضل .

نظرة عامة

التاريخ فى مختلف صفحاته غير مقصور على حادث بعينه ، أو ما هو من نوع بخصوصه ، وانما يتناول نواحي لا تحصى فى الدول ، والأقطار ، والامم ، والاشخاص ، والثقافة ، والعقائد ، والصنعة ... الى غير ذلك . وقام مؤرخونا فى ايضاح حالات خاصة من ظواهر الامم والدول مثل (النقود) فأفردوها بالبحث والعناية ، وتناولوا مطالبها من أقدم العصور

الاسلامية للعلاقة الشرعية فى اداء الزكاة وفى الضرائب أو الاتصال بالمعاملات ، وبالمجتمع من جراء انها ثروة الامة ، وعليها يدور محور ماليتها ، وسلطة الدولة بها ، فهى من أكثر الثروات تداولا .

تتجدد فى حوادثها ، وترتبط بالدول وما يلحقها من تغير ، وبحياة الامة فى معاملاتها الاقتصادية ، ولا تخلو من مطالب عديدة تتعلق بالسياسة ، وبتاريخ القطر أو الأمه من حيث الوضع المالى ، وتتصل بأمور كثيرة .

ومن الصعب الاحاطة بتاريخ النقود ، بل لا يدرك تاريخها بسهولة ، ولا يتيسر جمعها بسرعة . فكانت من أجل أعمال المتاحف فى انتقائها ، وترتيبها ، واظهار (المجاميع النقدية) فيها ، بذلت الامم والافراد جهوداعظيمة فى التدوين عنها ، وجمعت نصوصا لا تحصي ومادة وأسست متاحف ونشرت مجلات ومؤلفات ... ولا يزال النقص بادياً يحتاج الى عمل كبير وضم جهود متوالية لنقص مشهود فى الاحاطة . وقلة فى التتبع من ناحية الجمع بين النصوص التاريخية والنقود نفسها ...

ولا مجال للبحث في نقود الامم جميعها ، فهذا أمر يطول ، وانما تناول موضوعنا (النقود العراقية) فى تاريخ تطوراتها ، وبيان حوادثها الخاصة لا سيما ما يتعلق بما بعد العصور العباسية لقلة التدوين فيها ، دون التعرض لنقود الاقطار الاخرى الا بقدر العلاقات ، والصلات ، ودرجة التحول ، والاوضاع الضرورية للبحث ...

لم يمنعنا من الخوض فى هذا الموضوع قلة المراجع ، ولا نقص المدونات المتوالية والبحوث المطردة ، وخطتنا مصروفة الى ان العمل وان كان ضئيلا فمن الواجب تدوين ما عرف ، وتثبيت ما حصل الاطلاع عليه ، والضرورة تدعو ملاحقة المطالب ، وما وصل الينا من خبر وقد قيل قديما « كل مجتهد مصيب » .

ولا شك أن النقود تعدّ من أهم شارات الدولة ، وعنوان مجدها ، وتتصل باقتصاديات المملكة ، وبسياستها وتشريعها وسائر أوضاعها من أمور تجارية ،

ومعاملات مدنية ، وعلاقات بمجاورين ••• فانها تميط اللثام عن خفايا كثيرة ، وتعد صفحة كاشفة عن ادارات الدول المتعاقبة لا يستغنى عنها في تاريخ حياة القطر ، أو في تعيين ماليته ولو بوجه التقريب ، فهي واسطة المعرفة من جهة أن الماليات غير مدونة في الغالب ، والاحصاءات مفقودة نوعا ، بل هناك مجاهيل عديدة تتعلق بالمال • والنتف القليلة لا تفي بالغرض ، فكانت النقود قد قامت بقسط كبير من المهمة التاريخية ، بل عدت من أجل المصادر •

كانت النقود في وضعها وعيارها مما يساعد أحياناً على ادراك المالية اجمالا ولو من وجه ، فقد بانت لنا بسبب النقود أمور كثيرة فسّرت التاريخ ، وأوضحت بعض نصوصه الغامضة أو مبهماته ، وجاءت بجملة من وقائعه المشهورة ••• فولدت فكرة صحيحة ، وهكذا علمنا منها أوضاعا سياسية فأدركنا العلاقة وكل ما أمكن من طريقها من روابط اقتصادية وصلات اجتماعية •

وفي النقود تتجلى ظواهر الدولة ، فنعلم الحالة السياسية ، والمعاملات المدنية ، والعلاقات الشرعية ، والأوزان المعتادة ، والخطوط وتطوراتها ، وسائر وسائل الحضارة مما له اتصال بها ، فهي من أجل آثار المجتمع في عصوره العديدة ، ولو بطريق الاستنتاج ، والانتقال الفكري •

وسبيل المعرفة يعتبر واضحا من طريق هذا الاتصال بالحوادث ، ومن تأكيد النتائج ليزول الابهام ، وينجلي الغامض ، وترتفع الأوهام••• ولا تزال مباحث كثيرة تستدعي النظر وباب الاشتغال مفتوح ومن المتيسر الاضافة • وهذه المجموعة تقلل من العناء ، وأرجو أن تقوم بقسط من الخدمة فالمجال واسع جدا لمتطلب الزيادة •

هذا • ولا أراني بحاجة الى استعراض كل المطالب • أو التلخيص عنها • فاكتفي بتقديمها الى القراء الافاضل للمرة الثانية بزيادة مشهودة لم يسبق بيانها ، وهذا أوان الشروع في المقصود •

٦

الدينار والدرهم [١]

الدينار والدرهم معروفان قديما بين العرب ، ولا نعلم بالتحقيق تاريخ التسمية بهما عندهم . وجاء في القرآن الكريم : « ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك الا ما دمتَ عليه قائماً » « وشَرَوه بثمنٍ بَخْسٍ دراهمَ معدودة » ، وفي الحديث : « أهلك الناس الدينار والدرهم » من جراء الحرص والطمع في سبيل الحصول عليهما . وهكذا ورد في الكتاب العزيز لفظ « الورق » ويراد به النقود الفضية ، قال تعالى ، « فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة . » ويقال الرقة أيضا ، والنقود أو المسكوكات (السكة) وكانت النقود تسمى (المعاملة) فقد أطلق الفقهاء عليها ذلك ويقصد به واسطة المبادلة أوما يصلح ثمنا وكثرة الملازمة دعت أن تكون المعاملة بمعنى النقود أو الثمن ... فلا مانع من استعمالها .

ففي (بداية المجتهد) ذكر (المعاملة) واطلقها على ما هو ملازم لها وهو التبر والفضة ، وفرق بينها وبين العروض التي يقصد منها الانتفاع بها في بحث الزكاة ، فان العروض لا تجب فيها الزكاة وأما (المعاملة) فتجب فيها . لان العروض اذا كانت تجارية فحينئذ تؤخذ منها الصدقة وأما (المعاملة) فلا يشترط فيها ذلك ... وتفرع من هذا أمر الحلي عند الفقهاء فان من عده من العروض فلا يأخذ منه زكاة وان من عده من المعاملة (النقد) أخذ . وهذا منشأ الخلاف ..

وفي هذا ما يعين ان (المعاملة) يقصد بها النقد أوما يصلح أن يكون ثمنا وهو واسطة المبادلة وطريق التوصل الى العروض بأمل الانتفاع وهو من باب الملازمة .

قال ابن رشد : « وأعني بالمعاملة كونها ثمناً ... » اهـ [٢]

وجاء ذكرها في كتاب (الف ليلة وليلة) بما نصه :

---

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ج ٤ ص ١٢١ لسنة ١٩٤١ م .

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٢٨ طبعة محمد علي صبيح ... وكذا جاء في صبح الاعشى ج ٥ ص ٨٤ وفي صفحات أخرى .

• كانت تلك الكبشة نصف ما معه ، فأعطاها للخباز ، وقال له أعطني شيئاً من (المعاملة) أصرفه في هذا اليوم حتى أبيع هذه المعادن ، فأعطاه كل ما كان تحت يده من الدراهم ••• الخ [١] » اهـ •

وهذه عامية ولا نستطيع أن نعين تاريخها بالضبط •• وهي متأخرة • ولكن النصوص الفقهية سبقتها بكثير •

وأما العملة فانها مستعملة حديثا وهي معروفة في مجرى اللغة كالتحفة والنخبة والسلطة ••• فلا تأباها قواعدها وان لم ترد صراحة ••• وكانت الامم قبل الاسلام تستخدم النقود كواسطة لتبادل الثروة (معاملة) بعد أن مضت مدة في طريق المقايضة • ثم السبائك ، والاصل في ذلك الوزن ، ثم اطرد في الدينار والدرهم المعلومي الوزن ، فكان لشيوعها أهمية اقتصادية كبيرة في التداول • ومن زمن بعيد جدا سيطرت الحكومات على النقود فلم تدع لاحد حق ضربها الا في دار ضربها وبالسكة السلطانية [٢] •

وفي النقود [٣] نرى ظواهر الحكومة ، وعنوان الادارة المستقلة بادية ، وهي دليل القدرة الاقتصادية ، وقد ترضى بعض الممالك من السيطرة على غيرها بالخطبة والسكة أو النقود المضروبة • وقضية النقود أحدثت غوائل في عصور مختلفة في هذه المملكة وفي الممالك الاخرى ، وساقت الى أخطار وبيلة حاقت بالحكومات كما وقع ابان صدور (الجاو) واشتداد الازمة من جرائه • ومثلها أو قريب منها ما كان أيام سعيد باشا والي بغداد (من المماليك) حينما ضرب النقود باسمه ، فأدى أمره الى ما أدى اليه [٤] • وكذا أيام العثمانيين الاخيرة حينما أصدرت « الاوراق النقدية » ، فقد ولدت مصائب مؤلمة من قتل وحبس مما لا يحصى تعداده •

---

(١) الف ليلة وليلة ج ٤ ص ٣٣٦ •

(٢) **الاحكام السلطانية : ابن ابي يعلى ص ١٦٥ • والسكة السلطانية** آلة الضرب وتطلق السكة على المسكوكات أي النقود بصورة عامة •

(٣) للدراهم ثم عمت المسكوكات بأجمعها والفلوس للنقد النحاسي ويطلق على النقود عامة ، عند العوام •

(٤) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٦ ص ٢٣١ •

والنقود والبحث فيها جزء مهم من مالية الدولة وربما كانت أحيانا ركنا ركينا من هذه المالية .

كانت سياسة النقود متحولة الا انها تمضي ببطء ، ولم تكتسب وضعا أمميا في العصور السابقة كما في عصورنا هذه . فهي اليوم من المعضلات ، وعندنا استقرت بالوجه المرضي بصدور « النقود العراقية » لحكومتنا الحاضرة . وكان أثرها في النفوس عميقا لما ولدته من فرح وسرور ، ولما شوهد فيها من شارة الاستقلال ،فهي رمز الادارة الحرة وعلامة الحياة الجديدة ، وتعد في صدورها من أكبر الحوادث التاريخية للعراق الجديد .

ولا عبرة لتشاؤم البعض ، أو الخوف من هذا الحادث العظيم ، فلم يظهر ما قاله الشاعر الاستاذ جميل صدقي الزهاوي رحمه الله :

قالوا ستصدر عمله ... للناس فيها تعلّه
فقلت ان صح هذا ... تزيد في العلين بلّه

وقد نجحت نجاحا باهرا .

المراجع

أحاول في هذا أن أبحث في « النقود عندنا » لما يخص العهد التالي للعهود العباسية حتى أيامنا الاخيرة المنتهية بظهور « العملة العراقية » ، أما العهود السابقة فانها مدونة في كتب الفقه في مباحث الزكاة ، وفي كتب الخراج وفي الاحكام السلطانية لابن أبي يعلى وللماوردي ، وكتاب الاموال ، وكتب تاريخية عديدة ، وأوضحتها أكثر النقود الموجودة في المتاحف والرسائل والكتب المدونة فيها . وربما أوضحت عنها في مطالب خاصة ...

وعن العصور الاخيرة نجد الشكوى كبيرة من قلة المراجع . ولا تفيدنا هذه الشكوى ولا تجدينا نفعا ، وانما يهمنا التعريف بالموجود منها وان نسعى لتتبع ما فات واظهاره دوما .

ومما يتعلق بعهد المغول والتركمان المراجع الآتية :

١ ـ جهان كشاي جويني .
٢ ـ تاريخ وصاف الحضرة .
٣ ـ جامع التواريخ .
٤ ـ تاريخ گزيدة .
٥ ـ نزهة القلوب .
٦ ـ مسالك الابصار[١] .

وكتب عديدة منها ما هو مذكور في كتاب التعريف بالمؤرخين ، وتاريخ العراق بين احتلالين . وكتب أخرى نذكرها عند النقل منها . وأما عهد العثمانيين فانه طويل الذيل واسع الاطراف ، ومراجعه كثيرة وهي غالب الكتب التاريخية . ومن الآثار الخاصة والعامة :

١ ـ المسكوكات الاسلامية التركية :

هذه في مجلدات عديدة ، نشرها المتحف التركي باستنبول من مؤلفات الاساتذة اسماعيل غالب ، واحمد توحيد ، وخليل أدهم ، ومحمد مبارك وغيرهم . واستوعبت هذه (تاريخ النقود الاسلامية) وتطوراتها وعينت النقود الموجودة فيها . وتناولت صفحات مهمة مما يتعلق ببحثنا ، وتعرضت لتتبعات الغربيين كثيرا ، ومحصت ونقدت . وهذه طبعت في سنين مختلفة سنة ١٣٠٧هـ و١٣٠٩هـ و١٣١١هـ و١٣١٢هـ و١٣١٨هـ و١٣٢١هـ و١٣٣٤هـ.[٢]

٢ ـ عيون الاخبار في النقود والآثار :

تأليف صبحي باشا في سنة ١٢٧٩هـ ـ ١٨٦٤م ، وفيها بيان عن النقود المضروبة في الممالك الاسلامية وتاريخها ، ونقود الخلفاء ، أوضح فيها مؤلفها تتبعات المؤرخين قبله بصورة مجملة . ترجمت هذه الرسالة الى

---

(١) في كتابنا المجلد الاول من التعريف بالمؤرخين وصف موسع لهذه المراجع . طبع سنة ١٩٥٧م في بغداد .

(٢) عندي نسخها المطبوعة ، وغالبها في خزانة المتحف العراقي في بغداد .

اللغات الاجنبية ، ترجمها البارون شاخت والمسيو مورتمان • وفي تاريخ احمد جودت باشا جاء تفصيل عن النقود التي رآها لدى صبحي باشا [١] ، هذا ووصفها استطرادا ، رأينا خلاصتها في المجلد الاول منه ولم نرها في المجلد الخامس كما قال صاحب المسكوكات ، ولعلها كانت موجودة في طبعة سنة ١٢٧٨هـ - ١٨٦٢م • وفي تاريخ احمد جودت باشا مباحث مهمة في النقود جاءت في المجلد السادس صفحة ٢١ وصفحات أخرى ، وفي مجلدات عديدة منه ، نقلا عن مشاهير معروفين ، وفيه نقد لتاريخ واصف البغدادي ، ونقل من غيره • وما كتبه احمد جودت باشا لا يفهم منه انه نقل الرسالة بعينها ، وانما ذكر أن صبحي باشا كان صديقه وله رغبة زائدة في جمع النقود ، وانه رأى عنده ما وصفه •

وأما تأليفه « عيون الاخبار » فقد نشرته جريدة « تصوير أفكار » بصورة متتالية ، ثم طبع برسالة على حدة في ١٥ المحرم سنة ١٢٧٩هـ وعندي نسخة منها •

٣ - كتاب النقود العربية :

للاستاذ الكرملي [٢] ، وهو آخر من كتب في النقود • وجمع في كتابه وثائق عديدة وحقق الالفاظ الواردة ، وصحح الاغلاط ، فهو مفيد جدا في تحقيق الالفاظ من حيث اللغة ولو كان ذكر النقود المضروبة لمختلف العصور لاستكمل العدة ، ولكن حب الاختصار ساقه أن يظهر بهذا الوضع، وله الفضل الكبير فيما أسدى للعرب والعراق من عمل صالح لتاريخه •

---

(١) تاريخ أحمد جودت باشا ج ١ ص ٢٤٧ • وترجمته في كتاب (عثمانلي مؤلفلرى) ج ٣ ص ٨١ وتوفي سنة ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٥م وله مؤلفات عديدة • وفيه ترجمة أحمد جودت باشا وفي مواطن عديدة ، ووصفنا كتابه في تاريخ العراق بين احتلالين ج٦ ص٩ و١٠ وتوفي احمد جودت باشا سنة ١٣١٢هـ - ١٨٩٤م •

(٢) توفي الاستاذ الكرملي في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٤٧م ودفن في الجانب الغربي من الكنيسة في الساعة الرابعة من ذلك اليوم ، وأجريت له مراسيم الدفن ، وألقيت الخطب في تأبينه كما احتفل في يوم أربعينه ، ويعد من رجال الثقافة في هذا البلد ، ومن علماء اللغة المعروفين في أيامنا •

وكنت كتبت مقالات فى مجلة غرفة التجارة في بغداد لما شاهدته من نقص فيه دون تعرض مباشر لنقـده • وان كان ما كتبت توضيح واسـتدراك وتعليق لما كتب فيالحقيقة • ولما قلت له لماذا لم تكتب عن(نقود المغول) شيئاً •؟ قال لى : فاتتنى لاننى كتبته فى مصر ولم تكن كتبك عندى بل كانت فى بغداد واعتذر بهذه الصورة ، فجاء كتابى تعديلاً وتحقيقاً لما دوّن •

ثم جاء الاستاذ يعقوب سركيس فكتب نقدا عليه ولم يأخذ بما اخذت من المصادر المحلية بل زاد ذكر المراجع الاجنبية ليستر الاخذ عنى ويظهر انه غير مسبوق بما كتب فنشر رسالة فى مجلة المجمع العلمى العراقى (المجلد الاول) ثم استلها ونشرها على حدة • وعنوانها (نظرة فى كتاب النقود العربية) ونقدتها فى جريدة الآراء البغدادية وبيّنت طريقته وعيّنت أغلاطه • ولا ينكر انه عيّن ما كتبه الرحالون وان كان لم يأت بشيء جديد •

توالت الآثار ، وزادت التدقيقات ، وكثرت التعليقـات مما جعل ذلك ثروة الاخلاف ، ومادة البحث ، وطريق التتبع ••• وممن تعرض لهـذه المباحث أحمد راسم فى تاريخ الدولة العثمانية وآخرون مثل صاحب « نتائج الوقوعات » وصاحب « مرآت الحرمين » • والموضوع خرج من نطـاق النصوص التاريخية والاكتفاء بها وحدها بل صار يشتبه فى كل منها ، ولا يعوّل على النص وحده ، فدخلها التمحيص ونالها التحقيق ، وصارت الجهود تبذل فى جمع النقود وتمحيص ما فيها سواء فى المتاحف الشرقية أو الغربية ، واختص علماء أفاضل كانت لهم المساعي المحمودة • الا ان المطالب لا تزال ناقصة ، ولم تتيسر المعرفة الكاملة فى النقود لمختلف الاقطار والبلدان فى كافة سنى ضربها بل وجدت آثار بعض البلدان ، فاتخذها العلماء أصلا ، وبنوا عليها على حذ (وليقس مالم يقل) مما أدى بنا حتما الى الشعور بالنقص فى التتبع ، فوقع الكثيرون باغلاط ساق اليها القياس الفاسد • ومن هـؤلاء الباحثين أجانب ومسلمون ، كتبوا ما رأوا ، وحققوا ما تمكنوامن تحقيقـه ونقدوا ما شاءوا ، وبحثوا ومحصوا كما وقعوا فيما يصح أن يستدرك •••

فبرزت لهم آثار عديدة كما جمعوا نقوداً أشاروا اليها ، ودونوا عنهـا في رسائل • تكونت منها مجموعات لا يستهان بها • واحتفظت خزانة المتحف العراقي في بغداد بمجموعة[١] لا يستهان بهـا لكتاب أجانب ، وهـكذا احتفظت أيضا بمجموعة كبيرة من النقود المختلفة ، لم ينلها التمحيص بعد ، وتستحق كل عناية وبحث ، ونحن في حاجة لمعرفة ما فيها من نقود قديمة لم يتطرق لها الباحثون • وكان الاستاذ ناصر النقشـبندي أصدر كتـابا في الدينار الاسلامي للعهود العباسية نشره المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٥٣م • وهو لا يخص مباحثنا كما انه لم يجعل علاقة للنقود بالتـاريخ وباسـتعمال الناس •

ولا تزال النقود في حالة لم يقطـع في أمرها وهي قيـد الدرس والتمحيص والتتبع المتوالى ، فلم تستقص حوادثها •

والامل أن يتكامل التحقيق العلمي من طريقه • وقد انكشفت فعلا كثير من المبهمات ، الامر الذي أدى بالمتاحف أن تقوم بالمهمة خير قيام في سبيل جمع المادة والكشف عنها • فلم تكتف بالنقول وتضاربها ، ولا بمجاميـع النقود ومباحثها • ولا تقبل من أحد قولا بدون دليل ، ولا تنقد أثرا حتى تتجلى براهين قاطعة ، والفقهاء عندنا والمؤرخون قد ثبتوا أوزان النقـود ، وعينوا مقادير النقود العربية منها وغير العربية ، ووجهوا المطالب نحو الوجهة العلمية • والغربيون في مباحثهم واطلاعاتهم على اللغة البهلوية قد عرفوا بأثر نقود الايرانيين في المملكة الاسلامية الى أن استقلت عنها ، وهكذا عرف منها ما تداول في عهدالمسلمين وما في غيره ، والصافى (الخالص) من المغشوش • وفي هذا كله ما أدى الى حل غوامض عديدة •

---

(١) عرف بغالب مؤلفاتهـا المستشرق الاسـتاذ ل • ا • ماير ، واستدرك عليها الاستاذ الفاضل كوركيس عواد جملة كتب ومقـالات في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ج١٩ لسنة ١٩٤٤م ص٣٧٥ ـ ٣٨٠ ، وتعرضت لمؤلفات اخرى لم يذكرها كمراجع وقد تناولتها في بحوثي هذه •

ولا نتجاوز في مباحثنا عن « النقود العراقية » عهوداً خاصة ، لئلا يتشوش الموضوع • وكل ما أقوله هنا ان نقود ايران الكسروية كانت شائعة في العراق عند الفتح الاسلامي وان الدينار والدرهم قد شاعا في بلاد العرب قبل ظهور الاسلام فتغلب اسمهما على نقود ايران أيضا • وفي خلافة عمر (رض) في سنة ٢٠هـ – ٦٤١م أجري التعديل في وزنهما فعم سائر الممالك الاسلامية • وهكذا أصابهما التعديل في العصر الاموي •

جاء في تاريخ ابن واضح اليعقوبي أنه في أيام عبدالملك نقشت الدراهم والدنانير بالعربية وكان الذي فعل ذلك الحجاج بن يوسف[١]•

وما جاء في كتاب الخراج للامام أبي يوسف عن جباية العراق قبل أن يموت عمر (رض) بعام ، من أنهما بلغت مائة ألف ألف درهم والدرهم يومئذ درهم ودانقان ونصف • وكان وزن الدرهم يومئذ وزن المثقال انتهى[٢]•

فهذا يدل على أن النقود المتداولة كانت غير اسلامية • وشائعة قبل التعديل فبقيت متعاملا بها •

وقال ظهير الدين الكازروني :

« ••• وكتب – أبو الوليد عبدالملك بن مروان – الى الحجاج بولاية العراق ، فسار اليها سنة ٧٥ هـ ، وهو أول من نقش الدراهم والدنانير بالعربية ، أمر بنقشها وكتب عليها (قل هو الله أحد) • وذلك في سنة ٧٦ هـ ، وكان عليها قبل ذلك كتابة بالرومية ، وعلى الدرهم بالفارسية • وكان الذي فعل ذلك الحجاج واتخذ دار الصرف ، ولم يكن عيارها جيدا • فلما ولي عمر ابن هبيرة جوّده ، وكانت في أيام الفرس مختلفة الوزن ، ضرب منها وزن العشرة عشرة مثاقيل ، وضرب وزن العشرة خمسة ، وضرب وزن العشرة ستة ، فضرب في الاسلام وزن العشرة سبعة[٣] • » اهـ •

---

(١) اليعقوبي طبعة أوربا ج ٣ ص ٣٣٦ •

(٢) ص٣١ طبعة مصر سنة ١٣٤٦هـ •

(٣) مختصر التاريخ من أول الزمان الى منتهى دولة بني العباس ص ٣٤ مخطوطة عندي نسخته •

هذا وقد حصلت تطورات أخرى في العهـد العبـاسي حتى بدأ أمر المغول • ومن ثم أحاول تدوين ما هنالك ، فلا أتوغل بأكثر من هذا •

النقود العباسية في العراق

ــ لما بعد العهد العباسي(١) ــ

في أيام الامويين والعباسيين ضربت في العراق نقود كثيرة ، وانتشرت ، ولا تزال المتاحف تحوي كميات وافرة منها • وهذه جلت عن صفحـات تاريخية مهمة ، وحلت مكانة لائقة بين النقود العالمية ، لما حوت من أوصاف معتبرة ، بحيث صارت نموذجا للنقود الاسـلامية ، وأدت الى تثبيت نواح عديدة من خط ونقش أو محل ضرب وتاريخ أشخاص ، وهكذا ما فيها من مادة ووزن وعيار •

ولا يكفينا أن نعرف النقود الموجودة في المتاحف وحدها لنعين مزاياها العلمية والفنية ، وانما يقتضي أن نرجع الى النصوص التاريخيـة ونلاحظ العلاقة مما يثبت الحالة ، ومن ثم نعلم ما هنالك من نقود مفتعلة • فلا يجوز ترك احدى الجهتين دون تمحيص ، أو النظر الى المادة أو الشكل الهندسي والخط ، مما يقرر رغبات الخلفاء ونفسياتهم والحالة العلمية •

والأمر الجدير بالاهتمام هو « النقد التاريخي » ، ومثله مالية الدولة والاوضاع الاقتصادية مما يستدعي الاتصال بأمور واستنطاق وثائق قد تخرج بنا عما نحاول بيانه ، الا اننا نقتصر على المطالب بقدر ، ولا نتجاوز حـدود النقود العباسية المستعملة في عهد المغول ، مع بيان مجمل التطورات كتمهيد للمباحث •

وكل ما نقول هنا : ان العراق ضرب النقود العربية الاسلامية فجعلها خالصة ، فله حق السبق ، وهي نتيجة ضرورية لاقتصاد المملكة • والملحوظ أن ما في المتاحف منها لا يعين المتداول ، والاموي المنقرض عاد تاريخيا وان

---

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ج ٤ ص ٢٢٠ •

اظهرته الدفائن التى عثر عليها ، وهكذا النقود العباسية لم تستمر متداولة فى كافة العصور ، وانما انتشر منها فى عهد المغول ما كان من أيام الخليفـــة المستنجد حتى أواخر الدولة العباسية ببغداد ، والا فلم يكن نقدا شـائعا بل تابعا للوزن والصفاء .

الدراهم والدنانير والفلوس

علمنا ان الحجاج ضرب النقود في العراق باللغة العربية ، كمـا قلب الدواوين من الفارسية الى العربية أيام عبدالملك سنة ٧٦هـ ـ ٦٩٥م والدنانير العبدية نسبت اليه[١] . وان عمر بن هبـيرة جـودها . ولا نرى فرقا بين الدينار والدرهم فانهما سارا الى تحسن العيار ، فكان ذلك أول خطـوة . ونرى نماذج هذه النقود فى المتاحف العديدة الى انقراض الدولة الاموية سنة ١٣٢هـ ـ ٧٤٩م . ومنها ما عثر عليه أخـيرا فى متحف دمشق من أيام عبدالملك بن مروان الى آخر عهد الدولة الاموية وهى ناطقة بما جرى من ضرب الدنانير خاصة وقد رأيتها في المتحف المذكور فى آب سـنة ١٩٥٧م وهى أعظم مجموعة ذهبية من النقود عرفت لحد الآن[٢] .

والملحوظ ان النقود الموجودة صححت كثيرا من أقوال المـؤرخين . وأزالت التردد فيها . ويصح أن يمثل لذلك بما جاء في كتاب النقود للمقريزى ان الحجاج كتب اسمه عليها واتخذ فيه كلمات لا صورا فهذا غير صحيح . بما شوهد من كتابة في نقوده . ثم مضت على ما كانت عليه الا قليلا حتى أيام الخليفة المهدى . والنصوص التاريخية متضافرة على تأييد ذلك ، وما كان من النقود العربية قبل الحجاج فهو مفتعل ومطعون فيه . ومن ثم جعل البلاذرى يورد فى كتابه « فتوح البلدان » ماهية بعض النقود ويعين قيمتها التاريخيـة بما نصه :

« قال داود الناقد : رأيت درهما عليه ضرب هذه الدرهم – دراهم

---

(١) رسالة الغفران ص ١٩٦ والدراهم الأحدية من ضرب الحجاج كما تقـدم .

(٢) جاء وصفها فى مجلة الحوليات الاثرية السورية .

الحجاج - بالكوفة سنة ٧٣هـ فأجمع انتقـاد (النقّاد) انه معمول ، ورأيت درهما شاذاً لم ير مثله عليه (عبدالله بن زياد) فأنكر أيضا[١] » اهـ .

وفي هذا ما يدل على « النقد التاريخي » ، وان التزييف كان معروفا ولا نزال نسمع به . والنقود لحقتها تحولات تاريخية نرجع اليها عند الحاجة ونشاهد ما يعرو أو يعرض من تمحيص أو نقد .

يوضح ذلك مثال آخر دعا الى مثل هذا النقد ، واضطربت آراء الباحثين فيه . فقد جاء في رسالة « عيون الاخبار في النقود والآثار » أن صبحي باشا عثر في مجموعته على درهم وصل اليه من العراق سنة ١٢٧٧هـ - ١٨٦٠م ، كتب عليه انه ضرب بالبصرة سنة أربعين ، ولا يختلف عمـا كتب في أيام عبدالملك الا في التاريخ ، فكأنه واحد من نقوده بـلا تغيير ولا تبـديل[٢] . فتنازعته الآراء اذ لم يجد بعض الباحثين ما يستدعي تكذيبه من مادته أو كتابته، وآخرون قطعوا بانه مفتعل كما نبّه الى مثل ذلك البلاذري . ويرجع الخلاف الى الاعتماد على الوجهة التاريخية أو عدم الاعتماد عليها . ومن ثم تولّد الاخذ والرد في حين انه لم تكن في سنة ٤٠هـ - ٦٦٠م (دار ضرب) عربية ، ومن هنا نقطع بافتعال هذا النقد . ومن مؤيدات ذلك ان النقود في المتاحف موافقة لسنة الضرب باللغة العربية .

ولعل صوابه (تسعين) فظن انه (أربعين) أي سنة أربعين ، فالتبس أمره على القارىء . ومن ثم يزول الاشكال ، ولا يبقى محل لزعم تزويره ويكون من ضرب الامويين ... وهناك نقـد من هـذا النوع ضرب أيام ابي المظفر سليمان خان . وهذا دعا الى الاشتباه ثم توضح أمره بعد معرفة تاريخ سلطنه فزال اللبس ...

وبعد انقراض الدولة الاموية استمر الضرب على تلك الوتيرة الى أيام الخليفة المهدي ، فوضع هذا الخليفة اسمه على النقود ، حدث تبـدل قليل في

(١) فتوح البلدان طبعة أوربا ص ٤٦٨ .

(٢) عيون الاخبار ص ٩ .

الدراهم كما حصل تحوير في شكل الكتابة والوزن والعيار ، ومجموعات ذلك موجودة ومشهودة • ودامت الى ظهور المتغلبة ، فانقطعت النقود المستقلة باسماء الخلفاء من سنة ٣٣٤هـ وتطور عيارها خلال المدة حتى صار الخالص في النقدين أكثر أيام المطيع لله الخليفة مما ضرب سنة ٣٦١هـ – ٩٧١م • وكانت تضرب الدنانير وانصافها وأثلاثها • ومن ثم دام التغلب الى سنة ٥٤٧هـ • ففي أيام الخليفة المستنجد سنة ٥٥٥هـ – ١١٦٠م • أصابت النقود جدة ولحقها استقلال ونالها النشاط أيام الخليفة الناصر لدين الله وصارت تضرب ببغداد وحدها • الا في بعض حالات استثنائية في أيامه في (دقوقا) وفي عهد الخليفة المستعصم باربل • وحدث فيها بعض التبدل ، وشاعت هذه النقود الاخيرة في الاغلب أيام المغول ومن بعدهم دون غيرها •

ويهمنا بيان قيمة الدينار والدرهم الشائعين أيام المغول • والملحوظ ان الوزن هو الاساس ، وقد يكون من طريق المقابلة بين النقود ، فكان المعول عليه • ولكن هذا مختلف ، ونحن في هذه الحالة بحاجة الى استنطاق النصوص التاريخية وايرادها لتكون أصلا يرجع اليه • وخير ما يصح ايراده ما نقل عن بغداديين ، قال في « مسالك الابصار » :

« وبها – ببغداد – ديناران أحدهما يسمى (العوال[١]) ، عنه اثنا عشر درهما • والدرهم بقيراط وحبتين • وذلك أن الدينار عشرون قيراطا ، كل قيراط ثلاث حبات ، كل حبة أربعة فلوس نقرة ، عن كل فلس فلسان أحمران • والثاني (الدينار المرسل) وبه أكثر مبايعاتهم ومعاملاتهم ، عنه عشرة دراهم[٢] » اهـ •

ومن هذا نعلم أنواع الدنانير ووزنها وسعرها ، وكذا الدرهم والفلس النقرة ، والفلس الاحمر • فلم يبق مجال للبحث في الفلس فقد تبين من

---

(١) العوال ربما كانت من العول أي زائدة للدلالة على ان وزنها يزيد على سائر النقود ، ومثلها العول في الفرائض وهو زيادة في الانصباء • والمرسل لم تكن فيه زيادة •

(٢) مسالك الابصار ، مخطوط أيا صوفيا ج٢ ص ٦٤ •

النص المذكور ، ومنه نعلم ان الدرهم يساوى ٢٠ فلسا نقرة ، و٤٠ فلسا احمر • ونرى التلازم فى القيمة بين هذه النقود معروفا ، وان تداولها على وتيرة اكسبها هذه القيمة الثابتة ، وكان للارتباط موقعه ووضحه العلمي[١] •

والملحوظ أن هذه النقود هى المضروبة فى العراق والمتداولة فيه أيام المغول ، أو التى وصلت الينا من نقود الدولة العباسية من أيام المستنجد الى أن انقرضت ، وان النقود المختلفة كشفت عن النقود العباسية والمغولية • وكذا نرى المؤرخين لم يبينوا تفاوتا بين هذه النقود • وعلى كل يتجلى لنا تطور النقود من جهات :

١ ـ التعديل في الوزن أيام الخلفاء الراشدين •
٢ ـ التحوير فى الكتابة •
٣ ـ تبديلها الى عربية •
٤ ـ تحول العيار •
٥ ـ أنواع الدنانير والدراهم والفلوس •

جرى ذلك كله بأزمان مختلفة سارت فيها من حسن الى أحسن تبعا للحالات الاقتصادية ، ثم طرأ ما طرأ ، حتى جاء دور المستنجد ، ومنه الى انقراض الدولة العباسية .وبقيت شائعة لما بعد انقراض الدولة من بغداد •

وصار من السهل جدا تقديم قوائم لسني ضرب النقود على اختلاف أنواعها وان يضاف اليها كل ما يظهر من النقود ، الا ان المجال الآن لا يسع مثل هذه ، والموضوع يخص الشائع وقيمته • والى الآن لم يتم تعيين النقود العراقية المضروبة بالنظر :

١ ـ لحكوماتها •
٢ ـ لتاريخ الضرب •

---

(١) القاموس المحيط فى مادة (مكوك) جاء ذكر الاوزان وضبطها ، وكذا في تاج العروس ، وعندى رسائل عديدة فى الاوزان تعين مقاييسها ، يأتى الكلام عليها •

٣ ـ لمحل ضربها •

٤ ـ لتصوير ذلك بالترتيب •

٥ ـ لبيان المكتوب على النقود •

٦ ـ للسنجات الزجاجية •

٧ ـ للخراريب • جمع (خروبة)[١] •

فلو تم ذلك لتمكن المرء من اضافة ما يجده ، أو يعرف ما عثر عليه ويدرك قيمته مما لا يزال مجهولا من أمور تاريخية يصح الاستفادة منهـا • فاذا علمنا تاريخياً ان فلاناً كان يضرب نقوده ويكتب عليها كذا وكذا ، ثم رأينا نقوده بصورة مقطوع بها تمكنا من معرفة الصواب بحيث لا نرتاب ، خصوصا اذا اضطربت النصوص التاريخية كما في نقود (خدا بنده) •

دور الضرب

هذه في بداية أمرها تابعة لبلدان عديدة من جراء البعـد وصعوبة المواصلات ولها رسوم مقررة ، وهذه تكاثرت وتعددت ومالت الى التقدم أيام الدولة العباسية •ويصح أن نقول ان أماكن الضرب قاربت المائة والخمسين أو زادت عليها ، وكلما ظهر نقد في موطن أضيف الى العـدد • والدولة العباسية من أيام الخليفة الناصر حصرت الضرب في العاصمة ، ودام فيهـا الا ما حدث من بعض مستثنيات ، ولعل لهذا دخلا في أن نطاق الحكومة قد ضاق ، والامارات صارت تضرب لنفسها • والنقـود الموجـودة تعين دور الضرب •

وتبع طريقة السبك ، فلا تباين بين مختلف السكك التي تضرب في الاقطار ، بل كانت سائرة على قاعدة واحدة الا في تقدير العيار •

وفي كتاب الحاوي للاعمال السلطانية ورسوم الحساب الديوانية بحث مهم بعنوان (دار الذهب العراقي) وفيه ما لم يوجد في غيره • والكتاب في

---

(١) قاموس (دوزي) ودائرة المعارف الاسلامية في مادة (فلس) •

قسم المخطوطات العربية من الخزانة الوطنية (الاهلية) بباريس • نقل هـذا البحث منه في مجلة الفنون الاسلامية ج١٦ ص٢٥ فجاء كاشفا عما نلتمس دون أن نرجع الى مصادر بعيدة عن العراق نوعاً ومنفصلة عنه سياسـة مثل مصر • فالطريقة المسلوكة واحدة تقريبا ، والتأثير مشهود • فاننا رأينا البحث موسعا في كتاب « قوانين الدواوين[١] » لابن مماتي المتوفى سنة ٦٠٦هـ ـ ١٢٠٩ م ، وعليه وعلى أمثاله عوّل القلقشـــندي في « صبح الاعشى » • والتقارب في الأمور العامة مثل النقود وغيرها مشهود بين الاقطار الاسلامية ، وهي على اتصال دوما في تبادل الصناعة والتعاون لتقويتها وتحسينها • ومن هذه المباحث يعرف أمر العناية بالنقود ودرجة الاهتمام بها وتحقيق مادتها وتعديلها • وكتاب الحاوي جاء دافعا لكل لبس موضحا عن دار الذهب في العراق كاشفا لما عندنا خاصة • فزالت مبهمات عديدة •

ودور الضرب ببغداد استمرت الى ما بعد الدولة العباسـية ، ومن ثم تعددت أحيانا دور الضرب في العراق ، وكانت تسمى (دار الصرف) ودامت أيام العثمانيين حتى أواسط القرن الثالث عشـر ، وتاريخ دار الضرب في الدولة العثمانية وتطوراتها مذكورة في مؤلفات عديدة ، وفي التقاويم ، وفي كتاب السجل العثماني ج٤ ص ٨٢١ وذلك ان الضرب في الدولة العثمانية لم يكن محصورا في العاصمة ، وانما كان لكل بلدة مهمة دار ضرب خاصة بها ، وفي الدولة العثمانية لم تكن للدولة أمانة لدار الضرب ، وانما كانت تنظر من الدفتريين ثم صار يقوم بأمرها الوزراء المعروفون بوزراء الغرفة أي الذين يلازمونها ، فانتزعت من الدفترية ، ثم تكونت دائرة للدولة في شعبة من الديوان ، وأودعت الى أمين يقوم بها بل الى معـاون خاص يرجع الى دار الصرف السلطانية وصار يتعهد أمرها أكابر رجال الدولة ، وعدّ رجال

---

(١) طبع « قوانين الدواوين » في ٤ رجب سنة ١٢٩٩ هـ راجـع صحيفة ٢٥ ، ورأيت منه مخطوطين في مكتبة أيا صوفيا برقم ٣٣٦٠و٤١٨٩، ويظهر أن المخطوط أوسـع مما هو مطبوع • ثم طبع طبعة جديدة في سنة ١٩٤٤ م ، وهي من أنفس ما طبع • وجاء ذكرها ونقدها في مجلة (القضاء) البغدادية في مقال لي ، وفي كتاب (الميزان) للدكتور محمد مندور •

دار الضرب في السجل العثماني ، فلا مجال لايراد من كانوا هناك • راجع النص المذكور • ثم ظهر كتاب يوضح دور الضرب وادارتها وتفصيلات كثيرة اسمه (مسكوكات عثمانيه « شاهانيه » اداره‌سی ضربخانهٔ عامره) طبع في المطبعة العامرة سنة ١٣٣٧ هـ – ١٩٢١ م في استنبول والعراق لم يخرج عنها أما في بغداد فقد كانت تعرف في أيامها الاخيرة بـ (السكه‌خانه) وهي (دار السكة) أو (دار الضرب) • ولا يزال سوق السكة معروفا ، تجاه (خان الاورتمه) من جانب السوق •

وآخر من عرفنا أمين الضرب باسم (سكة أميني) أي أمين السكة أحمد اغا ابن عبدالله أمين السكة سابقا • وهذا ورد اسمه بهذه الصفة وكان متوليا على أوقاف جامع نازندة خاتون في محلة الميدان ببغداد سنة ١٢٦٩ هـ[١] • والوقف عليه وعلى أولاده من آل الجبه‌جي •

وكانت في بغداد (محلة السكه خانه) داخل القلعة في الجانب الشرقي من بغداد وهذه كانت معروفة قديما من أيام العباسيين وأيام السلطان سليمان القانوني • وفي هذه المحلة أي محلة السكه خانه (جامع القلعة) المعروف بهذا الاسم الى اليوم ، وتكية الملا سعدالدين ابن السيد عبدالجليل الدوري ، وهذه مجاورة لجامع القلعة ولا ندري بالضبط تاريخ تحويل السكة منها الى محلها المعروفة اليوم به ، وهو تجاه باب خان الاورتمة من أوقاف مرجان من جهة السوق وهو السوق المقابل له •• والمعلوم أن السكه خانه كانت أخيرا هناك • وأما البيوت والدور في محلة السكه خانه في القلعة فقد اندثرت ••• وهذا نعلمه من (وقفية جامع القلعة) •

ومن هذا نفهم ان الضرب كان معروفا في تلك المحلة ، ثم انتقل الى محله الاخير قرب (خان الزرور) في سوق السكه‌خانه فقد توضحت المواقع ، وعرفت مواطن الضرب •

---

(١) (جامع نازندة) ذكرته في كتاب (تاريخ المعاهد الخيرية) • وهناك توضيح عنه بصفته متوليا • وجرت تصفية هذا الوقف سنة ١٩٥٨م •

ويلاحظ أن المحتمل في الضرب أنه كان أيام الدولة العباسية في ذلك المحل والا فلا مجال لتفسير ما هنالك ولم نجد من النصوص ما يعين المحل بالضبط والتحقيق القطعي عنه ٠

ومن هذا نعلم ان دار الضرب لم تنعدم من العراق الا لمدة قليلة ، ومن الضروري اعادتها عندنا بالوجه الفني ، لتكون الخطوة الى الاستقلال أوسع ٠ والامم المجاورة زاولت ذلك ، ولها دور ضرب ، وتصدر نقودها ، فلا ينبغي للعراق أن يقف دون تحقيق استقلاله المالي ٠

ودار الضرب كان يتولى أمرها الخلفاء الا انها أيام موسى الهادي الخليفة أودعت الى وزيره علي بن ماهان ٠ وفي أيام الخليفة هرون أودعت الى وزيره جعفر البرمكي ٠٠ وفي أيام التغلب صار الضرب بيد المتغلبة من البويهيين والسلجوقيين ٠ وفي سنة ٤٦٢ هـ صارت دار الضرب في يد وكلاء الخليفة وسبب ذلك ان النبهرج كثر في أيدي الناس على السكك السلطانية ٠ وضرب اسم ولي العهد على الدينار وسمي (الاميري) ، ومنع التعامل بسواه ٠ ٠ ٠ اهـ[١] ٠

الوزن والسنجات

تقررت أوزان الدراهم والدنانير في الكتب الفقهية والكتب التاريخية ، ولم تختلف الا في الاجزاء والاضعاف ٠ وأما الفلوس فان الفقهاء لم يتعرضوا لها من جهة تحقيق قيمتها لانها لا تدخل في النصاب الشرعي ولانها لا تعد ثروة وأما الدراهم فيساوي الواحد منها خمس حبات ذهبا ، والحبة أربعة فلوس نقرة ٠ فتعينت قيمتها كما تقدم ٠

وهذه تكون متبدلة بالنظر لقيمة الفضة ٠ أو الفلوس النحاسية ، فلا يكفي أن نعلم انها بوزن كذا ، وتتفاوت قيمة الدينار بين ١٢ درهما أو ١٠ دراهم ، فيصعب تحقيقها ٠ ومن حين ضربت النقود العربية ، أوصى أن يعين

---

(١) الكامل لابن الاثير ج١٠ ص ٢٢ والدينار الاميري ورد ذكره مكررا في مواطن عديدة من (تاريخ أتابكة الموصل) ٠

لها سنجات (صنجات[١])زجاجية على شكل الدرهم وعليها نقوشه ، وكذا سنجات الدنانير ، وكتب عليها ما يكتب على تلك النقود . واتخذت من زجاج من جهة أن لا يؤثر فيها الحرّ والبرد تأثيرا ظاهرا ، فصارت أصلا لتعيين الوزن كما جرى الامر في تحقيق الموازين والمقاييس العشرية عند الفرنسيين.

ولعل هذا هو المراد بما يسمي بـ (الامام) وهو الاصل والا فليس لدينا ما نرجع اليه سوى ما يسمي بـ (السنجات) فالظاهر أنها نسخة طبق الاصل. وهو الامام دون غيره ، والفرنسيون لا يكتفون بالمقياس الفني الذى أوضحوه ، وانما ثبتوا ذلك بما هو شبيه بالسنجات أو ما يقال له (الامام)[٢] ..

وهذه هي (صنجة الخزانة) وكانت راجحة نصف قيراط في المثقال ، يقبضون بها ويعطون بسنجة البلد وهي المتعامل عليها ، فخرج خط الخليفة الظاهر ابن الخليفة الناصر الى الوزير بلزوم مراعاة ما يتعامل به الناس ولم يلتفت الى التفاوت الذى تخسر به خزانة الدولة (٣٥) الف دينار في السنة[٣] .

ومن الغريب ان الدولة العثمانية كانت تراعى هذه السنجة أو ما في معناها بلا فرق والطريقة المسلوكة ، تراعى الفرق بين سعر الدولة للنقود ، والسعر الذى جرى التعامل به بين الناس فالليرة كانت تعطى بسعر الناس (١٠٢) من القروش فتأخذها بسعر ١٠٠ قرش في قبض الصندوق فالحادث تكرر بعينه . ومثله كان في النقود الاخرى ، ولا يزال الى اليوم يشاهد التبدل في السعر . وأصل هذه الاوزان المشار اليها .

ومن هذا النوع ما جرى في أيام الخليفة المستنصر سنة ٦٣٢ هـ أمر الولاة والتجار والصيارفة وفرشت الانطاع ، وافرغ عليها الدراهم وذلك

---

(١) السنجة في الاصل (سنك ترازو) أى حجر الميزان وجاء التفصيل في الكنز المدفون والفلك المشحون ص ١٠٦ وفي ميزان الحكمة ص ٥ الهامش ، وكذا في مجلة بيمان ج ٤ ص ٣٧٩ . أصدرها الاستاذ أحمد كسروى في طهران .

(٢) مجلة غرفة التجارة ج ٤ ص ٣٧٧ .

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي طبعة سنة ١٩٥٢ م ص ٤٥٩ .

على يد الوزير • جلس فأحضر هؤلاء وقال: قد رسم مولانا أمير المؤمنين لمعاملتكم بهذه الدراهم عوضاً عن (قراضة الذهب) رفقاً بكم وانقاذاً لكم من التعامل بالحرام من الصرف الربوي • فأعلنوا بالدعاء • ثم أديرت بالعراق وسعرت كل عشرة دراهم بدينار • فقال الموفق أبو المعالي القاسم بن ابي الحديد :

لاعدمنا جميل رأيك فينا
أنت باعدتنا عن التطفيف
ورسمت اللجين حتى ألفنا
ه وما كان قبل بالمألوف
ليس للجمع كان منعك للصر
ف ولكن للعدل والتعريف[1]

وبهذه منع من الاجحاف الذي يقع فيه الناس ، ولعل لجمع هؤلاء مغزى أن لا يدعوا وجهاً لقبول مثل ذلك فلا يرتكبوا مثل هذه الاحوال •

والاوزان عندنا متعينة سواء العراقية منها وغير العراقية • والشقلة وزن النقود بمثلها من كاملة الوزن •

وأما الفلوس فقد وضعوا لها سنجات أيضا دعوها (خروبة) وجمعوها على خراريب فكانت قياس الفلوس كما تستعمل سنجات للدنانير بما يعادل الدينار ، ونصفه وثلثه ، وأخرى للدراهم بوزن درهمين ، ودرهم ، ونصف الدرهم • والفلوس أوزانها متفاوتة تبعا لمقدار ما يجرى التعامل به ، فتكون الخروبة مقابلة لما هنالك ، وهي وزن للفلس المتعامل به • والملحوظ اننا اذا قابلنا بين السنجات على اختلاف أدوارها وبين النقود المضروبة والموجودة في المتاحف ، علمنا الاضعاف والاجزاء للنقود وعثرنا على نقود لم نقف عليها بعد على أقوى احتمال بمراجعة جميع السنجات المعروفة • ولكن لم تسفر التدقيقات عن هذه المقابلة أو لم نجد لها أثرا ، وبحث ذلك واسع الاطراف • هذا • وكان يظن ان هذه السنجات (نقود زجاجية)[2] ، وكذا (الخروبة) ،

---

(١) تاريخ الخلفاء ص ٤٦٢ •

(٢) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ج١٢ ص ٢٧٨ •

فلم يكن ذلك صواباً ، وانما هي قياس الوزن .

وممن ظن هذا الظن الاستاذ يوسف اليان سركيس صاحب معجم المطبوعات العربية . وكان اعتماده فيما كتب على الاستاذ جرجي زيدان في تاريخ مصر الحديث الجزء الاول الطبعة الثانية ص ٢٦١ ونقل ذلك عن مؤرخ فرنسي هو المسيو مارسيل وبهذا عارض العلامة الاستاذ أحمد زكي باشا فانه يرى - كما رأينا - انها (سنجات) أو كما عبر عنه أوزان وعيارات .

العيار

ان المقادير الخالصة في النقود من فضة وذهب لها نسبة ثابتة ومعينة ، فلم يكتف القوم بالاوزان وحدها ، ويسمى ذلك (عيارا) . فلا يعوّل على الوزن لتحرير النقود ، وانما يجب أن يراعى هذا العيار . كانت النقود غير خالصة في بادىء الامر وتابعة لما جرى عليه الضرب قبل الفتح ، وحوادث تجويده جرت باطراد حتى تحسنت، فاكتسبت أيام الخليفة المطيع الحدّ اللائق، فكان عيار الذهب قد اختلف وتحوّل حتى صار خالصاً تقريباً . ففي أول أمره كان عياره ٨٧٩/. فتحول تدريجا حتى بلغ ٩٧٩/. فصار الى الصفاء . وكذا عيار الفضة كان يتراوح بين ٩١٢/. و٩٧٢/. فاكتسب الصفاء نوعا في نسبة تحوله ، الا انني أقول : في دور الضرب طريقة للتصفية والمزج من كل نوع وتعيين درجته ، كما اوضح ذلك ابن مماتي والقلقشندي .

وبحث العيار وتحقيقه ومعرفة الصلاح من الفساد مبسوط في كتاب (ميزان الحكمة[1]) بسعة زائدة كما في ص ١٤١ وما يليها وفيه بحث عن الموازين وأجزائها المتكونة منها والقبان الذي يدعوه القفان .. وأكثر ما أوضح العيار في ص ١٤٧ وما بعدها .

---

(١) من أجل الآثار . طبع في الهند ومؤلفه ابو الفتح عبدالرحمن المنصور الخازني . ويعد من أجل علماء الطبيعيات كما انه فلكي معروف . وهو صاحب الزيج السنجري . وقد أوضحته في تاريخ علم الفلك في العراق . وترجمة المؤلف مذكورة في (تراث العرب العلمي) ص ١٧٨ الا انه سماه (الخازن) .

وفي مجلة المقتبس ج ٧ ص ٩١٥ بحث عن (دار العيار) وعلاقته بالحسبة •• وعن العيارات والصنجات •

وفي أيام الدولة الاموية جرى اصلاح العيار في أوقات مختلفة ، وفي أيام العباسيين ، الا ان المشهور بصورة واضحة جداً وبمقياس واسع كان أيام أحمد بن طولون وساق في (الخطط التوفيقية) عن المقريزي سبب هذا التعديل في العيار واصلاحه بمقياس واسع • وهكذا كان في أيام الفاطميين في عهد خلافة المعز ، وفي العباسيين أيام المعتصم ومثله الدنانير الابريزية مما لا محل لاستيعابه ••• ولم يكن ذلك الاصلاح الا تابعا لحالة الدولة المالية ، وأوضاعها الاقتصادية وسلطتها السياسية مما هو معروف •••

وكل ما يقال ان النقود في أيام اصلاحها سارت سيرة علمية في عيارها ، وبحث القوم في العيار وما يترتب عليه •

وقبل انهاء القول أشير الى ان الاستفادة من تدقيقات النقود لا تنحصر على الوجهة الاقتصادية والفنية ، وانما هناك نواح تاريخية لا تقل أهمية عن الوثائق الاخرى من تحقيق أعلام الأشخاص والبلدان وكذا الخطوط • وكلها تجلو عن صفحات تاريخية عزيزة المنال ، لما يعتري النصوص التاريخية من أغلاط نساخ وتشوه في الاعلام أو تشوش واضطراب في النقل ، كما نرى في (يحكم) و (بجكم) ، فقد اختلفت النصوص ، وعاد المرء لا يقطع بصحة اللفظ ، فجاءت في النقود بلفظ « أبو الحسين يحكم » بالياء وصوابها بجكم بباء فجيم • والنصوص في النقود متعينة ومعروفة ، واذا حصل في بعضها الغلط فلا يقع في الكل •

النقود الاموية والعباسية في مختلف العصور انقطع تداولها من مدة • وان المتاحف الموجودة في الغرب نبهت الى لزوم جمعها وتحقيق ما ذكر أعلاه من وجوه النظر •

كانت النقود متداولة في العهد المغولي ثم زالت من البين وارتفعت من

التداول ولكننا لا نعدم العثور على كنوزها أو على مقادير مختلفة في الضرب نعثر عليها بين حين وآخر • ولا تزال تنتشر بين الأفراد والمتاحف •

ومنها ظهرت قيمة الحضارة من طريق النقود التي عثر عليها في مختلف الازمان وتكونت منها مجموعات كبيرة جدا وان المؤلفات في النقود تكاثرت وبصرت بنواح عديدة تستوقف النظر • وفيها فوائد علمية تدعو الى الانتباه التاريخي والاقتصادي والفني وغيرها •

والعهد العباسي ترك نقودا كثيرة ومثله العهد الامـوي • ومن أيام المستنجد شاعت نقود العباسيين في عهد المغول • وان هولاكو سلطان المغول ضيق على الخليفة في اخراج كنوز الدولة •

ومن الحوادث المهمة :

١ ـ عثر الامير سيدي علي أيام والي العراق الامير (پيربوداق) سـنة ٨٦٧ هـ ـ ١٤٦٢ م على كنز للخليفة الناصر لدين الله العباسي وسمي بحجـر القانول[١] •

٢ ـ عثر يوم السبت ١٤ شعبان سنة ١٣١٧ هـ على شاطىء دجلة من خضر الياس في الكرخ على دفينة (كنز) مرّ (قفاف) اراد أن يعبر قفته من هناك فصادف بستوقة فلما مسها بغرّافته انكسرت فانصبت النقود الذهبية في الشط فأخبرت الحكومة بذلك فوافت الضابطة وجاء موظفو المعارف ، فحافظوا على المحل وبواسطة غواصين اخرجوا النقود الذهبية من الماء ، فبلغت نحو ثلاثة آلاف قطعة من المسكوكات العباسية ، وبينها ظهرت قطعة بثقل نحـو عشرين ليرة بصورة (سبيكة) ذهبية[٢] •

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٣ ص ١٦٥ •

(٢) الزوراء عدد ١٨٤٥ في ١٨ شعبان سنة ١٣١٧هـ المصادف ٢٢ كانون الاول سنة ١٨٩٩م وعدد ١٨٥٢ في ١٤ شوال سنة ١٣١٧هـ المصادف ١٩ شباط سنة ١٩٠٠ •

وجاء في مجلة سومر ج ١٠ ص ١٨٠ ـ ١٩٦ عن محتويات النقود التي عثر عليها وهي ٣٢٦١ ديناراً ذهبا و١٥ قطعة حلي وقطعة واحدة فضة و٨٤ كسرة من دنانير الذهب و٥ دنانير ذهب وجدت في جانب الحفرة فيكون المجموع ٣٣٦٥ وهي تعود الى ١٦ دولة اسلامية جاء تفصيلها في المجلة المذكورة •

ان (القفاف) الحاج صالح (الخلف) المشهدانی ، نسبة الى عشيرة المشاهدة القاطنين شمال الكاظمية (وهو من ألبو شيتی) وكان (حادورة) فی (القفة) المحمل فيها القرع • والكنز وجد فی حب كبير ضربه فی مرديه فانهالت الدنانير ، فلم يعلم احد وفرّغ القفة • وفی هزيع من الليل عاد فاخذ ما تمكن من أخذه فی كفية (منديل) وثلاثة أكياس • ومن ثم عرف بالمعتصم باسم نقود هذا الخليفة التی عثر عليها وعرف بيته بـ (بيت المعتصم) وتوفي فی ١٢ جمادی الاولی سنة ١٣٤٨هـ وصارت له ثروة حكاها ابنه السيدمحمد(١) • وجاء فی (مسكوكات عثمانيه) عن هذا الحادث ما ترجمته :

« عثر على هذه النقود فی شاطیء محلة خضر الياس ، وقد تناهبها الناس ، فعلمت الحكومة بذلك ، وهذه اخذت الى استنبول وان ناظر المالية آنئذ أصر على لزوم اذابتها لما أصابت الدولة آنئذ من ضائقة مالية وحينئذ اضطر مدير المتحف الاسبق حمدی بك الذی كان اشغل هذا المنصب نحو ٣٠ سنة ان يذهب الى الصدر الاعظم (رئيس الوزراء) خليل رفعت باشا فكان سعيه فی سبيل منع وزير المالية مثمرا ، فأصدر أمره بأن لا يتعرض لهذه النقود(٢) •

٣ – عثر فی بغداد على ما يزيد على ألف قطعة من المسكوكات الفضية التی تخص (آق قوينلو) و(قره‌قوينلو) فی دار التاجر اليهودی سلمان صالح حينما كان يعمرها ، فارسلت الى نظارة (وزارة) المعارف وتبين ان ليس لها قيمة ، فأخذ نصفها للمتحف ، والباقی اعيد لصاحبها فلم يقبلها وتركها للمكاتب الابتدائية الاسلامية(٣) •

---

(١) جريدة الشعب المؤرخة ٢ مارت سنة ١٩٥٥م من مقال للسيد محمد بن‌صالح المعتصم ، تعليقا وتصحيحا على ما جاء فی مقال الاستاذ ناصر النقشبندی وكنت أوضحت ذلك فی مقال لي نشر فی جريدة الحرية فی ٢٢ مارت ١٩٥٥م وبعدد ٢٤١ تحت عنوان (قصة النقود الذهبية العباسية) •

(٢) من مقدمة كتاب (مسكوكات عثمانية) : خليل أدهم • سنة ١٣٣٤هـ •

(٣) الزوراء عدد ١٨٥٨ فی ٩ ذی القعدة سنة ١٣١٧ هـ ـ ١٩٠٦م •

وكان الواجب ان يحتفظ بهـــذه النقود فان المكرر لا يهمل وأقل ما يفيد المبادلة بين المتاحف الاخرى للانتفاع بما عندهم من مكررات أيضا .

والحاصل ان النقود الشائعة من أيام الدولة العباسية وكذا المضروبة في العراق بعد احتلال المغول لا تختلف بعضها عن بعض في القيمة ، وانما هي بالوجه المبين في النص المنقول عن « مسالك الابصار » . ومن السهل المقابلة بين نقود الدولة العباسية في أواخر أيامها وبين النقود المضروبة ببغداد أيام هولاكو وأخلافه .

نقود المغول(١)

لم تكن للعراق ولا لسائر العرب والمسلمين صلة مباشرة بالمغول من حيث التجارة والسياسة أو الحالات الحربية والجوارية ، وانما تولدت الروابط أيام جنگزخان في أوائل القرن السابع الهجري أي سنة ٦١٥هـ ـ واستمرت .

ونقود المغول في العراق لا تتعين من تاريخ الاستيلاء على بغداد ، وانما كانت معروفة في الممالك الاسلامية المجاورة ، وذكرها المؤرخون ، وهي جديدة لم نألفها ، ومن المعلوم انها من عداد (نقود الشرق الاقصى) وما والاه ، ومن هذه الجهة جديرة بالبحث لمعرفة (تطور النقود عندنا) مما شاع استعماله أو ضرب في العراق .

وهذه جاءت معهم وعرفت بأسماء خاصة عندهم وتداولت مدة ، ومن تواريخ معاصرة وغير معاصرة نقطع بشيوع هذه النقود في الاقطار الاسلامية . ولا شك أنها جديدة في ظهورها ، ويهمنا الاطلاع على ماهيتها ومكانتها بين النقود الاسلامية مما تتطلبه المعرفة الصحيحة .

ذكرت في تاريخ العراق جملة من هذه النقود أثناء المباحث ، ولكن هذه لا تكفي لمن أراد ملاحظة الصفحات مجموعة ، لتكون المعرفة شاملة والمعلومات منظمة (علمية) ،فقد حدث من جراء العلاقات تداول نقودهم والتعامل بهـا .

---

(١) مجلة غرفة التجارة ج٤ ص ٢٨٧ .

١ ـ البالش :

لـم نشـاهد نقـدا بهـذا الاسـم من ذهب أو فضـة أو قرطاس الا ما سيجيء الكلام عليه • وينطق به (بالشة) أيضا وتجمع على بوالش ، ومن مراجع مختلفة نعلم أن له أنواعاً ، وتلفظ (باليش) باشباع الحركة ، وفي تحفة النظار (بالشت) • وأنواعه :

(١) البالش الذهبي : ورد أثناء الكلام على التجـار الذين ذهبـوا من خوارزم الى بلاد المغول ، فعرضوا سلعتهم للبيع ، وكان التعامل بالبالش الذهبي والفضي • ومن نصوص تاريخية ولغوية عديدة نعلم أن البالش الذهبي بوزن ٥٠٠ مثقال ، ويساوي الفي دينار ومنهم من يرى غير ذلك ، وهو (٢٥) جزءاً (قطعة) ، فيكون الجزء (٨٠) ديناراً[١] • ولا شك ان التعامل بالدينار كان مألوفا في قطر خوارزم وما جاوره ، ولم يتعين بوجه الصحة مقداره ، ولعله يختلف عن دنانير ايران ، والا فلا يأتلف مقدار الدنانير التي يساوي كل منهـا ربع دينار وما عرف عن الدنانير الايرانية ومقاديرها الثابتة بوثائق عديدة •

ولعل هذه كتبت ما كان شائعا في انحائها من النقود المستعملة • وهنـاك أمر لا ريب فيه وهو ان هذا النقد (البالش) مغولي معروف في الصين وبلاد الخطا ، وجرى التعامل به أيام خوارزم شاه وجنكز ، واسـتمر تداوله بين المغول الى أن تمزقت مملكتهم •

(٢) البالش الفضي : وهذا أيضا ذكر أثناء المساومة مع تجار خوارزم ولم تتبين له قيمة ، وفي تاريخ وصاف ولغة جغتاي جاءت قيمته مائتي دينار وبوزن ٥٠٠ مثقال أيضا • والقياس يقتضي أن يكون (٢٥) قطعة ، كل واحدة منهـا تساوي (٨) دنانير[٢] ، ولم يتعرض المؤرخون في كتبهم المتداولة للتفصيل عنه ، وان كانت تعينت قيمته العامة ، ولا يزال الغموض حائماً حول أمور

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٩٢ ـ ٩٣ ، وتاريخ وصاف ج١ ص٤٢ طبعة ايران ، وج١ ص٢٢ طبعة الهند ، وتحفة النظار ج٢ ص١٥٥٠

(٢) (لغت جغتاي) ص ٧٢ وتاريخ وصاف •

كثيرة ، وكل ما نعلمه دوام استعماله في المملكة (القاآنية) الى ما بعد جنكز ، جاء في جامع التواريخ ما نصّه :

« .... كان من عادات المغول ورسوم الاتراك في الربيع والصيف ان لا ينزل أحد منهم عريانا الى المياه للغسل ، ولا يغسل يديه ورجليه فيها ، ولا يغرف منها بالاواني الذهبية والفضية ، ولا يبسطون الثياب المغسولة في الصحراء بالنهار ، ويزعمون ان ذلك موجب لزيادة الرعد والبرق وحدوث الصواعق ، وهم يخافون منها غاية الخوف ، فاتفق ان (قان) كان يوماً قد رجع من الصيد هو وجغتاي فرأيا شخصاً من المسلمين قد نزل الى الماء يغتسل فيه ، فذهب اليه جغتاي وشرع ليقتله لانه كان أشد الناس محافظة على الرسوم والعادات ، فقال (قان) : نحن الآن قد مللنا وتعبنا من الصيد ، وهو آخر النهار ، فاحفظوه الى أن نصبح ونسأل حديثه ونقتله ، وسلّمه الى رجل من حجّابه اسمه (دانشمند) . وأمر بعض الخواص أن يرمي (بالشة) من الفضة مكان غسله ، ودسّ ، فأوصل في الخفية الى المسلم من يعلمه يقول في وقت احضاره ليسأل : اني رجل قليل البضاعة ، وكل ما كان معي من المال وقع في الماء ، ونزلت الى الماء لآخذه .

فلما أحضر وسئل احتج بتلك الحجة الملقنة ، فأرسل الى ذلك الموضع وفتش ، فوجدت البالشة . فقال عند ذلك (أوكتاي قان) : من الذي يقدر على مخالفة العادات والرسوم وتغيير الاحكام القديمة ؟ لكن هذا المسكين المضطر لما عجز من ترك هذا المحقر (النقد) ولم يكن له غيره شيء يعيش به ، جعل نفسه فداء لهذا المحقر فأقدم على هذا الذنب ، فينبغي لنا أن نعفو عنه . وأمر أن يعطى من الخزانة فوق هذه البالشة عشرا أخرى ليعيش بها ، وتؤخذ عليه حجة أن لا يرتكب بعد هذه مثل هذا الذنب ، ولا يقدم عليه . » اه[1] .

(٣) البالش الكاغدي : كان هذا معروفا أيضا في الصين وبلاد الخطا وفي دولة المغول (مملكةالقاآن) ، وتعرض له المؤرخون في مبحث (الجاو) ، وجاء ذكره في تاريخ وصّاف عند الكلام على البالش فقال (بالش جاو) . وهو

(١) جامع التواريخ ، النسخة العربية المخطوطة ورقة ٢١٥ .

الذي ذكره ابن بطوطة بلفظ (بالشت) دون غيره • وقال : بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد ، كل قطعة منها بقدر الكف مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الـ (٢٥) قطعة منها (بالشت) • واذا تمزقت تلك الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا فأخذ عوضا عنها جدداً ودفع تلك ، ولا يعطى على ذلك أجرة ولا سواها ، لان الذين يتولون عملها لهم الارزاق الجارية من قبل السلطان ، وقد وكّل بتلك الدار أمير من كبار الامراء ، وبين أنه لا يتعامل بغيره من ذهب أو فضة حتى يبيع ما عنده ويشتري به (بالشت) •

هذا ، في حين اننا نعلم ان التعامل بالذهب والفضة جار عند المغول ، ولعله شاهده في مملكة الخطا كذلك ، ولم يتوغل ابن بطوطة في تثبيت ما كان عليه التعامل ولا أوضح قيمته •

وفي سياحة (ماركوبولو) السيّاح المعروف ان الاوراق النقدية يعاقب بالاعدام كل من قلّدها وزورها • أو امتنع من التعامل بها • وكذا التجار اذا ذهبوا الى تلك الانحاء وحاولوا التعامل أبدلوا ما عندهم من ذهب وفضة ومجوهرات بهذه الأوراق واشتروا ما يرغبون به من شاي وحرير وسائر الامتعة المرغوب فيها عندهم •• وعادوا لمملكتهم ••[١]

وبين أن هذه النقود استمر التعامل بها مدة ، الا انها أخيرا أسيىء استعمالها فأدت الى الافلاس وسقوط الدولة •

والملحوظ أن البالش لم يتداول في الممالك الاسلامية ولم يستعمل عندنا من أنواعه الا (الجاو) مدة قصيرة ثم طوى خبره •

٢ ـ الجـاو :

نقد منقول من كاغد ، وورد بلفظ (چاد) أيضا ، ويعني قطعة من المقوى مستطيلة عليها طابع السلطان (تمغة) ، فصارت بدل السكة على الذهب والفضة• وهو عين ما سماه وصّاف الحضرة بـ (بالش چاو[٢]) ويقصد البالش من

---

(١) كتاب (نقد واعتبار مالي) ج٢ الاوراق النقدية ص٢٠٥ ـ ٢٠٦ •

(٢) الدكتور مصطفى جواد : مجلة غرفة التجارة ج٥ ص ٥٠ • وهناك ما يصنع منه من ورق الشجر •

الكاغد ، فخفف الى (چاو) ، أيد ذلك صاحب (برهان قاطع) من أنه قطعة من المقوى ، ضرب عليها اسم سلطان المغول(١) .

وكان بقيمة عشرة دنانير الى ما دون ذلك حتى ينتهي الى درهم ونصف الدرهم وربعه ، وبين صاحب حوادث المائة السابعة انه من وضع صدرالدين احمد بن عبدالرزاق الخالدي(٢) (صدر جهان) ، صاحب ديوان الممالك بتبريز ، أظهر هذا الچاو وقسر الناس على المعاملة به .

البالش من الكاغد أو الچاو عثر على ورقة منه صادرة في سنة ٨٥٣ هـ - ١٤٥٠م عن السلسلة الحادية والعشرين من الامبراطورية الصينية في أيام (هونغوو) ، وهذا وضع في التداول ولا يشابه أمثاله مما يصدر في هذه الايام وكتب عليه بخط عرضاني وبحروف كبيرة ان مقلده (مقتعله) يعدم ، ومن هذا نرى الأوراق النقدية ظهرت في الصين ولم تظهر في استقهولم الا بعد عصور ومن هذا البالش نسخة في المتحفة البريطانية ، وهي أقدم ما عرف مما عثر عليه منها ، وان كانت موجودة من أيام جنگز سنة ٦١٥ هـ - ١٢١٩م ، بل هي معروفة ومتداولة قبل هذا التاريخ ...

تعامل أهل تبريز بالچاو اضطرارا لا اختيارا ، وبالقسر والقهر ، فاضطربت أحوالهم حتى تعذرت الاقوات وسائر الاشياء ، وانقطعت المواد من كل نوع ، فكان الرجل يضع الدراهم في يده تحت الچاو ، ويعطي الخباز والقصاب وغيرهما ويأخذ حاجته خوفا من أعوان السلطان .

ثم حمل منه عدة أحمال الى بغداد صحبة الامير (لكزى بن أرغون آغا) ، فلما بلغ ذلك اهلها استعدوا بالاقوات وغيرها حيث عرفوا ما جرى في تبريز ، فلما أنهي ذلك الى السلطان (كيخاتو) أمر بابطاله فأبطل قبل وصول لكزى الى بغداد(٣) .

---

(١) ترجمة برهان قاطع بالتركية ص ٢٨٤ .
(٢) أمر بقتله غازان سنة ٦٩٧ هـ .
(٣) حوادث المائة السابعة ص ٤٧٧ و ٤٩٥ .

ومن نصوص كثيرة نقطع بأنه لم يكن من وضع الخالدى ، وانما أشار به معاونه أو مستشاره عزالدين مظفر بن محمد بن عميد علمدار شريه[١] ، فصدر العمل به كما هو الشأن فى مملكة القاآن والخطا أملا بأن يزول العجز عن خزانة الدولة ، فاتخذ كتدبير .

قالوا : إن انعامات السلطان على الاشراف والاعيان كبيرة ، وهباته وافرة (اسرافه وتبذيره) مما أدى الى أن تصبح الخزانة بهذه الحالة من الضيق المالى ، لحد انها عجزت عن المصاريف الضرورية ، الامر الذى دعا الى وضعه للخلاص من هذا المأزق ومن المبررات انه كان رائجا فى بلاد المغول والخطا[٢] . وقالوا ان الممالك لا تقبل بالضرائب الجديدة ولا تتحملها وانما تفتح باباً للمعارضة يستفيد منها أهل الفساد والشغب ، فهو خير ما يسد العجز وينقذ الدولة فتكون الاموال فى تصرفها .. وتعود الثروة لها فلا يضرها عجز[٣] ..

وافق عليه رجال الدولة ، وقبلت كلمة عزالدين مظفر ، ولم يكن للدولة تدبير آخر ، ومن جملة من كان حاضرا أثناء المذاكرة پولاد (چينكسنك) سفير القاآن ، استطلع رأيه ، فأبدى انه مألوف متداول فى انحائهم .

ثم اصدر السلطان أمره فى أن تؤسس له دار ضرب للچاو (چاوخانه) ، فأعلن العمل به فى ذى القعدة سنة ٦٩٣هـ ــ ١٢٩٤م . وقيلت بعض الاشعار فى تحبيذه ، من ذلك :

(چاو) اگردرجهان روان گردد
رونق ملك جاودان گردد[٤]

---

(١) (نقد مالى) ص٢٠١وورد فى تاريخ وصاف ولم يذكر (علمدارشريه) راجع ج٣ ص٢٧٠ .

(٢) تاريخ كزيدة ، وروضة الصفا ج٥ ص١١٠ ، والاستاذ براون : تاريخ ادبيات ايران ج٢ ص ٣٧ .

(٣) تاريخ وصاف ج٣ ص ٢٧٣ .

(٤) كذا فى روضة الصفا ومثله فى تاريخ وصاف ج ٣ ص ٢٧٣ . وجاء فى (الشرفنامه) لفظ « باشد » بدل « كردد » الثانية .

كان يوم اعلانه شؤماً على الناس ، فذهب الاكثر الى بلاد الروم وغلقوا الحوانيت ، وجاهروا بلعن (عزالدين مظفر) الذى أوصى به ، وردّدوا الخبر المأثور « من سنّ سنة سيئة فله وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة » ، فأدى الامر الى مصائب • وفى يوم جمعة دعوا بالويل والثبور لما نالهم منه ، وقبضوا على عزالدين مظفر ، وقطعوه ارباً اربا ، فشفوا غليلهم منه ، وعاد أمر تداوله غير ميسور ، بل عدّ خطرا ، لا يستقيم أمر المملكة من طريق التعامل به ، فحذروا السلطان العواقب من جراء بقائه ، فاضطر على ابطاله • فاستراح الناس ، وتنفسوا الصعداء ، وأخذ المهاجرون يعودون الى أوطانهم •

ومن أوسع ما رأينا فى وصف الجاو انه كاغد مستطيل ، فيه بضع كلمات بالخط « الخطائى » ، وعلى وجهيه « لا اله الا الله محمد رسول الله » ، وزاد فى الشرفنامه (« علي ولى الله » ، ولفظ « ايريجي ، درجي » ، وكان ملوك الخطا يلقبون أنفسهم بها وتعني « التاج الثمين » ، وهو لقب أو عنوان أعطاه رهبان (تبت) للسلطان (كيخاتو خان) •

أصدر سلطان العالم هذا الجاو المبارك للتداول ، فكل من أحدث فيه تغييرا ناله حكم « الياسا » وكذا زوجه وولده ، وصودرت أمواله وصارت في تصرف الديوان(١) •

والملحوظ أن صاحب (المسكوكات القديمة الاسلامية) أورد أن الجاو تداول أيام بايدو خان ، واستمر الى أوائل سلطنة غازان خان • وليس هذا بصواب ، وانما كان اصداره في سلطنة (كيخا توخان) ، والغي فى أيامه أيضا(٢) • مر بنا تاريخ الاصدار والالغاء •

وبحث فى الاوراق النقدية وزير المعارف الاسبق فى الدولة العثمانية

---

(١) الشرفنامه : حوادث سنة ٦٩٣هـ ، كما فى المخطوطة المحتوية على وقائع السنين ، وهذه لم تطبع فى الطبعة المصرية • وكذا فى تاريخ وصاف بين ما كان يكتب فى صفحاته راجع ج ٣ ص ٢٧٢ وروضة الصفا •

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٣٥٩ ، والمسكوكات القديمة الاسلامية : محمد مبارك ص ٤٠ •

سنة ١٢٧٦هـ ـ ١٨٥٩م بمناسبة القوائم النقدية نقلا عن وصاف وغيره[١] ، وبين أن ملك المغول (قبلاي قاآن) اتخذ النقود الورقية من الكاغد المعمول من ورق التوت بصورة متقنة وقوية ومصدرة بختم وامضاء الموكلين بعملها وعليها الختم الرسمي للسلطان وتكتب بحبر أحمر .. وذكر النص المنقول عن (ماركوبولو) ، وبين أن خزانة الدولة استفادت من هذا كثيرا وخزنت الذهب والفضة .. وسدت مصارفات الدولة بنجاح ولم يبق عجز الا انها بعد أن تداولت بضعة عصور داخلها الخلل وأصابها سوء الاستعمال فاضطرت الدولة أن تعلن افلاسها بل أدت الى سقوط الامبراطورية المغولية ، وعين أن شيوع الاوراق النقدية في الصين والمغول أدى الى قبولها في ايران والعراق سنة ٦٩٣هـ ـ ١٢٩٢م أيام (كيخا توخان) ، فشاع النقد المذكور باسم (جاو) وفصل هذه الجهة مما مر الكلام عليه في حينه .

وبين ان في حاشية هذا النقد بعض الالفاظ المغولية الايغورية ، وفي أعلى هذا كلمة الشهادة بحروف عربية ثم لفظ (سكه سبيكه نقد وواسطهء فرائد عقد) ثم الطغراء الايلخانية وتحتها لفظة « ايرينجي ديرجي » وفي الوسط الرقم المشعر قيمته من نصف درهم الى عشرة دراهم ، وتحت ذلك التهديد بالاعدام لمن يقلده .. وفيه بيان عن محل العمل المعروف بـ (چاوخانه) وانه ليس لاحد أن يشترى من كاغده[٢] . وروعيت الشروط كما كانت عند الصين .

ولعل الحلي المعروف عندنا بـ (داخل بالش) له علاقة بالبالش من جهة نقشه وهو المنقوش على الكاغد للزينة ، وأعني به (بالش چاو) ، وأصل البالش من ذهب وفضة .

---

(١) مجموعة الفنون العدد ٣ ـ ١٠ . وفي السنة الثالثة من هذه المجموعة مقال للاستاذ منيف باشا في الجاو والكاغد لم يخرج فيه عن النصوص المذكورة .

(٢) (نقد واعتبار مالى) ص ٢٠٧ ، وفيه تفصيل .

٣ ـ دناكش : (تنكه ـ تنكچه)

ورد في كتاب حوادث المائة السابعة انه في سنة ٦٨٢هـ ـ ١٢٨٣م أبطلت الفلوس النحاس ، وضرب عوضها فلوس فضة ، وجعلت كل اثنى عشر فلسا بدرهم ، وسميت بـ (دناكش) ، ثم أبطلت في سنة ٦٨٣هـ ، واعيدت الفلوس المس (النحاسية) ، وتعامل الناس بها ، كل ثلاثين فلسا بدرهم[١] .

وهذه النقود سكة متداولة ، معروفة في بلاد المغول والترك ، ومن طريقهم شاعت في ايران والهند وروسية الا انها جرى التعامل بها في بغداد مدة قصيرة . ولم نجد في بادىء الامر من تعرض للبيان عنها . واضطربت الافهام في ماهيتها ، وكان يظن ان اللفظة لا تخلو من تصحيف حتى رأيت في لغة جغتاى لفظ (تنكه) و (تنكچه) ، والاخير مصغرها ، فجمعت على (تناكج) فسهلت أو عربت الى (دناكش) ، ومن ثم عرف أصلها وأمكن مراجعتها في مظانها .

ضبطها صاحب (برهان قاطع) بفتح فسكون ، وبين انها نقد معين من الفلوس ، ثم اصطلح بها لعموم الدراهم ، وضبطها (فوللرس) بفتح وسكون أو بفتحتين . ثم قال : وفي التركية بكسر التاء ، وتعني نقدا صغيرا[٢] .

واعتقد أن (تنكه) الهندية بالكاف العربية مأخوذة منها ، ثم حرفت الى (طاقة) وجاء في صبح الاعشى ان الهنود لهم أربعة دراهم يتعاملون بها :

١ ـ الهشتكاني . وهو وزن الدرهم النقرة بمعاملة مصر وهو ثمان جتيلات كل جتيل ٤ فلوس .

٢ ـ الدرهم السلطاني ويسمي (وكاني) وهو ربع درهم من الدراهم المصرية ويساوى جتيلان . ولهذا الدرهم نصف يسمى (جتيل) واحد .

٣ ـ الششتكاني . وهو نصف وربع درهم هشتكاني . ويكون تقديره بالدراهم السلطانية ثلاثة دراهم .

---

(١) حوادث المائة السابعة ص ٤٣٠ .

(٢) ترجمة برهان قاطع ص ٢٥٢ .

٤ ـ الدرهم الدراز دهكانى • وجوازه بنصف وربع درهم هشتكانى فيكون بمقدار الششتكانى •

٥ ـ كل ثمانية دراهم هشتكانية تسمى (تنكه) •

أما الذهب عندهم فبالمثقال • وكل ثلاثة مثاقيل تسمى (تنكه) ويعبر عن (تنكه) الذهب بالتنكه الحمراء ، وعن (تنكه) الفضة بالتنكه البيضاء • وكل مائة الف تنكه من الذهب أو الفضة تسمى (لكا) الا انه يعبر عن الذهب باللك الاحمر وعن اللك الفضة باللك الابيض • وأما رطلهم فيسمى عندهم (ستر) وزنته سبعون مثقالا فتكون زنته بالدراهم المصرية ١٠٢ من الدراهم وثلثى الدرهم وكل ٤٠ سترا منّ واحد وجميع مبيعاتهم بالوزن أما الكيل فلا يعرف عندهم[1] اهـ •

هذا ومنه علمنا (التنكه) وهو من أقدم النصوص بتوضيح زائد • وكذا استعملت فى ايران ، وفى المملكة التركية فى آسيا الوسطى وبخارى كما ذكر صاحب لغة جغتاى ، ولفظه الروس (دنگه) ، فنالت شيوعا زائدا ، ويقال ان تمغا (تمغة) مأخوذة من (تنگه) • ولعل هذا هو الصواب باعتبار ان الرسوم المستوفاة عليها تنكه • فالاحتمال قوى •

وعلى كل حال تعين لنا انه نقد مغولى أو تركى تداول أيام المغول فى العراق • وكذا تداول بعدهم بمدة • وعثرت على (حجة بيع) أو (وثيقة بيع ملك) فى الفلوجة مؤرخة فى شهر ربيع الثانى سنة ٨٨٩هـ وجاء فيها ذكر بدل المبيع انه بـ (١٦٠ تنكه) نصف ذلك حفظا لاصله ثمانون تنكه ونعت بانه مبلغ من العين الفضة فلم يبق ريب فى دوام استعمال هذا النقد ، ويصح أن يكون قد أريد به الدرهم الا أنه شاع باسمه المغولي ولم يذكر درهما بل ذكره باسمه الشائع عند الترك والمتغلب كما تغلبت (آقچه) على الدرهم فى أيام العثمانيين •

---

(١) صبح الاعشى ج ٥ ص ٨٤ •

هذا ويلاحظ ان (تنكه) شاعت عندنا قديما معربة ، والظاهر انها (الدانق) وأصلها (تنكه) لا كما ظن الآخرون من أنه معرب (دانه) والنقد أقرب لتفسيره بالنقد دون الوزن • وان الترك انتشروا في أيام المنصور الخليفة وقبله في بلاد الاسلام ونطقوا بما يقارب نقودهم فقالوا (تنكه) فعربت الى (دانق) • والتفسير بأن أصلها (دانه) بعيد • وأرى الاصوب تفسيرها بـ (تنكه) وعندنا قد شاع كثيرا استعمال (قران) وهو نقد ايراني فصرنا نسمي في العهد العثماني ما يقاربه من نقودهم بهذا الاسم لما يساوي قرشين صحيحين وفي عهد الدولة الاحتلالية كان يطلق على (ربع الروبية) ، وفي أيام الدولة العراقية الحاضرة على ما يساوي (٢٠) فلسا من النقد الفضي الذي هو نحو نصف الدرهم • ولم نستطع ان نمنع الناس من الاستعمال وما شاع عندهم • وعلى كل حال شاعت عندنا (الدناكش) ، و(التنكه) بنصوص لا تقبل الارتياب وان التدوين شملها احيانا ولم تهمل الا في أيام العثمانيين وان تاريخ استعمالها مؤيد لذلك •

ومن المهم ذكره ان (التنكه) عندنا تسمى بالدرهم الا انها استعملت من تاريخ المغول الى آخر دولة (آق قوينلو) بلفظها (تنكه) وضربت اجزاؤها عندنا باسم (دناكش) ثم أهملت ، والاسم المغولي والتركي بقي شائعاً ••• ويتوضح أمره بمراجعة ما قيل عنه في موطنه الاصلي وطريق انتشاره واستعماله في ايران والعراق والهند وروسية وكلها تعين انتشار الترك وشيوع نقـدهم •••

٤ ـ التومان :

وهذا أكبر من البالش قيمة ، وهو منتهى ما عرف عند المغول ، والظاهر أن قيمته عددية ، وليس لديهم نقد بقيمته ، ويراد به عندنا (البدرة) ، أو (الربوة) ، وقدره عشرة آلاف درهم[١] وشاع نقد باسم تومان في ايران من ذهب أو من فضة أو من نحاس •

وفي لغة وصاف : اللفظة تركية وتعني عشرة آلاف بصورة عامة أو

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج١ ص٤٦٤ •

عشرة آلاف دينار (مثقال) • وجاء في (الشرفنامه) ان مائة تومان تساوى مائتي ألف (آقجه عثماني[١]) •

وجاء ذكره في مواطن عديدة من التواريخ لعصور المغول ، منها ان الخواجه رشيدالدين فضل‌الله الهمذاني وزير المغول كان أعطاه السلطان (خدابنده) جائزة قدرها (٥٠) توماناً عن تأليفه (جامع التواريخ[٢]) • وعندنا مقدار معروف نسميه بـ (لك) وقدره مائة ألف من العدد • والتومان نقد ايراني من ذهب أو من فضة يساوي خمس منكَنات أو عشرة قرانات • وهو من النقود الشائعة والمتداولة عندنا في أيام العثمانيين • ولا تزال التسمية به شائعة في ايران في نقودها الحديثة ولا يزال رائجاً عندنا في الحال الحاضر •

وجاء في يمان : ان التومان تركي مغولي بمعنى عشرة آلاف ، ويرادف (بيور) الفارسية التي قيل انها معروفة قبل المغول ، وشائعة من عهد آل سلجوق في ايران فما كان توماناً في عهد المغول يساوي اليوم عشرة آلاف تومان[٣] • والشائع المتداول ان التومان من الذهب يساوي ما ذكر مما يقابله من الفضة •

النقود في ايران وما جاورها[٤]

كانت النقود الايرانية قبل دخول المغول اسلامية ، لا تختلف عن غيرها الا بدرجة اتقان الضرب والعيار ، وعرفت اسماؤها القديمة ، وطريق استعمالها ، وسعرها في مختلف التواريخ والسياحات وكتب النقود • ولم

---

(١) تاريخ وصاف ص ٦٧٢ والشرفنامه ج١ ص ٤٥٨ ترجمة المرحوم الاستاذ محمد علي عوني طبعة سنة ١٩٥٨ م في مصر •

(٢) وفي مسالك الابصار نقلا عن أبي الثناء محمود (ترجمته في منتخب المختار) • ان الوزير لما قدم كتابه للسلطان (خدابنده) قال له : ان ارسطو عمل كتابه المسمى (لم يذكر اسمه) وقدمه للاسكندر فاجازه عليه ألف ألف دينار ، وأما أنت فممن لا يرضى أن يكون دون الاسكندر فقبل (خدابنده) الكتاب وأمر له بنظير ما أمر به الاسكندر لارسطو فأخذ به أملاكا وعقارا قيمتها قدر المبلغ ثلاث مرات • قال : والاملاك الى الآن في يد ذريته •

(٣) مجلة (بيمان) ج٤ ص ٣٨٠ •

(٤) مجلة غرفة التجارة ج ٤ ص ٣٨٤ •

يقع تبدل كبير الا فى أيام المغول فقد دخلت نقودهم ، وغطت على غيرها وظهرت عليها شارة دولتهم . وان كانت المضروبات من دنانير ودراهم روعى فيها الضرب الاسلامى ، ولكنها تأثرت بالمغول تأثرا مشهودا ...

ومن حين دخل المغول ايران وما والاها ضربت فيها النقود باسم سلطانهم وكتبت بحروف عربية ، أو مغولية وذكرت بعض ألقابه كذلك ، ولكنها لم تختلف عن النقود الاسلامية قبل دخولهم ، وهى ليست من نوع نقودهم الخاصة ، وانما هى اسلامية ـ مغولية . وشاعت فى الاصقاع الاسلامية ، ولا تزال بقاياها فى المتاحف ، كشفت عنها الحفريات والدفائن التى عثر عليها .

وهذه النقود تغلبت على نقود الفاتحين وتداولت . والمغول أول من تأثروا بها ، ثم بالاسلام وبثقافة المسلمين ، وائتلفوا بالاهلين وعقائدهم فلم يتعصبوا على ما عندهم كثيرا كما هو الشأن فى الغربيين ، بل قبلوا الدين الاسلامى بسرعة . والدنانير المعروفة فى ايران آنئذ هى (الدنانير الرائجة) ، والواحد منها ستة دراهم ، وجاء فى (مسالك الابصار) بيان قائمة رواتب الموظفين عن أبى الفضائل يحيى بن الحكيم :

« المقرر من قديم لكل نوين ـ أمير تومان ـ (تومان) وهو عشرة آلاف دينار رائج عنها ستون ألف درهم . وأما اليوم (أوائل عهد الجلايرية) فما يقنع النوين منهم الا بخمسين تومانا وهى خمسمائة ألف دينار رائج عنها ثلاثة آلاف ألف درهم ، ومن خمسين تومانا الى اربعين تومانا .. » .

الى أن قال :

« هذا هو المقرر الجارى من القديم » اهـ[١]

يريد بذلك المستقر فى دواوينهم من زمان هولاكو . ومن الامثلة ما جاء فى مجلة (المقتبس) أن قطب الدين الشيرازى[٢] كان قد شرح كليات القانون فى الطب لابن سينا وسماه (التحفة السعدية) باسم سعدالدين محمد

---

(١) مسالك الابصار . مخطوطة أيا صوفيا برقم ٣٤١٥ فى استنبول .
(٢) ترجمة الشيخ قطب الدين فى منتخب المختار ص ٢١٩ .

الساوجي[١] وزير الملك غازان ، وبعده (خربنده) ، واتفق ان هذا الكتاب تم شرحه ، وسيره الى الوزير المذكور ، وفى أثناء هذه الحال توفي الشيخ قطب الدين ووقع الترسيم والتوكيل على الوزير المذكور وطولب بالاموال وذلك فى أذربيجان سنة عشر وسبعمائة وقصد (خربنده) العراق والوزير صحبته لتحصيل المطلوب منه الى أن قتله ليلة السبت ١١ شوال سنة ٧١١هـ بالمحول قريب بغداد . ومع ما كان فيه هذا الوزير من المضايقة رسم لقطب الدين جائزة هذا الشرح مبلغ ستة آلاف دينار رائج عنها من الدراهم ستة وثلاثون ألف درهم . وراجعوا الوزير سعدالدين فى ذلك وعرفوه بوفاة الشيخ قطب الدين ، قال الوزير : أنا لا أعود فى هبتي وخصوصا لمثله وفى مثل كتابه[٢] .

وجاء فى صبح الاعشى :

« توزير (تبريز) قاعدة أذربيجان وسائر المملكة غير بغداد وخراسان فمعاملاتها بدينار يسمى عندهم بالرائج عن ستة دراهم . وخراسان دينارها أربعة دراهم ، وفى بعضها الدينار الرائج المقدم ذكره ، اهـ[٣] .

ودينار خوارزم[٤] رائج كما فى غالب مملكة ايران على ما فى الصبح أيضا . ومثلها ما وراء النهر ومملكة القفجاق .

وفى هذا ما يدفع التردد فى سعر الدينار من انه قد يساوى ٣ دراهم ، ولعل سعره المذكور سابقا يخص المواطن القريبة من المغول ، فكان يتعامل الناس بها ، ليأتلف المعنى ، لان بعض الممالك تعاملت بالدينار عن أربعة دراهم، فلا يبعد أن يكون فى البعض الآخر عن ثلاثة دراهم .

---

(١) ترجمته فى تاريخ العراق بين احتلالين ج ١ ص ٤٢٣ .

(٢) مجلة المقتبس ج ٢ ص ٤ .

(٣) صبح الاعشى ج٤ ص ٤٧٠ .

(٤) ان ياقوت الحموى رأى دراهم خوارزم مزيفة ، ورصاصا وزيوفا وصفرا . ويسمون الدرهم (طازجة) وزنه أربعة دوانق ونصف . معجم البلدان ج٣ ص ٤٧٧ وص ٤٧٨ مادة خوارزم .

ومن ثم نعلم سعر النقود ، وكانت الحكومة الايلخانية تتعامل بنقود ايران في العراق وغيره ، وهذه غير ما هو شائع في نفس العراق من الدنانير العوال، والدنانير المرسلة ، وغير ما هو معروف في خراسان • وتعرف نقود ايران عندهم بـ (زر رائج) ، وتعني الدينار الرائج وتكرر وروده بلفظ دينار رائج في (نزهة القلوب[١]) وما جاء في صبح الأعشى بلفظ (دينـار رابح) بالباء الموحدة فغير صواب • واعتبرت الكتب التاريخية الايرانية الدرهم أربعـة دوانق منها النصف ونصف الدانق مغشوش ، وأما الدينار فنصف مثقـال من الذهب صافٍ والباقي مغشوش ايضا ، ووزن الدينار والدرهم واحد ، وبهذا تعينت المقادير لكل منها • واما النقود النحاسية فلا شك أنها من حيث القيمة اعتبارية ومتبدلة •

ومن مراجعة نفس النقود الايرانية نقطع بأنها متأثرة بالنقود العباسية كسائر النقود الاسلامية ، ولكنها حصل فيها تغير بما كان يكتب عليها ، فلم يغيروا كل شيء بل أن أوضاعهم تغيرت حتى انقلبت اسلامية واختفت أسماء نقودهم ولقي بعضها تغلب كتغلب الدولة وهكذا كان أمرهم عظيما في التأثر ظاهرا في النقود وكأنها عنوان التغير •••

ففي أيام جنكز لم نعثر على ما ضرب من النقود بكثرة ولمختلف الأقطار ، وكل ما نعلم أن بعض النقود الفضية والنحاسية كتب في وجه منها (الناصر لدين الله أمير المؤمنين) ، وفي الآخر (العادل الاعظم جنـكز خان) ، وفي سكة نحاسية ورد (عدل الخاقان الاعظم) في صفحـة ، وفي الاخـرى عين ما ذكر[٢] ، وضربت في (كرمان) • وبعده عرفت بعض النقود وكتب عليها (لا اله الا الله ، محمد رسول الله) ، أو (لا اله الا الله وحده لا شريك له) في وجه وفي الآخر منه بعض التصاوير •

---

(١) نزهة القلوب لحمد الله المستوفي في صفحات عديدة •

(٢) من نماذجها في المتحف البريطاني راجع ص ١٦٠ من كتاب (نقد واعتبار مالي) ، وكذا في **المسكوكات القديمة أيام جنـكز في المتحف التركي** باستنبول •

وفى أيام منكو (مونككا) قاآن عثر على نقود عـديدة باسمه أو مـع هولاكو وفيها (الملك لله ، لا اله الا الله ، محمد رسول الله ، صلى الله عليـه وسلم) فى وجه وكان فى حافته (قل اللهـــم مالك الملك الى آخر الآية) ، وفى ظهرها فى الوسط (القاآن الاعظم مونككا قاآن ، هولاكوخان) وفى الهامش (قل اللهم مالك الملك الى آخر الآية) •

ونقود (مونككا) تشبه نقود الاتابكة والسلاجقة فى خطها ونقشها ، والمشتركة مع هولاكو كتبت بخط كوفى يشبه ما عند العباسيين[١] • ومن هذا نعلم ان النقود ضربت على مثال ما عند المسلمين من وجوه عـديدة ، فتغلبت هذه على نقود المغول الخاصة ونماذجها موجودة فى المتاحف بوفرة، وفى المتحف العراقى كثير من نقود المغول •

وما جاء فى بعضها من ذكر الاب والابن وروح القدس اله واحد كما فى متحف دمشق وغيره فانها لم يذكر فيها محل الضرب ولعلها من ضرب الامارات النصرانية أو لسياسة جرت قبل التأثر بالمسلمين •

النقود في عهد المغول

لم يكن حكم العباسيين فى أيامهم الاخيرة شاملا جميع البقاع العراقية ، وانما كانت هناك امارات منها ما هو داخل تحت نفوذ المغول مثل (أتابكة الموصل) ، ومنها ما صار تحت سلطة الدولة العباسية كاربل ، وقد خلص العراق للدولة المغولية فى ٥ صفر سنة ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م •

١ - نقود الايلخانيين

١ - هولاكو خان : (ابن تولى بن جنكز)

اســتولى عـلى بغـداد فى ٥ صـــفر ســنة ٦٥٦ هـ - ١٢٥٨ م ودام حكمـــه الى ١٩ ربيـــع الآخـــر ســـــنة ٦٦٣ هـ - ١٢٦٥ م ويقال له هولاوو ، وهولاوون ، وقولاخو ، وفى أيامه لم نعثر على مواطن الضرب فى نقوده الا قليلا ، فقد وجدت بعض النقود الذهبية (الدنانير)

---

(١) (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) ص ٣ - ١٠

مضروبة ببغداد سنة ٦٦١ هـ ، الا انها محدودة جداً ، والفضية (الدراهم) شاهدنا بعضها ، وكذا النحاسية الا أننا لم نستطع أن نعين مواطن ضربها ، وكل ما علمناه انها كان في جانب منها (لا اله الا الله وحده لا شريك له ، محمد رسول الله) والتاريخ في الهامش ، وفي الجانب الآخر في الوسط (قاآن الاعظم ، هولاكو ايلخان[١] المعظم) وفي الحاشية (قل اللهم مالك الملك الخ) ، فلم يذكر فيها اسم خليفة ، ولا اسم الخلفاء الراشدين والنقود مهما كان صقعها تمين الاوضاع ، والنقود الفضية (الدراهم) في أيامه تكاد تكون الواحدة عين الاخرى لولا انها تختلف في حجمها ، والنحاسية (الفلوس) تضاهي الفضية الا انها في الغالب تحوى تصوير انسان أو أرنب وما ماثل ، ولم نتمكن من معرفة ما ضرب منها ببغداد ، وخط النقود في أيام هولاكو جميل جداً ، وهكذا نقود سائر الايلخانية وتعد من خير النقود في عصرها • •

وفي الموصل أيام بدرالدين لؤلؤ عثر على دينار ضرب فيها سنة ٦٥٧ هـ ـ ١٢٥٩ م ، وفي المتحف العراقي دينار ضرب فيها سنة ٦٥٨ هـ جاء في صفحة منه (الحمد لله لا اله الا الله وحده لا شريك له ، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي هامش تلك الصفحة من جهة (وعلى) ومن أخرى (آله) •

وفي الصفحة الثانية منه (منكو قاآن) الاعظم ، هولاكو المعظم زيدت عظمتهما) ثم يأتي في جانب (مالك) وفي جانب آخر (رقاب) وفي الاسفل (الامم) أي مالك رقاب الامم ، وفي القسم الاعلى من الهامش في صفحة : بسم الله ضرب هذا الدينار المبارك بالموصل سنة ثمان وخمسين وستمائة وفي الصفحة الاخرى : لله الامر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ، وليس فيه ذكر الاتابك[٢]•

---

(١) مجلة سومر العراقية الجزء الاول سنة ١٩٥٥م •

(٢) ايلخان والخان يراد به أمير قطر أو سلطان مملكة كما يفهم من معنى (ايل) والقاآن اكبر منه وهو ملك الملوك • (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) ـ قسم ثالث ص١٣ •

وفي أيام ركن الدين اسماعيل ضرب دينار في الموصل سنة ٦٥٩ هـ ، وعليه اسم هولاكو ، وفي اربل ضربت نقود نحاسية في سنة ٦٦١ هـ وفي غيرها مما لم يعرف تاريخ ضربه ، والمهم أن نشير هنا اننا لما وجدنا ذكر بغداد واربل علمنا المضروب في العراق ، ولم يعرف من محال الضرب أيام هولاكو في العراق الا بغداد والموصل واربل وسنجار ، وفي هذه الأخيرة تصوير انسان وبيان محل الضرب وهو سنجار وفي الوجه الآخر (القاآن الاعظم ، هولاكو ايلخان المعظم) ولم يقرأ ما في حواشيها .

ومن نقوده درهم لم يعرف محل ضربه ولا تاريخه رأيته في متحف دمشق جاء فيه : (الملك لله ، لا اله الا الله ، محمد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم) في المتن . وفي الهامش : (قل اللهم مالك الملك الخ) .

وفي الوجه الآخر (القاآن الاعظم مونككا قاآن ، هلاكو خان) .

وفي الهامش : (قل اللهم الخ) .

ودينار ضرب سنة ٦٥٦ هـ ولم يعرف محل ضربه جاء في وسطه (بسم الله ضرب هذا الدينار سنة ٦٥٦ ، قاآن الاعظم) وفي الوجه الآخر (الحمد لله ، لا اله الا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي الهامش (تؤت الملك من تشاء ...) وهذا الدينار رأيته لدى الصديق الفاضل السيد صالح طعمة .

ومن حوادث النقود في الموصل : ان منها ما كان يسمى (دراهم السواد)، وكل أربعين درهما منها بدينار فهذه أبطلت سنة ٦٦٠ هـ - ١٢٦٢ م وضرب بالموصل دراهم نقرة وفلوس جاء ذلك في حوادث المائة السابعة ، ولم يعين سعرها بالنظر للدينار[١] .

وباقي النقود يرجح انها ضربت خارج العراق ، وهي خالية من محل الضرب وتاريخه ، ومن هذه في متحف استنبول وفي متحف بغداد ، وفي متحف دمشق والمتاحف الاخرى . والنقود المضروبة في أيامه باسم

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج١ ص٢٤٤ .

(القاآن مونككا) أو (منكو) ، أو (القاآن الاعظم) ، (وهولاكو ايلخان) ، ذكر فيها اسمه بعد القاآن للدلالة على أنه تابع له ومنقاد لامره .

ويلاحظ هنا اننا علمنا أن قد ضربت في الموصل سنة ٦٧٢هـ ـ ١٢٨٣م بعض النقود باسم هولاكو بعد وفاته وانقضاء حكمه ، وكان دينـــارا وما كتب فيه كان عين ما ذكر اعلاه نقلا عن المتحف العراقي في بغـــداد . وهذه يشتبه فيها كثيراً ، بل يقطع بأنها مفتعلة ، والا فلا يعقل أن يضرب في بلد مثل الموصل ، ولا يعلم فيه تاريخ وفاته ومنهـــا ما ضرب ســـنة ٦٦٨ هـ ـ ١٢٦٩ م . وفي ماردين ضرب دينار ذهباً سنة ٦٧٢ هـ[١] والتفاوت كبير يدل على تزويره ، ومثله ما ضرب سنة ٦٥٢ هـ أي قبـل فتـح قلاع الاسماعيلية فهذا لا يعوّل عليه كما لا يعوّل على النقود المضروبة بعد وفاته مما جعلنا نجزم بافتعال هذه النقود .

٢ ـ اباقا (ابغا) و (ابقا) : ابن (هولاكو)

حكم من ٢٥ ربيع الاول سنة ٦٦٣ هـ ـ ١٢٦٥ م الى ذى الحجة ســنة ٦٨٠ هـ ـ ١٢٨٢ م .

وفي أيامه لم نعثر في مجموعات المتاحف على ما ضرب ببغـداد منهـــا الا قليلا جدا وفي كلها تقريبا ذكر (القاآن العادل) ، أو (القاآن الاعظم ، اباقا ايلخان المعظم ، مالك رقاب الامم خلد الله ملكهما) ، وفي الصفحة الاخرى كلمة (لا اله الا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) . ومنها ما جاء فيه اسم السلطان بحروف اويغورية ، وبعضها جاء في أعلاه (أبو بكر) وفي جانبيها مســح .

ورأينا بين هذه ما ضرب في الموصل ففي وجه منه تصوير ، وتاريخ ، وفي الآخر في المتن (القاآن الاعظم ، اباقا ايلخان المعظم ، زيد عظمتهما) وفي الحاشية (لا اله الا الله ، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

---

(١) نقود دار الآثار العراقية ببغداد . والدينار الوارد في مجلة سومر العراقية الجزء الاول لسنة ١٩٥٥م ص٦٤ وهذا مكرر . وكان الاولى أن لا يعاد ذكر ما وجد مكررا أو يشار الى أنه مكرر .

وكان السلطان (أبغا) اول من ضرب النقود باللغة العربية في وجه ، وباللغة الايغورية[١] (المغولية) في وجه آخر • وله أيضاً نقود باللغة العربية خالصة ، ونقوده الذهبية (الدنانير) قليلة جداً ، وكذا النقود النحاسية (الفلوس) في أيامه ، وخطها كوفي كما هو الشأن أيام هولاكو ، والدراهم تختلف خطوطها بالنظر لمواطن ضربها ، ولا محل هنا لتحليل الالفاظ المغولية ، فاننا لا نقطع بوجودها في النقود العراقية المعروفة ، والامل ان تظهر نماذج نقوده جميعها ، وفي أيام أباقا لم يسم القاآن ، ولعله أراد الاختصار لا المعارضة •

وجاء في وقائع سنة ٦٦٦ هـ - ١٢٦٧ م ان الحكومة أمرت بضرب فلوس من المس (النحاس) ليتعامل بها الناس ببغداد وغيرها وجعل كل ٢٤ فلسا منها بدرهم وكل دينار بخمسة أرطال[٢] ••

ومن ثم نعلم علاقة الوزن بالنقود ، وفي أيامه زيفت نقود في بغداد سنة ٦٧٨ هـ - ١٢٧٩ م وقطعت أيدي جماعة منهم ابن الاخضر وكان ينقش السكة ، وبينهم نجم‌الدين حيدر بن الايسر وكان من أعيان المتصرفين ، فقرر عليه مال فأداه ••• فقد ضرب هؤلاء الجماعة دراهم زيوفاً فاكتشف أمرهم وعرف حالهم حينما أخذ بعضهم فضرب • فأقر على جماعته[٣] •

٣ - السلطان احمد تكو دار :

تلك من ١٦ المحرم سنة ٦٨١ هـ - ١٢٨٢ م الى ١١ جمادى الاولى سنة ٦٨٣ هـ - ١٢٨٤ م • وقتل في ٢٦ جمادى الاولى من تلك السنة وهو ابن هلاكو •

وفي أيام هذا السلطان لم نعثر له الا على نقد ضرب في الموصل وهو لا يختلف عما هو معروف للسلطان أباقا خان من ذكر القاآن الاعظم ،

---

(١) وردت (الاويغورية) والحال ان الواو تحذف لالتقاء الساكنين فيقال (ايغورية) • ومثله ايلخان والخان والاخير هو الصواب ولكن الاستعمال له حكمه •

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج١ ص٢٦٤ •

(٣) تاريخ العراق بين احتلالين ج١ ص ٢٩٥ •

أحمد ايلخان المعظم فى جهة والشهادة فى الجهـــة الاخرى ، فلم تنقطع العلاقة بينه وبين القاآن •

وفي أيامه أبطلت الفلوس النحاسية وضرب بدلها فلوس فضة وجعلت كل اثني عشر فلساً بدرهم وسميت (دناكش) وقد مر ذكرها عند الكلام على نقود المغول •

ثم أبطلت في سنة ٦٨٣ هـ وكان ضربها سنة ٦٨٢ هـ – ١٢٨٣ م فلم يطـل بقـاؤها[1] •

٤ ـ السلطان أرغون : (ابن اباقا)

ولي السلطنة في ١١ جمادى الاولى سنة ٦٨٣ هـ ـ ١٢٨٤ م ودام حكمه الى أن توفي في ٦ ربيع الاول سنة ٦٩٠هـ ـ ١٢٩١م •

وعثر على نقود فضية وذهبية ضربت في زمانه ببغداد ، في جانب منهـا كلمة الشهادة وتاريخ الضرب ومحله ، وفي الصفحة الثانية خطوط مغولية ـ (اويغورية) وكذا في الموصل واربل ، وله مسكوكات عـديدة في مختلف المتاحف ، وبعض نقوده كتبت بلغة واحدة وهي اللغة العربية ، والخطوط العربية ليست الا تقليد الكوفي في النقود العباسية •

ومن حوادث النقود في أيامه أنه أبطـل في سـنة ٦٨٤ هـ ـ ١٢٨٥م الدراهم وتعطلت أمور الناس وبطلت معايشهم وضرب دراهم غـيرها وقـرر سعرها ثمانية مثاقيل بدينار ، واختلفت قيمة الدراهم الاولى ، وكانت منهـا عشرة مثاقيل بدينار ، ومنها اثنا عشر مثقالا بدينار ، فذهب من الناس شيء كثير • ثم ضرب دراهم مثل الدراهم (الابقائية) ، وأمر أن يتعامل الناس بها عددا كما تعاملوا بالابقائية •

ومن هنا نعلم ما يؤيد هذه النصوص التاريخية مما عرف من نقـــود مضروبة في أيامه[2] • هذا وان النقود ضربت متساوية ليتعامل بها بالعدد •

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج١ ص ٣١٧ •
(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج١ ص٣٣٤ •

٥ ـ كيخا توخان : (ابن اياقا)

تسلطن من ٢٣ رجب سنة ٦٩٠ هـ ـ ١٢٩١ م ـ الى ٦ جمادى الاولى سنة ٦٩١ هـ ـ ١٢٩٥ م • وصحيح اسمه (كيخاتو) وورد (كيختو) ، و (كيغاتو) •

وفي أيامه لم نجد الا نقدا ضرب في اربل ، من النقود العراقية في أيامه • وفي نقوده كلمة الشهادة ، والقآن الاعظم ، ودرجي المعظم ، وهي نادرة جدا ، وبينها ما كتب باللغتين العربية والايغورية ، الا ان أيامه قد اختلت فيها مالية الدولة فأصدر (الاوراق النقدية) المسماة بـ (الجاو) • وهذه أول عهد النقود الورقية ، ولم تعرف عند المسلمين نقود قبلها الا ما نقل عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه • وقع في رسالة السيد توفيق البكرى الصديقي المصرى منقولة من شرح كتابه (صهاريج اللؤلؤ) أن عمر بن الخطاب (رض) كان يستعمل الورق والجلود مكان النقود في وقت الحاجة • وقال أبو تمام :

لم يتندب عمر للابل يجعل من
جلودها النقد حين عزه الذهب» اهـ[١]

وفي كتاب النقود للبلاذرى عن ابن الناقد في نقله عن عمر ابن الخطاب (رض) انه قال : هممت أن أجعل الدراهم من جلود الابل ، فقيل له : اذاً لا بعير ، فأمسك[٢] •

ومن هذا يفهم انه فعل عمر (رض) لما رأى من حاجة ولكنه عدل عن اعتبارها معتادة لما نهي •• وعرف المحذور من هلاك الابل ، وكانت الحاجة اليها كبيرة جدا •

ومن ثم كان أول استعمال الاوراق من الجلود مكان النقود لدى المسلمين ، فصح أن تسمى مؤخرا بالاوراق النقدية ، والأوراق هنا يراد بها

---

(١) كتاب التراتيب الادارية ج١ ص٤٢٢ وصهاريج اللؤلؤ ص٢٦٠ وديوان ابى تمام ص٤٩ • طبعة بيروت سنة ١٨٨٩م •
(٢) كتاب النقود العربية ص١٨ •

ورق الكاغد ، لا الورق الوارد في الكتاب العزيز (فابعثوا أحدكم بورقكم هـذه الى المدينـة ...) .

وقال الشـاعر :

أعطيتني وَرَقاً لم تعطني ورِقا

قل لي بلا وَرِق ما ينفع الورَق

٦ ـ السلطان بايدو :

من جمادى الاولى سنة ٦٩٤هـ ـ ١٢٩٥م الى ٢٣ ذي القعدة سـنة ٦٩٤هـ ـ ١٢٩٥م .

وورد (بيدو) . وهو ابن (طراغاى) ابن هولاكو .

كانت مدة سلطنته قليلة لم تتجاوز الثمانية أشهر ، فكانت النقـود المضروبة في أيامه نادرة ، لا يشاهد في المتاحف منها الا النزر ، ولم يعثر الا على نقد فضي ضرب في تبريز سنة ٦٩٤هـ محرر في اللغتين ، وكـذا عرف عنه نقد نحاسي لم يعرف تاريخ ضربه ولا محله . ونقوده تشبه نقود (أرغون) و (كيخـاتو) ، وتحت اللغة المغوليـة جاء ذكر اسـمه بحـروف عربية (بايدو) .

٧ ـ السلطان محمود غازان :

حكم من سلخ ذي الحجة سنة ٦٩٤ هـ ـ ١٢٩٥ م الى ١١ شوال سـنة ٧٠٣ هـ ـ ١٣٠٤ م . وهو ابن (أرغون) .

طالت مدة سلطنته ، وكثرت نقوده ، والمضروب منها في بغداد والانحاء العراقية متعـدد ، وكتب على النقود الذهبية المضروبة كلمتا الشهادة ومحل الضرب وتاريخه ، وفي الصفحة الاخرى كتابة مغولية في وسطها (غازان محمود) ، وفي اربل مثلها وكذا الموصل والبصرة ، وليس لدينا ما يعـين الضرب مطردا في بغداد والانحاء العراقية . وتمتاز نقوده في انها لا تحوى اسم القاآن ولا ذكره على النقود . وكان وثنياً كأسلافه الا انه في سنة ٦٩٤هـ

أسلم بجيوشه ، وهو الذي وضع التاريخ المعروف بـ (التاريخ الايلخاني[١]) وجعل مبدأه من ١٣ رجب سنة ٧٠١ فجعلها سنة شمسية • ولم يضرب الا مرة واحدة على السنة الايلخانية نقدا في ارزنجان سنة ٧٠٢هـ ، ومشى على ذلك السلطان أبو سعيد • فضرب السلطان غازان النقود وعدل وزنها وأطنب وصّاف والخواجه رشيدالدين في ذلك وكان وزنها ٩/٠ ، فتنازل حتى بلغ ٨/٠ ، فأعادها الى ما كانت عليه •

وفي سنة ٦٩٨هـ – ١٢٩٨م أمر أن يصفّى الذهب والفضة من الغش ويبالغ في ذلك وتضرب الدراهم متساوية الوزن ليتعامل بها الناس عددا يكون وزن الدرهم نصف مثقال وعملت دراهم وزن الدرهم ثلاثة مثاقيل ومثقال يخرج بنسبة ذلك ويكون كل مثقال من الذهب بأربعة وعشرين درهما وحينئذ يكون مثقال الذهب بـ (١٢) مثقالا من الفضة وضرب من الذهب نقودا مختلفة الوزن خمسة مثاقيل وثلاثة مثاقيل ومثقالان ومثقال ونصف مثقال وربع مثقال • وأمر أن يعمل ذلك في جميع الممالك فعمل وانتفع به الناس[٢] •

وما ضرب في بغداد والبصرة موجود في المتاحف وبعضها قبل هذا التاريخ أي سنة ٦٩٦هـ و٦٩٧هـ وما يلي من السنين الا ان هذا الحادث يعدّ اصلاحا[٣] •

٨ ـ اولجايتو محمد خدابنده :

ولي من ٢ ذي الحجة سنة ٧٠٣هـ ـ ١٣٠٤م • الى غرة شوال سنة ٧١٦هـ – ١٣١٦م • وهو اخو محمود غازان • ويقال له (خربنده) •

مشى على سيرة من كان قبله وهو السلطان محمود غازان فاستقل ايضا بضرب النقود ، وأوضاع نقوده مختلفة : ففي سنة ٧٠٤هـ شوهدت بعض

---

(١) ان (التاريخ الايلخاني) منسوب الى الدولة الايلخانية وكذا الزيج الايلخاني •

(٢) حوادث المائة السابعة ص٤٩٨ •

(٣) تاريخ العراق بين احتلالين ج١ ص٢٨٣ •

النقود عليها كلمة الشهادة ومحل الضرب وفي حواشيها الخلفاء الراشدون ، وفي الصفحة الاخرى (غياث الدنيا والدين خدابنده محمد خلد الله ملكه) وفي الهامش تاريخ الضرب وفي تاريخ العراق بين احتلالين أنه أعلن تشيعه، وصار يضرب النقود باسماء الأئمة من سنة ٧٠٧ هـ . ورأيت في المتحف العراقي ما ضرب في هذه السنة باسم الأئمة فمن الضروري معرفة النقود للقطع في هذه القضية . والاطلاع على تاريخ دوامها ، ولم نقف على تاريخ الاستمرار وان نعلم درجة تأثير هذا الحادث على البلدان والاقطار والى أي تاريخ بقي مع العلم بان بعض البلدان شيعية لا شك أنها استمرت والاخرى عدلت بعدول الدولة . ولعل الاسباب كانت مبنية على ما شوهد من تأثير ، أو تحول في سيرة الدولة وسياستها والتاريخ ينطق عندنا بلزوم تطبيق الحوادث على النصوص فقد كان يشتبه من الشائعات والدعايات القائلة بان محمد (خدابنده) المعروف ب (اولجايتو) عاد في سنة ٧١٦هـ (هي سنة وفاته) الى التسنن ثم توفي في أواخر شهر رمضان من تلك السنة وشاع :

رأيت لخربنده اللعين دراهماً
يشابهها في خفة العقل وزنه

عليها اسم خير المرسلين وصحبه
لقد رابني هذا التسنن كله[1]

وكنت انحرى النصوص التاريخية فلم أظفر بنقد يدل على ذلك وهذا لم يكن من السلطان حباً في التسنن ولا رغبة في التشيع وانما كان لامر سياسي والاعمال التي ارتكبها لا يرتضيها أهل السنة ولا الشيعة[2] .

وفي سنة ٧٠٧ هـ وما بعدها يشاهد تبدل في ذكر (علي ولي الله) بعد الشهادة وفي الاطراف صلوات على محمد والأئمة الاثني عشر بأسمائهم ، وفي الوجه الآخر اسم السلطان ولقبه .. ولكن هذا لا يشاهد عاما في جميع

---

(١) الدرر الكامنة ج٣ ص٣٧٨ .

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين . المجلد الاول وفيه تفصيل .

النقود ، وانما نرى ان قد ضربت فى بغداد الى نهاية سنة ٧١٥هـ على هـــذا النمط ، وفي البعض الآخر نرى ذكر الخلفاء الاربعة الا انها ليس لها تاريخ، والظاهر انها قبل سنة ٧٠٧هـ أو بعدها • ولعل فى النقود الموجودة ما يؤدى في التتبع الى المعرفة الصحيحة لما وجد هنالك من النقود المضروبة فى أيامه •

ومن أهم ما هنالك ان هذا السلطان ضرب النقود وحسن فى وزنهـا وعيارها فكانت فى أيامه على أحسن ما يكون بحيث جمع النقود المضروبة سابقا فأعاد ضربها ، وأظهرها فى أحسن وضع • ويعدّ عصره فى النقود من العصور المهمة فى تحسينها ثم سارت بعـده الى الكمال •

٩ ـ السلطان ابو سعيد بهادر خان :

ويقال له (بو سعيد[١]) ايضا ولي من ١٣ ربيع الاول سنة ٧١٧هـ ـ ١٣١٧م الى ١٣ ربيع الآخر سنة ٧٣٦ هـ ـ ١٣٣٥م • وهو ابن خدابنده •

وفى أيامه ضربت النقود بكثرة ، ولعلها تعين جميع سنيه • وعليها كلمة الشهادة وبأطرافها الخلفاء الراشدون ، ولا شك ان عوامل ذلك اضطراب الامر وضرورة العودة الى ما كانت عليه الحالة • فاضطرت الدولة على العدول وذكرت الخلفاء الراشدين ، حاولت أن تجعل لها كيانا خاليا من تأثير الخلافة العباسية فأدى الامر الى نتائج سيئة كانت سبب العدول والعودة الى ما كانت عليه الدولة قبل اعلان المذهب الشيعى ، والحق أن الدولة لا تسـتطيع أن تدخل فى العقائد وتخالف مألوف الاهلين • والقسر مخطر ، وعواقبه غير محمودة •

وفى الجانب الآخر من نقوده (ضرب السلطان الاعظم ، أبو سـعيد بهادرخان ، خلدالله ملكه ، بغداد) مع ذكر سنة الضرب ، ومثلها فى البصرة واربل وواسط والموصل • وفي بعضها ذكر بعض الآيات مثل (تبارك الذى بيده الملك وهو على كل شىء قدير) • ويلاحظ ان السنة التى ضرب فيها تشير

---

(١) مسالك الابصار • المخطوط

الى انها (الخانية[١]) أحيانا للدلالة على انها السنة الشمسية • وتنوع القوم فى النقود أيامه وأيام سلفه تنوعا كبيرا من نقوش وزينة وخطوط مركبة مما لا مجال لاستقصائه ، ويعينه تصاوير النقود • وكان أكثر سلاطين المغول ضربا للنقود •

٢ ـ نقود المتغلبة

توفى ابو سعيد بلا عقب فظهر التغلب من كل صوب • صار رجال الدولة كل واحد منهم يدعو من التزم جانبه من الايلخانيين وناضل باسمه • ومن هؤلاء :

١ ـ ارباخان .

أعلن الوزير محمد غياث‌الدين ابن الخواجه رشيدالدين سلطنته فى ١٣ ربيع الاخر سنة ٧٣٦هـ ـ ١٣٣٥م وجاء ذكره فى تاريخ العراق ج١ ص٥٢١ ودامت حكومته الى غرة شوال من نفس السنة وكانت نقوده نادرة فقد عرف منها درهم ضرب فى تفليس وكتب عليه « السلطان الاعظم ارباخان خلدالله ملكه وأيد دولته ذكره (فون روبرت) فى مجموعة نقوده ضمن نقود (آرولف وايل) ووصف هذا النقد العالم بالمسكوكات (فرن) فى مجلة المسكوكات لبلجيكا[٢] ويقال ان اسم ارباخان (اريكون) أو (اريكاون) • وهو ابن سوسه بن سنگقان بن ملك تيمور ابن هولاكو خان •

---

(١) ابتدأت السنة الايلخانية سنة ٧٠١هـ • وشوهدت نقود (ابو سعيد) مشيرة الى هذه السنة • وهذه النقود عندى بعضها مما ضرب سنة ٣٣ ايلخانية أيام هذا السلطان (ابو سعيد) ، والملحوظ أن فى بعض النقود الموجودة فى متحف الآثار العراقية ذكر السنة الايلخانية وما يقابلها من هجرية • وهذه قليلة • وجاء ذكر (الاخانية) بلا ياء فلا يكتب (الايلخانية) ولا شك ان الصواب (الالخانية) لان الياء تحذف لالتقاء الساكنين ولكن تثبيتها يعرف بها أكثر وينتقل الفكر اليها دون عناء ولا يبقى اشكال بعد التنبيه •

(٢) (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) ـ قسم ثالث ص١٥٤ •

٢ ـ موسى خان :

هو ابن علي بن بايدو بو طراغاى بن هولاكو ولي في غرة شوال سنة ٧٣٦ هـ ـ ١٣٣٦ م أعلن علي باشا الاويرات سلطنته ولم تطل كثيرا بل هرب في نفس السنة • ولم يعثر الا على سكة نحاسية ضربت باسمه في تبريز سنة ٧٣٦هـ ووصفها الاستاذ (ستانلي لين‌بول) في مجموعة نقوده وكذا عثر على دينار ونقد نحاسي ضرب في أيامه[١] •

٣ ـ السلطان محمد :

ابن يولقتلغ بن تيمور بن أنبارجى (عنبرجى) ابن منكو تيمور ابن هولاكو خان • وهذا قام بواسطة الشيخ حسن الكبير فهاجم جيش موسى خان وعلي باشا الاويرات فهرب موسى خان وقتل علي باشا في سنة ٧٣٦هـ ودام حكمه الى سنة ٧٣٨هـ ولا تختلف نقوده عن نقود ابى سعيد وبينها ما ضرب في اخلاط وفي ارزن الروم وفي تبريز والجزيرة وسيواس وكرمان ومواطن أخرى (لم تقرأ في النقود) لأنها ممسوحة وكتبت نقوده باللغتين العربية والاويغورية ومنها باللغة العربية وحدها • وله نقود ذهبية في مجموعة ستانلي لين‌بول وفي مجلة سومر العراقية دينار باللغة العربية ضرب في البصرة سنة ٧٣٨ هـ وآخر في تبريز[٢] • وكذا له نقود نحاسية ودرهمان في مجموعة (أدولف وايل) وكل هذه لا يوجد فيهما ما يخص العراق الا قليلا •

٤ ـ طغا تيمور خان :

من ذرية ابن اخي جنگيز خان • من سنة ٧٣٧ هـ ـ ١٣٣٦ م الى سنة ٧٥٣ هـ ـ ١٣٥٠ م •

ومن نقوده ما هو مضروب في الحلة وهي اشبه بنقود ابى سعيد ومنها ما ضرب في حصن كيفا وفي قيصرية وفي همذان ومنها في بغداد ولم يظهر

---

(١) (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) ـ قسم ثالث ص٥٤ •
(٢) مجلة سومر الجزء الاول سنة ١٩٥٥م ص٨١ •

تاريخه ونقود هذا السلطان موجودة بكثرة وكلها كتبت باللغة العربية (دراهم) وله نقود ذهبية منها ما ضرب في (قرقيسية) وفي قيصرية[١] وله عدا (الدراهم) و (الدنانير) نقود نحاسية[٢] .

٥ ـ عزالدين جهان تيمور :

ابن ألافرانك بن كيخا توخان . حكم من سنة ٧٣٩ هـ ـ ١٣٣٨م الى سنة ٧٤٠ هـ ـ ١٣٣٩ م .

عثر على نقوده المضروبة في ارزنجان وهي قريبة من نقود أبي سعيد وان نقود هذا السلطان في مجاميع الغرب قليلة منها في (فرءن) درهم وفي (لين‌پول) درهمان احدهما ضرب في خلاط والآخر في أرزنجان سنة ٧٤٠ هـ وكذا في مجموعة أخرى درهمان وليس فيها ما ضرب في العراق[٣] .

٦ ـ صاتي بك خاتون :

حكمت من سنة ٧٣٩ هـ ـ ١٣٣٨ م الى سنة ٧٤١ هـ ـ ١٣٤٠ م .

وضربت نقودها في كازرون وبايبورت وتبريز وحصن كيفا وسمنان وليس لها نقود مضروبة في العراق وهي بنت محمد خدا بنده واخت السلطان ابي سعيد . ومن نقودها جملة في مجموعة (لين‌پول) وكلها كتبت باللغة العربية ومنها دينار ذكر في مجموعة (فرءن) وكذا درهم . وجاء في نقودها « السلطانه العادلة صاتي بك خان خلد الله ملكها » .

٧ ـ سليمان خان :

ابن محمد بن سينكه بن يشموت بن هولاكو خان . له دينار ضرب سنة ٧٥٠هـ وفي جانب منه لا اله الا الله محمد رسول الله وفي الجانب الآخر كتب بالخط (الايغوري) وله دراهم منها ما ضرب في ماردين سنة ٧٤٠هـ وهو شبيه بنقود ابي‌سعيد وله دراهم أخرى ضربت في ارزن الروم سنة ٧٤١هـ

---

(١) مجلة سومر الجزء الاول سنة ١٩٥٥م ص٨٣ .
(٢) (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) قسم ثالث ص١٦٢ .
(٣) (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) قسم ثالث ص١٦٤ .

وفي تبريز وفي خلاط في السـنة المذكـورة وجاء اسـمه بالحـروف (الايغورية) وفي (مرو رود) وفي (انكوريه) سنة ٧٤٢هـ وفي سيواس وفي حصن كيفا وقيصرية وبايبورت وغيرها وكلها لا يتجاوز تاريخها سنة ٧٤٨هـ وغالب نقوده باللغتين العربية والاويغورية •

٨ ـ انو شروان خان :

من الايرانيين القدماء • قاله ميرخواند ، وعلى قول آخر من القبجاق(١) • من سنة ٧٤٥ هـ ـ ١٣٤٤ م •

له دنانير ودراهم ضربت خارج العراق وكتبت باللغتين العربيـة و(الايغورية) ومنها في مجموعة (فرهن) وفي المجاميع الاخرى غالب نقوده دراهم وبخط كوفي ومربع •

٩ ـ الشيخ حسن الـكبير :

يأتي البحث عنـه •

٣ ـ نقود الجلايرية

الجلايرية من المغول ايضا ، ومؤسس حكومتهم (الشيخ حسن) الكبير كان من المتغلبة • تسلطن ببغداد ، وشاعت نقوده • وكان قد ناصر بعض امراء المغول ممن أعلن سلطتهم ، ثم استقل بنفسـه • وتدعى حكومتـه بالجلايرية • نسبة الى قبيلتهم (الجلاير) • ويقال لها (الايلكانية) •

ان الشيخ حسن لم يشاهد اسمه على النقود المضروبة في أيامه ، وانما جاء نص المكتوب في كتاب (مسكوكات قديمه اسلامية قتالوغى) في القسـم الثالث منه وهو للاستاذ محمد مبارك المطبوع سنة ١٣١٨هـ ص١٩١ وهنـاك تصويرها في آخر الكتاب • وعندي عدد من دراهمه الا ان تاريخه سنة خمس وخمسين أو ست وخمسين أو سبع وخمسين وسبعمائة • وجاء في كتـاب (مسكوكات اسلاميه تقويمي) للاستاذ أحمد ضيا نقد فضي واحد (درهـم)

---

(١) (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) قسم ثالث ص المقـدمة ـ المشـجر •

ص٩٧ ولا يختلف عن المذكورات أعلاه ضرب في البصرة • وأما نقـود الجلايرية بعد السلطان الشيخ حسن فانها تختلف عن تلك ، وذكر فيهـا أسماء السلاطين وألقابهم •••

ومن نقود الشيخ حسن مما هو من ضرب بغداد سنة ٧٥٥هـ والبصرة وشوشتر (تستر) وكلها في تلك السنة وأخرى في بغداد سنة ٧٥٦ هـ وسنة ٧٥٧هـ وفي الحلة وهذه لم يقرأ تاريخها ومنها يفهم ان الذي عثر عليه كان سنة ٧٥٥ هـ الى سنة ٧٥٧ هـ فلم يتجاوز ذلك وفيها ذكر الخلفاء الاربعة • ولعل الايام تكشف عن نقود أخرى له ••• والظاهر أنه اكتفى مدة حكمه بنقود المغول المنتشرة فلم يحتج الى ضرب جديد • أما السلاطين بعده فقد جاء عنهم ايضاح أكثر وتفصيل زائد •••

ومن الغريب ان الشيخ حسن لم يذكر انه سلطان ولا تعرض لبيـان اسمه ••• فقد جاء في صفحة من دراهمه (لا اله الا الله وحده لا شريك له) وفي الهامش (سنة خمس وخمسين وسبعمائة) وفي الصفحة الاخرى (ضرب بغداد ، محمد رسول الله صلى الله عليه) بخط كوفي مضلع وهكذا كان خط باقي نقوده المعروفة •

وأما ابنه أويس بهادرخان فقد جاء ذكر اسمه ، وضرب نقوده ببغـداد والبصرة وتبريز والحلة وشيراز وعليها أسماء الخلفاء الراشدين ، وفي بعضها نعت نفسه بالوائق بالملك الديان شيخ اويس بهادرخان • وكتب نقوده بالعربية والمغولية و(الاويغورية) • ومنها بالعربية الكوفية أو الاعتيادية •

وعندي نقد من فضة كتب عليه في وجه (لا اله الا الله محمد رسول الله) وفي هامشه أسماء الخلفاء الاربعة • وفي الصفحة الاخرى (السلطان الاعظم شيخ أويس بهادرخان خلد ملكه) وفي الهامش (ضرب في الحلة سنة ثلاث وستين وسبعمائة) • والخط كوفي جميل •

وهكذا كانت نقود السلطان جلال الدين حسين بهادرخان مضروبة في بغداد فضية وذهبية ، وكذا نقود السلطان أحمد بهادرخان في بغداد واربل

وتبريز والحلة والعمادية والموصل وواسط ، ولا تختلف عن سابقاتها سواء في حكومته الاولى أو الثانية بعد استيلاء تيمور لنك ٠

والنقود لهذا العهد ولايام المتغلبة تعين نطاق كل حكومة وسعة دولتها مما لا مجال للتوسع فيه ٠

ويلاحظ أن النقود العراقية في هذا العهد لا تختلف عن النقود العباسية في وضعها وقيمتها ، وهي النقود المعروفة بالدنانير العوال ولا شك انها عباسية معمول بها ومتداولة ، والدنانير المرسلة الرائجة المتداولة للدولة الجلايرية ، وكذا الدراهم ، كل هذه حررناها بالنقل عن رجال العراق ، والعلماء المجاورين فأوردنا النصوص المؤيدة ٠ ومنها نعلم أنه حدث تبدل في النقود في سنين مختلفة ، الا اننا نشير هنا الى أن هناك (ديناراً أحمر) ورد ذكره في نزهة القلوب لحمد الله المستوفي وعيّن مقداره وسعره فقال : « هو ديناران ودانقان » اهـ ، أي من الدنانير الرائجة ٠ ولا شك أن الدينار الاحمر يراد به ما هو المقصود من الدنانير العوال للمقاربة في الوزن والمقدار ، وهو بعينه قد بينه (وصّاف) أثناء الكلام على النهر الذي حفره علاءالدين الجويني لايصال الماء الى مشهد الامام علي وكان صرف عليه ما يزيد على مائة ألف دينار أحمر ، فأثنى على عمله هذا ، وبين أن أحد فضلاء العصر تاج الدين علي ابن الامير الدلقندي كتب رسالة في هذا المشروع أطرى بها الصاحب الجويني كما قرظها عديدون[١] ٠

والدنانير الرائجة هي دنانير الدول التي جاءت بغداد بعد الدولة العباسية بالوجه المذكور سابقا ٠ وأما الدنانير (العوال) أو الدنانير الحمر فانها من ضرب العباسيين ولم تكن من ضرب هذه الحكومات ٠ وذكرها بخصوصيتها دليل على انها لم تكن من دنانير هذه الدول ٠ وقد أشرنا الى ذلك فيما سبق ٠ ولم نجد ما كان من العوال وهو من ضربهم والا فان شيوع النقدين أدى الى القول

---

(١) التفصيل في تاريخ وصاف ج١ ص٥٩ وما يليها ، تاريخ العراق بين احتلالين ج١ ص٣١٠ ونزهة القلوب طبعة أوربا ص٢٧ ٠

بأن العوال من ضربهم أيضا ، ولما لم نقف على سند فمن الضروري أن نقبل بهذا الرأي للعول لما ذكرنا أعلاه .

وهنا يلاحظ ان النقود العراقية عاصرتها امارات من أهمها (آل مظفر) فهذه ينبغي أن تذكر نقودها لا سيما ما ذكر فيه اسم الخليفة العباسي في مصر ، أو اقتصر على ذكر (الخليفة) فقد دعت الى اشتباه في الموضوع ، وأدت الى ارتباك ممن لا يعرف مصطلحات النقود مثل الاستاذ أحمد كسروي فقد جاء فيها سطر باسم (الخليفة) ، وبعده (السلطان شاه شجاع) وآخر (خلد الله ملكه) فظن ان السلطان هو الخليفة . وهذا غير صواب وانما المقصود ذكر الخليفة ثم ذكر السلطان للدلالة على انه تابع له ، بدليل التصريح باسمه ، وعدم بيان انه أعلن السلطنة لنفسه وكذا الخلافة بل جاءت النقود ، وبعض الكتب وذكر اسم الخليفة أحيانا بصراحة كل هذه تدحض بطلان هذا الرأي .

٤ - نقود آل تيمور

ان الامير تيمور ظهر في انحائنا فاتحا عظيما ، اكتسح ممالك عديدة ومهمة . دوخ العالم الاسلامي واعاد الى الاذهان حوادث جنگيز واولاده .

ولد في (كش) من بلاد ما وراء النهر في ٢٧ شعبان سنة ٧٣٦هـ - ١٣٣٦م ويقال له (آق ساق تيمور) و (تيمور لنك) لعرج كان فيه ويدعى (تيمور كوركان) لمصاهرته للامير حسين من امراء ما وراء النهر تزوج بنته وفي سنة ٧٦١هـ اكتسح قوتلق خان ما وراء النهر فنصب تيمور واليا ثم حاول أن يحكم جغتاي فتمكن من ذلك ونصب سيورغتمش خان أميرا وهو من احفاد اوكتاي قاآن أي انه ابن دانشمندجه بن قايدو بن قاشي بن اوكتاي وجعل نفسه وزيرا له سنة ٧٧١هـ - ١٣٧٠م فظهر تيمور ظهوراً بيّناً في امارته ودام انقياده للامير سيورغتمش الى سنة ٧٩٠هـ فتوفي سيورغتمش فخلفه ابنه محمود ودام تيمور على الطاعة الاسمية له الى سنة ٨٠٠هـ ومن ثم انقرض هؤلاء بوفاة محمود .

ابتدأ ضرب النقود في أيام تيمور سنة ٧٧١ هـ الى سنة ٧٩٠ هـ باسم

سيورغتمش وتيمور كوركان معا ثم الى سنة ٨٠٠هـ باسم محمود وتيمور ومن هذا التاريخ الاخير ابتدأ بضرب النقود مستقلا الى تاريخ وفاته سنة ٨٠٧هـ وبعد ذلك ضربت باسماء اخلافه وخلال حياته استولى على ممالك كثيرة وهزم سلاطين عديدين منهم توقتامش أمير آلتون اوردو والسلطان احمد الجلايرى فاكتسح بغداد فى ١١ شوال سنة ٧٩٥هـ - ١٣٨٣م كما استولى على الجزيرة وعلى أقسام كبيرة من الهند وكذا استولى على أقسام من الاناضول سنة ٨٠٣هـ - ١٤٠٠م وفى أثناء عودته من الاناضول خرّب ماردين والجزيرة وعاد الى بغداد فاستولى عليها ثانية فلم يبق ولم يذر وكان ذلك فى ٢٦ ذى القعدة سنة ٨٠٣هـ وعاد الى ايران وعاث فيها ورجع الكرة الى الاناضول وجرى له مصاف فى ١٩ذى الحجة سنة ٨٠٤هـ - تموز سنة ١٤٠٢م فى صحراء جوبوق من انقرة فانتصر الامير تيمور وأسر السلطان يلدرم بايزيد فتم له الاستيلاء على غالب الاناضول ثم توفي الامير تيمور فى شعبان سنة ٨٠٧هـ شباط سنة ١٤٠٥م .

وبعد الاستيلاء على بغداد وعودة الامير تيمور صارت بغداد للسلطان أحمد الجلايرى ثم الى حكومة آق قوينلو ولم تنقطع الانحاء العراقية من الجلايرية مدة ثم انقرضوا بالوجه المبين فى تاريخ العراق بين احتلالين بتفصيل .

ويهمنا ذكر نقود آل تيمور مدة بقائهم في العراق وهذه المدة قليلة جداً . ويؤسفنا اننا لم نعثر لهم على نقود عراقية الا اننا عثرنا على نقود كثيرة ضربت في انحاء اخرى خارج العراق فانتشرت فى العراق وتتناول المدة أيام الامير سيورغتمش من سنة ٧٧١هـ الى سنة ٧٩٠هـ وفى أيام الامير محمود ضربت من سنة ٧٩٠هـ الى سنة ٨٠٠هـ ثم استقلت نقود تيمور حاملة اسمه وحده ثم أسماء السلاطين بعده من اولاده واحفاده الى ان انقطعوا عنا وانقرضوا من انحاء ما وراء النهر بامارة آل شيبان الجغتائية وانحصرت دولة احفاده فى ملوك الهند حتى انقرضوا سنة ١٢٧٩هـ - ١٨٦٢م على يد الانكليز[١] .

(١) دول اسلامية ص ٥٠٩ .

وكانت قد ضربت النقود فى عهد الامير تيمور سنة ٧٧١هـ ولم نعثر على نماذجها الا فى سنة ٧٧٥هـ - ١٣٧٠م ودام ضرب الامير تيمور نقوده الى تاريخ وفاته ثم خلفه السلطان خليل فالسلطان شاه رخ ثم السلطان اولوغ بك وهكذا توالوا وأكثر ما انتشر فى العراق نقود تيمور وشاه رخ وأولوغ بك الى آخره وذكرت اسماء السلاطين مستقلة الا أن بعض أولاده وأحفاده كانوا امراء فى بعض الاقطار فذكروا نقودهم باسم سلطان الوقت ثم الامير الذى حكم القطر أو البقعة وقد انتشرت نقودهم فى ربوعنا كثيرا واشتهر نقد شاروخ فى الموصل ويراد به السلطان شاهرخ و(كپنك) من نقوده .

ومن هذه كلها نجد نواحى كثيرة لا تزال بكرا تستحق التدقيق ، ومن أهمها تحليل مادة النقود بتعيين عيارها ووزنها وتثبيت التواريخ الملتبسة أو المضطربة ...

التاريخ السياسى والنقود

العلاقات السياسية ومثلها الاقتصادية تعينها آثار عديدة جدا ، يتحصل من مجموعها التاريخ بصفحاته المتنوعة الا اننا نقرأ فى النقود نواحى بارزة منه ومشهودة . ففى العصور العباسية الاولى كانت تضرب النقود بلا ذكر اسماء الخلفاء ثم ضربت بأسماء الخلفاء وحدهم ، ثم صار يذكر الخليفة ويشار الى الامير وبعد ذلك صارت تذكر السلطة المتغلبة أيام البويهيين والسلاجقة والخوارزميين . واستمرت كذلك حتى فى الحالات الحربية كما وقع أيام خوارزم شاه والخليفة الناصر لدين الله ، فلم يحدث تغير ما فى هذه السياسة .

وهؤلاء المتغلبة لم يذكروا أسماءهم مستقلة ، من جهة ان الرأى العام فى الحكومات الاسلامية كان يعارض تبديل الوضع ، ويناصر الخليفة دائما بلا قيد ولا شرط ، فيضطر الملك ان ينشر اسم الخليفة بألقابه على النقود ، كما يراعي اسلوب المخاطبة ، أو المعتاد فى نص الخطبة . فلا يجرأ أن يخالف المعهود ، وان شق عصا الطاعة فى القيام بخصام وحرب .

وفى عهد المغول نقرأ فى النقود رموزا تاريخية تشعر أكثر بسياسة

العصر وتاريخه لما خالج نفسياته من تطورات ، أو اعترى من حالات ، فهناك مجمل التاريخ واضح في صفوة المغزى ، وعقد القلادة ، فلا يخفى ما في هذه الخطوط ، فهي تاريخ ناطق ، بل أصدق تاريخ لمجرى السياسة والاقتصاد ، مفصحة في البيان ، لا يغني عنها رمز أو ركز هيكل أو نصب ، تعلن عن الغرض في أوجز عبارة ، أو قل ان تاريخ القوم في نقودهم •

نرى التحول عندهم في النقود كبيرا لمختلف الايام • فنلحظ فيهـا تطورات هي أصول التاريخ وأمهاته ، وعنوان الحكومة ، وتبدل سياساتها •

١ ـ ففي أيام جنگيز نشاهد اسم الخليفة مكتوبا ، وقد زيد عليه اسم سلطان المغول ، فجرى الأمر على ما هو الشأن أيام المتغلبة في عهـد الخلافة ، وأبقي الوضع على حاله ، وهل كانت لهذا علاقة بالصلات السياسية ، للاشارة الى أمر الخليفة الناصر وجنگز من جراء اتفاق خفي بينهما على خوارزم شاه الذي أبدى ما أبدى من عصيان على الخليفة ؟! ذلك ما لا نقطع به ، وان كان الوضع يحتمله ، وجلّ ما هناك انه لا خلاف بينهما فمضى جنگز على المعتاد ، فلا نعول على تأويل ان هناك اتفاقا سياسيا • وغاية ما يستفاد ان جنگز لا يرغب ان يحارب عدوّين في آن واحد ، فمن مصلحته أن يسالم واحـدا ويناضل الآخر تأكيدا للخلاف الناجم بين الخليفة وخوارزم شاه • ويصح ان يصرف على المهادنة •

وأكثر المؤرخين على عدم وجود اتفاق بينهما لموانع عديدة من أهمها ان الخليفة لا يصح أن يغري على مملكة اسلامية ، وهو بمثابة الرئيس الديني الاعلى ، الذي تهمه مصلحة المسلمين أكثر من غيره ، فلا يمالىء على المسلمين وان كان سلطانهم قام بما قام به • والا فلم تتحقق له تلك الصفة التي عرفوها له ، فلا يقدم على اتفاق مثل هذا • وكل ما يصح أن يقال ان جنگز لم يرمن الخليفة ما يمنع قبول الوضع تجاهه كسائر المتغلبين •

وأما الآخرون فقد اتهموا الخليفة ، ولهم أن يقرأوا حينئذ من النقـود ما تجلت به تلك السياسة ، فهناك زبدتها وصفوتها ، فتشير الى ما وراءها باشارة خفيفة ، وتعدّ من مؤيدات التاريخ ، فهي تبدو في رمزها كما تبدو اسارير

المرء وابتساماته الصادقة والكاذبة فتعين ما خلف الستار • فالنقود والنصوص متلازمة كلها في الايضاح وقد قيل : (الكناية أبلغ من التصريح) ، فاذا كان اسم الخليفة في النقود مقرونا باسم سلطان المغول، فقد جاءت النصوص التاريخية مؤيدة لهذه الصلة نوعا، على انها ـ كما بينا ـ لا تدل الا على انه لاتوجد علاقة توتر ونفرة • وكل ما يتمسك به من المنازعات بين الخوارزمين والخليفة ، واغراء الغورية على خوارزمشاه ، وتحريك (الاسماعيلية) عليه ، واظهار أن ام سلطان الاسماعيلية ذهبت للحج ، واعلن هو اسلامه • فصار يدعى (نو مسلمان) •• وهكذا يقال عن ملوك قراخطا ، وانه يطير لهم الاخبار في دفع سلطان خوارزم[١] • ومثله مراسلاته مع سلاطين الغورية ، وفيها تحريض على سلاطين خوارزم[٢] •

ولا محل لايراد الشبه ، وتعداد النصوص ، والامر كما ذكرت لم يكن مقطوعا به ، وانما تجرى بين الدول عهود أو اتفاقيات لا يعلم عنها شيء الا بعد حين من جراء ظهور ما يستدعى ظهورها والا بقيت في طي الخفاء • وكل ما نعلمه ونقطع به في أمثلة كثيرة ان اتفاقيات الخلفاء كانت تجرى مع غير المسلمين في أمور المسلمين ومصالحهم ، يتفقون مع واحد للقضاء على الآخر ، أو ما فيه دفع غائلة ، أو مراعاة سلم دائم على أصل « وان جنحوا للسلم فاجنح لهـا » • وآية « قاتلوا الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا • » والنصوص تحتمل الامرين ، فلا يسوغ ان يصرف مدلول النقود الى ناحية مع احتمال النواحي الاخرى •

٢ ـ في أيام مونكو (مونككا) تغيّر وضع المغول ، وتبدلت سياستهم الخارجية نحو الخلافة العباسية ومداراتها ، وقويت الآمال ، بل زادت الاطماع في اكتساح المملكة الاسلامية ، فطلب من الخليفة أن ينقاد ، والا ناله ما ناله ،

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج١ ص٩٦ وملحق المجلد الثالث ص٤ • وهنا جاء عن سلطان الملاحدة انه (ذهب الى الحج) وصوابه (ذهبت أمه الى الحج) كما في جهانكشاى جويني ج٣ ص ٢٤٣ وج٢ ص ١٠ •

(٢) تاريخ أدبيات ايران (ازمغول تاافشار) ص ٢ •

فتغيرت الحالة ، واضطرب الامر خصوصا بعد القضاء على خوارزم شاه والاسماعيلية •

ومن ثم ظهر أثر هذه في النقود فكتب عليها ما كتب بالوجه المشروح ، فعينت سياسة الحصم لازالة الدولة العباسية والقضاء عليها ، فعاد لم يذكر اسم الخليفة ، وكتب كلمة « الشهادة » وآية « قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء » لمناسبتها مع هذا التسلط ، وجعلوها تبريرا له •

وايراد الشهادتين للاشارة الى انهم لا يتعرضون للدين ، وانما المقصود الملك وان المعارض لا يبالى به هؤلاء وان كان خليفة الموحدين • و (مونكو) هذا هو القاآن وكان سلطان المغول جميعا •

٣ ـ وفي أيام هولاكو جرى الامر على هذه الحالة ، الا ان النقود قد ذكر فيها اسم القاآن الاعظم ، ثم اسم هولاكو للدلالة على انه تابع لهذا القاآن ومنقاد له •

٤ ـ جرى باقي ملوكهم على هذا النمط كما تنطق نقودهم بذلك ، فكانوا لا يزالون تابعين للقاآن الاعظم ، وكان منه أمير مرسل يسمى (سفيرا) أو كما يقولون (ايلچى) ويلقب عندهم بلقب (چينكسنك) أي (العارف) ، وعرف جملة اشخاص كانوا يقيمون في المملكة الايلخانية ، منهم (پولاد) وغيره •
قال في مسالك الابصار :

« مات هولاكو ، ولم يملك ملكا مستقلا ، وانما كان نائبا عن أخيه منكوقاآن ، ولا ضربت باسمه سكة درهم ولا دينار ، وانما كانت تضرب باسم أخيه ثم كان هكذا (أبغا) ومن بعده الى ان استقل (ارغون بن ابغا) وأضاف اسمه في السكة الى صاحب التخت[1] » • اهـ

ورأينا في هذه الايام نقود هولاكو ومن بعده ، وفيها اسم القاآن ثم اسم هولاكو ومن جاء بعده ، لا أنها ضربت بالاشتراك ، وانما ذكر الامير للدلالة على انها ضربت في أيامه ، وانه تابع له ، فلم تضرب باسم هولاكو واحفاده

---

(١) مخطوطة ايا صوفيا •

مستقلاً ، ولا بالاشتراك حتى أيام (أرغون) ، وهذا يقرأ واضحا فى نقودهم المحفوظة فى دار الآثار العراقية وفى سائر المتاحف .

٥ - عيّن فى (مسالك الابصار) حادث تبدل الوضع فى المغول ، وقطع العلاقة بالقاآن والاسلام ظاهر فى نقودهم أيام السلطان محمود غازان ، قال :

« كان لصاحب التخت (القاآن) أمير (چينكسنك) لا يزال مقيماً فى مملكة ايران مع هولاكو وبنيه ، له عندهم حرمة كبيرة ، ومكانة محفوظة حتى ملك محمود غازان بن أرغون ، فكتب اسمه بمفرده على السكة ، واسقط اسم القاآن صاحب التخت ، وأهان أمر أميره حتى لم يبق له وضع ولا حرمة ، وامتهن ذلك الجانب واستقل بالملك والسلطنة فى بلاده . ولهذا ينتقص ملوك بنى جنگيزخان بيت هلاكو ، يقولون انهم ما نقلوا الملك عن جنگيزخان ، ولا عن وارث تخت جنكيز ، وانما أخذوه باليد والعدوان ومطاولة الأيام » . اهـ

وفى هذا النص ما يوافق النقود المضروبة وعلاقتها السياسية وتطورها ، وتغير الوضع السياسى يدل على ذلك انهم من حين أسلموا أيام هذا السلطان صاروا يذكرون أسماء الخلفاء الراشدين ، ولم يذكروا الخلفاء بمصر ، وفى هذا ما يشير الى العداء المستحكم ، فاكتفوا بالخلفاء الراشدين ، الا ان هذا لم يقطع الصلة ، وفى أيام (خدابنده) أرادوا الانفصال التام ، فذكروا أسماء الأئمة الاثنى عشر ، فقويت المعارضة ، وزاد التوتر ، ثم عادوا الى ذكر الخلفاء الراشدين . فكانت النقود تتأثر بهذه السياسة .

وفى خلال ذلك ذكروا من الآيات ما يناسب خصوصا بعد زوال النفرة ، الا ان الخليفة لما كان فى مصر ، أى فى الجهة المعادية ، لم يروا التسليم له أو اعتبار سلطته ومراعاة جانبه ، والتوتر لا يزال موجودا ، فعلمنا رمز ذلك مشهودا بذكر الخلفاء الراشدين وانهم المعوّل عليهم دون خليفة العصر المفترض الطاعة ، الواجب الاتباع .

وهكذا نشاهد طابع ذلك فى تاريخ الخواجه رشيدالدين فضل‌الله الهمذانى وفى تاريخ ابن الطقطقى ، وفى ابن الساعى ، وفى الكازرونى ،

والبيضاوي وكثيرين ، فلم يبحثوا عن الخلفاء المعاصرين لا بمدح ولا بذم ، ولا تعرضوا لهم بخير أو شر الا قليلا • وهذه في تيار أفكارها واضحة ، وهي بمقام النص •

وفي مثل هذا نشاهد الوجهة الاخرى في دولة مصر ، وهي المضادة لهم ، فيعبر المؤرخون فيها عن ملك مصر بـ (سلطان المسلمين) ، وعن ملك التتر وهو مسلم بـ (سلطان التتر أو سلطان المغول) ، فنرى شمة الاهانة ، وروح التحقير ، بل العداء وتوتر العلاقات •

٦ ـ بعد السلطان أبي سعيد نشاهد تعدد الملوك ، وتنوع ما ضربوه في مواطن كثيرة بأسماء سلاطين مختلفين وعديدين ، فندرك الاضطراب بتعدد السلطات حتى بلغت حدا غير لائق كما نقرأ في النصوص التاريخية ما يؤيد ذلك ، قال نظام الدين الحكيم[1] :

« ان أهل هذا البيت تفانوا بعضهم على بعض لخوف القائم منهم على ملكهم ان كثيرا من أبناء ملوكهم كانوا يتخوفون من الملك القائم • كان بعضهم يخلد الى الحرف والمهانات لتسقط همته ، فيترك ، ويجعل هذا سبيله للخلاص وطلبا للسلامة حتى أن بعضهم قد عمل نساجة ، وبعضهم عمل في الادم ، وبعضهم باع الشعير علافا ، حتى خفيت أنسابهم[2] » • اهـ

وفي التعريف بالمصطلح الشريف :

« كان العهد بها ـ بايران ـ أن تكون لرجل واحد ، وسلطان فرد ، وعلى هذا مضت الايام الى حين توفي السلطان أبو سعيد ، فصاح في جنباتها كل ناعق ، وقطع رداءها كل جاذب ، وتفرد كل متغلب بجانب ، فهي الآن نهبى بأيديهم • فاما عراق العرب فهو بغداد وبلادها وما يليها من ديار بكر وربيعة ومضر بيد الشيخ حسن الكبير ، وهو الحسن بن الحسين بن اقبغا من

---

(١) نظام الدين الحكيم بغدادي ، توفي سنة ٧٦٠هـ ـ ١٣٥٩م وترجمته في كتاب التعريف بالمؤرخين ج١ ص١٩٣ والموسيقى العراقية في عهد المغول والتركمان ص٤٤ ـ ٤٦ •

(٢) مسالك الابصار •

طائفة التورانيين ، وكان جده نوكرا لهولاكو بن طولى بن جنكيز خان المجرد لقتل الباطنية ، فاستولى على ايران بمجموعها ، والنوكر هو الرفيق • وأما بقية ديار بكر فهي بيد ابراهيم[١] شاه بن بارنباى بن ثوتاى (سوتاي[٢]) • وأما مملكة اذربيجان وهي قطب مملكة ايران ومقر كرسى ملوكها من بنى جنكيزخان ، فهي بيد أولاد جوبان ، وبها القاآن (كذا) القائم الآن سليمان شاه[٣] ، ولا أعرف صحة نسبه ، ولا سياقته بالدعوى • وأما خراسان فبيد القاآن طغيتمر[٤] وهو صحيح النسب ، غير انى لم أعرف اسماء آبائه • وأما بلاد الروم فقد أضيفت الى ايران قطعة صالحة وبلاد نازحة وهي الآن بيد (ارتنا) ، وقد نبه على ذلك ليعرف[٥] » اهـ •

وفي صبح الاعشى :

« ثم هم بعد ابي سعيد فى دهماء مظلمة ، وعمياء مقتمة ، لا يفضى ليلهم الى صباح ، ولا فرقتهم الى اجتماع ، ولا فسادهم الى صلاح • فى كل ناحية هاتف يدعي باسمه ، وخائف أخذ جانبا الى قسمه ، وكل طائفة تتغلب ، وتقيم قائما تقول هو من أبناء القاآن ، وتنسبه الى فلان ، ثم يضمحل أمره عن قريب ، ولا تلحق دعوته حتى يدعى فلا يجيب ، وما ذلك من الدهر بعجيب[٦] » • اهـ

وفي تاريخ ابن الجزرى[٧] توضيح أكثر :

---

(١) أمير ديار بكر من جهة المغل قام مقام عمه طوغاى بعد قتله ومات سنة ٧٥١هـ كذا فى الدرر الكامنة ج١ ص١٩ ومن ثم نرى درجة التصرف بالاعلام فى طغاى وطوغاى وطغه وسوتاى وثوتاى ، وسوته الخ •

(٢) ترجمة سوتاى فى المجلد الاول من تاريخ العراق بين احتلالين فى حوادث سنة ٧٣٢هـ ١٣٣١م والتفصيل فى نكت الهميان ص١٦١ •

(٣) سليمان شاه مر ذكره بين المتغلبة •

(٤) مر الكلام عليه •

(٥) التعريف بالمصطلح الشريف ص٤٤ •

(٦) صبح الاعشى ج٤ ص ٤٢١ •

(٧) هو شمس الدين محمد بن الجزرى وترجمته فى كتاب التعريف بالمؤرخين ج١ ص ١٧٥ ـ ١٧٩ •

« في أول ذي الحجة سنة ٧٣٧هـ وصلت الاخبار الى دمشق بمصاف وقع بين التتار ، وانتصر الشيخ حسن والسلطان محمد عنبرجي على الملك موسى واخي علي باشا • وكان المصاف بالقرب من تبريز ، وكان موسى قد انتصر أولا ، ثم جاءت نجدة للشيخ حسن وأصحابه ، فانكسر موسى وقبض عليه وقتل ورجع أصحابه الى الشيخ حسن ، ومنهم جماعة انهزموا وتحصنوا في قلعة جفتيان ، وهي في جبال الاكراد قريب الموصل ، وهم دون الالف • وقوي أمر السلطان محمد عنبرجي ومن معه وهم الشيخ حسن وابن چوبان واسمه صرغاي شير وطغية بن سوتية[1] واخوته ، وصارت الجيوش معهم نحو مائة وسبعين ألفا • وكان الامير علي بن قش نائب خراسان من جهة أبي سعيد أقام سلطانا اسمه طغيتمر ، وجمع جيشا وجاؤا نجدة الى موسى ، فعند وصولهم الى السلطانية قتل موسى ، فعادوا الى خراسان • ولابن قش وزير اسمه علاءالدين محمد وهو كبير القدر ، عارف بالتدبير والاقوال ، ذكر لي ذلك كله المحدث أبو سعيد الدهلي[2] البغدادي » • اهـ

وقد سبق لنا بيان جملة من هؤلاء المتغلبة • ومن مجموع ذلك كله نقطع بالعلاقة المكينة بين ما جاء في النقود وبين ما هو معلوم من النصوص التاريخية • وأما نقود الجلايرية فانها لا تختلف في كثير من أمورها عن نقود

---

(١) وردت في تاريخ ابن الجزري بهذه الالفاظ ، وفي الدرر الكامنة وفي تاريخ العراق بين احتلالين جاءت بلفظ (طغاي بن سوتاي) وجاءت ترجمة والده في عقد الجمان ، وورد ذكر ابنه في تاريخ العراق وتوفي طغاي سنة ٧٤٢هـ – ١٣٤٢م وترجمته في الدرر الكامنة ج٢ ص٢٢١ وجاء بلفظ سنتاي ، وسبتاي ، وسوبيتاي • هكذا جاء ثوتاي ، وصوابه سوتاي أو سوتيه وجاءت تلفظات مغلوطة فيها ورد طغاي وطوغاي وطوغا وتوقا وتوقاي وطغا مما لا محل لاستيفائه وكل هذه ناشئة من اشباع الحركة أو تفخيم الحرف فاشتهرت التسميات بها • وبعد وفاة طغاي خلفه ابن اخيه ابراهيم شاه ابن بارنباي بن سوتاي ومات سنة ٧٥١هـ – ١٣٥٠م •

(٢) منتخب المختار في علماء بغداد ص٥٧ وتاريخ العراق بين احتلالين ج٢ ص٥٩ ، وكتابه في التراجم بمكتبة الشيخ طاهر الجزائري • ورأيت نسخة منه لدى الاستاذ ابراهيم الدروبي •

المغول ، وسياستها جارية على سياسة تلك من غير تبدل بالنظر لمصر ، وبالنظر الى الاكتفاء بأسماء الخلفاء الراشدين دون الاعتراف بخليفة مصر العباسي[١] .

هذا وضرب آل مظفر في أيام بعض أمرائهم وهو الشاه شجاع النقود بأسماء الخلفاء العباسيين في مصر . وجاءت نقودهم في المتاحف ، وفي مواطن عديدة ، فحاولوا استغلال اسم الخلافة ونفوذها . وقد عاصروا الجلايرية وذكرتهم في تاريخ العراق .

وقد مر بنا ذكر الجلايرية وفي أيام الشيخ حسن الكبير لم يذكر اسم السلطان على نقوده وفيها كلمة الشهادة واسم الرسول صلى الله عليه بحروف كوفية مضلعة وبذلك تمتاز على غيرها كما ان السلطان أويس وجلال الدين حسين والسلطان احمد ضربوا نقودهم بما لا يختلف عن نقود المغول وبالسلطان احمد انقرضت حكومة الجلايرية على يد الامير تيمور وبقيت لهم بقايا بعد أن عاد السلطان احمد الى الحكم ثم انقرضوا .

أما الامير تيمور فقد تكونت حكومته فيما وراء النهر على أساس جعل السلطة لاحد أمراء المغول اسمياً ليتمكن ، فأعلن حكومة سيورغتمش من ذرية أوكتاي قاآن وجعله خاناً وعد نفسه من أمرائه من سنة ٧٧١ هـ الى سنة ٧٩٠ هـ وبعد وفاته ضرب الامير تيمور النقود باسم ابنه محمود ابن سيورغتمش فتبع خانات المغول اسمياً الى سنة ٨٠٠ هـ ثم استقل بالامر الى وفاته فاعلن اسمه مستقلا في نقوده ، وهكذا استمر أولاده واحفاده ولكن الامراء الآخرين من أولاد تيمور واحفاده قد ضربت النقود بأسمائهم تبعاً لسلطان الوقت من ذرية تيمور ومن هذا كله يتوضح لنا أمر تطورات التاريخ السياسي في النقود أيام المغول والجلايرية وأيام تيمور وذريته كما ان نطاق حكم المتغلبة يتجلى من مواطن الضرب في سعتها وتقلصها .

هذا وسيأتي الكلام على نقود التركمان وهي لا تختلف عما ذكر في أوضاعها بالنظر للتاريخ السياسي المشهود في نقود المتغلبة .

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج٢ ص٧٣ و١٤٠ و١٤٢ و٣٠٧ .

٧٢

الأثر الشرعي والقانوني في النقود

ان الشريعة الغراء في كافة شؤونها من عبادات ومعاملات تتطلب السلامة ولا تقبل بالظواهر ، بل تحاسب على النيات وترقب المقاصد • والنقود تتصل بها في العبادات المالية كالزكاة والمعاملات المدنية وغيرهما • ومن حين جرى تعديل النقود في الاسلام الى اليوم مضى أمد طويل في خلاله حدث تغير كبير ، وتطور عظيم ، تولدت من جرائه قضايا شرعية وقانونية تتعلق بمقدار الزكاة وتعيين نصابها ، وبالدية والارش (دية الجروح) والغرة (دية الجنين) أو تخص المعاملات كالعقود والوقوف ، أو العقوبات في الغش وما ماثل •

وهنالك حوادث كثيرة أدت الى ابطال النقود أو تبديلها بزيادة أو نقص مما استدعى حلا لما نجم ، ونرى أمثلة ذلك كثيرة ومتواترة في أيامنا وان كانت قديماً لا تأتي الا في عصور بسبب التطورات البطيئة • ونحن في عهد طويت فيه المسافات ، فصرنا نشاهد تجارب العصور مجموعة ، وعادت تمر بنا على عجل • واكبر ظاهرة في النقود (الاوراق النقدية) ، وهكذا ما يقع عند تبدل الادارة في المملكة ، فنرى تغيراً واضحا وكسادا قد حصل قديماً وحديثاً ، فحصل اخلال في العقود او تحول في مالية الدولة وثروة الامة •

ذلك ما كان يزاوله الفقيه للبت في اظهار النص الشرعي والحكم الفقهي كما ان المالي أو الاداري يحاول التخلص من المأزق الحرج لما عرض ، ويتطلب آخرون الوجه القانوني للافلات من الضرر ، أو مما يجحف بماهية الحقوق وهكذا الامة تراقب الحالة الاقتصادية فتعارض ما وجدته ضارا بها ، الى آخر ما هنالك مما اضطر الشؤون العالمية والمعاملات اليومية الى حسم صالح • ومثل هذه الفروق الاجتماعية الاقتصادية او السياسية الاقتصادية ما حدث من التبدل في العملة الشرعية والدارجة في أداء الزكاة أو وجوب الدية او سلامة المعاملة •

ومن ثم لزم أن ننظر في المدونات الشرعية والقانونية ، او نجهد في التماس حل مرض لما يخص كافة المعـاملات ، وان نراعي الأمور المماثلة بتشريع جديد لما لم يعهد من قبل في حالات لم نألفها في الاضطراب المالي .

والشريعة الغراء واجهت تطبيقاً في أوضاع وتجارب اقتصادية ودينيـة قديماً وحديثاً ولدتها العصور وقضت بقبولها التجارب ، واخـال اننا في حاجة ماسة لاستعراض مثل هذه تأميناً للتعامل وما يعرض له من تبدل آني . فوجب الاسترشـاد بما طبقوا ، ومراعاة التشريع فيما جروا عليه ، ومـا يماثله من الأوضاع المتغيرة بان نراجع التشريع عندنا في سـد حاجتنا الحقوقية من تلك التجارب والضرورات المالية .

وفي هذه الحالة لا يصح وضع أحكام كيفية أو مراعاة تشريع لا يستند الا على ما يخطر بالبال في الحال ، فلا يؤمل خير من النظرة الخاطفة ، اذ قد تكون حمقاء ، وانما يجب أن يكون الغرض مصروفاً الى ما هو صالح لحياة الامة ، فلا يودي بثروتها أو يغني أفرادها فينفع طائفة ويضر بالامـة ، فلا يكون مرضياً الا اذا ابتنى على الاركان الحقوقية والاسس الاقتصادية .

أحاول في هذا البحث ايراد بعض الحوادث لتكون أمثلة للحل أو طريقـة للاسترشـاد :

١ ـ ان الدراهم في صدر الاسلام اعتبرت العشرة منها بسبعة مثاقيل التي هي وزن سبعة دنانير ، فتعين الوزن والنقد وصار الارتباط بينهمـا ممكناً . وكانت الدراهم والدنانير شرعية مدنيـة في آن واحد ، ثم اتسعت المملكة الاسلامية فصار الناس يتعاملون بأنواع من الدنانير تختلف وزناً وقيمة ، ومن جهة أخرى توزعت المملكة الى امارات ، وضربت لها نقوداً ، فتبعت حالاتها الاقتصادية والسياسية ولحقها تطور ، فحدث ما أوجب الحل الفقهي في الزكاة وغيرها ، فدونت المقادير الجديدة وتعينت بالنظر للازمان والاماكن المختلفة ، فكانت الفتاوى تراعي التبدل الحاصل فتصدر الحكم الشرعي تبعاً له .

قال الطحطاوى[١]:

« ان الدرهم الشرعى ١٤ قيراطاً ، والدرهم المتعارف ١٦ قيراطاً » اهـ .
وبهذا حدد وزن الدرهم ، وعين الحكم ، فتحسب الزيادة فى النصاب وفى الدية ، الا انه قال :

« وقيل يعتبر فى أهل كل بلدة دراهمهم ، وافتى بذلك جماعة من المتأخرين . قال فى الفتح[٢] : وهو الحق . فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة ٢٠٠ وعلى القول الاول ١٧٥ منها » اهـ[٣] .

ومن ثم نرى الاختلاف فى صور الحل ، ولكننا لا نقطع بأن الدرهم ثابت بما هو المتعارف فى كل الاقطار ، وبالاخص فى العراق ، فان نقوده أصابتها تحولات عديدة ، ففى النصوص الأخرى لمختلف العصور مايستدرك بهـا على المنقول فى العراق وغيره ، فالدرهم لم يلتزم ١٦ قيراطاً دائماً فى المتعارف منه . ولما كان وزن المثقال مرتبطاً بالدرهم فلا يعسر الضبط من معرفة واحد منهما الا انه يصعب تحقيق الدينار والدرهم لكافة الاقطار ، وان كان لا يصعب تعقب النصوص عن العراق ، أو عن أى قطر بعينه بالرجوع الى آثار ذلك القطر .

قال ابن الاثير ، وهو عراقى :

« القيراط جزء من اجزاء الدينار ، وهو نصف عشره فى أكثر البلاد ، وأهل الشام يجعلونه جزءاً من ٢٤ منه » اهـ .

يفهم من هذا ان الدينار ٢٠ قيراطا فى العراق وسائر الممالك المجاورة ـ مما هو داخل ضمن اطلاع المؤلف ـ الا الشام ، وفى تاج العروس زاد (مكة المكرمة) أيضا ، والدينار يعتبر فيها ٢٤ قيراطا . وسبق الكلام على

---

(١) توفى سنة ١٢٣١هـ . وله حاشية على الدر المختار .
(٢) فتح القدير لابن الهمام المتوفى سنة ٨٦١هـ .
(٣) ايضاح المقال فى الدرهم والمثقال ص٣ .

العراق وايران وبعض الممالك ، فنشاهد الاختلاف ظاهر ، مع العلم بان القيراط وزنه متعين نوعا ، فهو يساوي ٣ حبات كل واحدة منها تعادل مائة خردلة برية متوسطة والدانق يساوي قيراطين على اختلاف في ذلك •

ومن هذا كله يتلخص لنا الحكم الشرعي استنادا الى تحقق الوزن المعتاد ومقابلته بالشرعي فيتعين النصاب وغيره • وأما في العقود والوقوف فيراعى فيها التعامل خاصة ، فلو عيّن ثمنا في بيع اتبع فيه النقود المسماة في عرف البلد ، أو بيّن الواقف مبلغا لجهة روعي النقد المتعامل به دون غيره •

٢ ـ رجل اشترى ثوبا بدراهم نقد البلد ، فلم ينقدها حتى تغيرت ، فهذا فيه تفصيل : ان كانت تلك الدراهم لا تروج اليوم في السوق أصلا فسد البيع ، لانه هلك الثمن ، وان كانت تروج لكن انتقصت قيمتها لا يفسد ، اذ لم يهلك ، وليس للبائع الا الثمن • وهذا قول الامام ابي حنيفة • وقال الامام محمد : ان انقطع الثمن بحيث لا يقدر عليه ، فعليه قيمته في آخر يوم انقطع ، فيؤديها من الذهب والفضة • وعند الامام أبي يوسف : المعتبر يوم التعامل ، وتجب قيمة النقد الذي وقع عليه العقد من النقد الآخر يوم التعامل •

٣ ـ اذا باع شيئاً بنقد معلوم ثم كسد النقد قبل قبض الثمن ينظر ان كان المبيع قائما في يد المشتري وجب رده ، وان كان خرج من ملكه بوجه أو اتصل بزيادة بصنع من المشتري ، أو أحدث فيه صنعة متقومة مثل ان كان ثوبا فخاطه ، أو دخل في حيز الاستهلاك وتبدل الجنس مثل ان كان حنطة فطحنها ، أو سمسماً فعصره ، وجب عليه رد مثله ان كان مثليا أو أداء قيمته يوم القبض ان كان قيمياً من نقد كان موجودا وقت البيع لم يكسد • وهذا على قول الامام أبي حنيفة •

٤ ـ لو كان مكان البيع اجارة بطلت ، ووجب على المستأجر أجر المثل •

٥ ـ ان كان قرضا أو مهرا وجب رد مثله على قول الامام أبي يوسف[١] •

---

(١) تنبيه الرقود على مسائل النقود : مجموعة رسائل ابن عابدين ج٢ ص٥٩ •

وهذه الاحوال تراجع عنها الفتـاوى والآثار الفقهية المفصلة ، ومبنى الخلاف هل يكون ما يتعلق بالذمة مؤثرا على العقد فى فساده أو بطـلانه ، أو أنه يخص الثمن وحده • فيكون العقد صحيحا ، وما طرأ عـلى الثمن يعوض عنه ببدله ، فاذا انقطعت الدراهم اعتبرت قيمتها قبل الانقطاع يوم العقدعند الامامأبى يوسف ، ويوم الكساد وهوآخر ما تعامل به الناس عند الامام محمد • وهنا المتعذر فى الثمن التسليم ، لا بطلان البيع ، وهذا يصح أن يصار الى بدله • وعند الامام أبى حنيفة يبطل البيع ، ويكون ما تعذر رده من المبيع مضمونا بقيمته أو مثله لان أبا حنيفة رحمه الله يرى البيع مبادلة مال بمال ، والمبادلة اذا انقطع أحد طرفيها أو انعدم بطل البيع • وهكذا فى الاجارة الا انه اذا حصل الانتفاع فى المأجور تعين فيه أجر المثل ومن ثم عرف وجه الخلاف[1] • وفى مجلة الاحكام العدلية المواد ٢٤٠ : ٢٤٤ تتعلق بالنقود كما ان البيـع الفاسد موضح فى المادة ٢٣٧ منهـا •

هذا ، واذا حكمنا العرف بالاستناد الى قاعدة (تعامل الناس حجة) ، والى قاعدة (المعروف بين التجار كالمشروط بينهم) أمكننا حل ما يتولد من التعامل بالقرش أو بالليرة ، أو الشامي والقران • فمثل هذه انقطع التعامل فى بعضها وبقي اعتباريا يراد به النقد المتداول فالحل بالاستناد الى العرف سهل •

وعلى كل حال أن مباحث النقود من الوجهة الشرعية قررت حقائق مهمة لا يستغنى عنها بوجه ، وان الوقائع الفقهية للامم الاسلامية فى تعاملاتها وصور حلها مما تناول التطبيق ، وتنزع اليه الحقوق ، كما انها عينت تعامل الناس بما يصلح أن يكون نموذجا دوما ، على أن لا يقتصر على حل بعينه •

ومن المؤلفات الخاصة لمن أراد التوسع :

١ ــ رسالة فى بيان الدينار والدرهم • لقاسم بن قطلوبغا الحنفى المتوفى سنة ٨٧٩هـ ــ ١٤٧٤م منه نسخة فى خزانة أسعد أفندى باستنبول ص٣١١ ضمن مجموعة رقم ٣٨١٦ •

---

(١) التمرتاشي : بذل المجهود فى مسالة تغير النقود •

٢- بذل المجهود في مسألة تغير النقود(١) • وهذه الرسالة من تأليف العلامة الشيخ محمد بن عبدالله التمرتاشي الغزي المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ - ١٥٩٥م • وهي مما عول عليه ابن عابدين ، ومؤلفها صاحب تنوير الابصار وشـرحه •

٣ - تنبيه الرقود على مسائل النقود • رسالة للعلامة السيد محمد ابن عابدين المتوفى في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٢٥٢هـ - ١٨٣٦م ، عندي نسخة مخطوطة من هذا الكتاب برقم ٨١٧ • وفيها بيان لما يعرض للنقود من رخص وغلاء وكساد وانقطاع • وهذه النسخة طبعت بين مجموعة رسائل ابن عابدين باستنبول سنة ١٣٢٥ هـ ، وكان ألفها في حدود سنة ١٢٣٠ هـ فبلغ الغـاية فيها من التحقيق وايراد النصوص ومراعاة العرف مستعينا بكتب فقهيـــة عديدة ، وفيها من القضايا الحقوقية ما له ارتباط بالحالة الاقتصادية ، ومباحثها عامة ومن أهم ما فيها قضية التعامل بالنقد الرائج وتحول سعره •

٤ - رد المحتار لابن عابدين أيضا • جاء في ج ٢ ص ٢٨ وما بعدها بيان أحكام الزكاة في النقود والتفصيل فيه لا نجده في غيره كما انه يعين مقادير الدرهم والدينار ومتى يعتبر الوزن أوالعدد منهما • وهكذا أوضح ما يتعلق بالمذاهب الاخرى •

٥ - ايضاح المقال في الدرهم والمثقال •• وهذه الرسالة للعــلامة السيد محمود الحمزاوي مفتي دمشق الشام سابقا المتوفى في ٩ المحرم سنة ١٣٠٥ هـ - ١٨٨٧ م • طبعت في دمشق سنة ١٣٠٣ هـ ، وكان قدمها مؤلفها لوالي سورية آنئذ جودت باشا • وجاء في مقدمتها :

« هذه عجالة في بيان أن الدراهم والمثاقيل الشرعية أخف وزنا من العرفية خلافا لمن زعم المساواة أو الثقل •• » اهـ • فبنى رسالته على هـذا الاصل وليس ذلك على اطلاقه لما مرت الاشارة اليه ، والمؤلف بيّن المفتى به ،

---

(١) منه نسخة في دار الكتب المصرية • قاله الاستاذ كوركيس عواد •

وحقق وزن اجزاء الدينار والدرهم والمقاييس الاخرى واتصالها بعضها ، فهي على صغرها من الآثار الجليلة والمفيدة •

والحاصل ان هذه الرسائل تستحق كل اهتمام لمن آراد سهولة الاخذ ، فكانت مجموعة حاضرة تصلح ان تضاف الى ما قدمه اللغوى المشهور الاستاذ الكرملي من الرسائل المهمة التى نشرها بعنوان (النقود العربية) ، وفى هذه توجيه للنواحي التشريعية •

وأما الاحكام القانونية :

فهذه تستند الى المجلة ، وفيها أحكام تخص ما يتعلق بالذمة وبالثمن ، ومنها ما يخص النقود ، والى قوانين وأوامر عديدة نشرت وأصدرتها الحكومة السابقة مما سنتناول بحثها ، فاعتبرت بموجبها الليرة من الاوراق النقدية لا تختلف عن الليرة العثمانية • ثم تبدلت العملة فى العراق أيام الاحتلال سنة ١٣٣٥ هـ ـ ١٩١٧ م ، فأصدرت الحكومة المحتلة بيانات تلخص أحكامها:

١ ـ فى لزوم تسديد ما يجب دفعه عن العقود والديون التى قبل ١ نيسان سنة ١٩١٧م (٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٥هـ) بالروبيات حسب سعر الليرة الرسمى القانونى الشائع فى وقت الاستحقاق •

٢ ـ وجوب تأدية المبالغ المستحقة من ١ نيسان المذكور الى ١٦ أيار سنة ١٩١٧م بالروبيات على سعر الليرة ١٤ روبية و٤ آنات •

٣ ـ ان تدفع المبالغ المستحقة قبل ١كانون الثانى سنة ١٩١٨م وكان قد عقد عليها قبل أول نيسان المذكور ذهباً عيناً أو قيمة معينة عوضاً عنه حسب الشروط فلا تسري عليها الاحكام المذكورة أعلاه وانما يراعى الشرط[١] •

---

(١) البيان المؤرخ ٢٧ آب سنة ١٩١٧م عدد (٥) •

٤ ـ رفع المنع عن الاتجار بالاوراق النقدية العثمانية الا انها لا تعتبر سكة رسمية •

٥ـ ان الديون المعقودة فى الاراضى المحتلة قبل احتلالها ، أو بعد تاريخ امضاء الهدنة[١] والمشترط فيها صريحا ان تدفع بأوراق نقدية تدفع بالاوراق النقدية قسماً أو كلا حسب اختيار الدافع ، وبأى أوراق عثمانية معتبرة سكة رسمية في زمن عقدالدين ، وهكذا حكم الديون الناشئة من قرض أوراق نقدية عثمانية •

٦ ـ لا ينقض أى دفع حصل قبل تاريخ ١ مايس سنة ١٩٢٠[٢] م

ثم صدر (قانون العملة العراقية) :

وهذا كان صدوره بتاريخ ٢ ذي الحجة سنة ١٣٤٩هـ و١٩ نيسان سنة ١٩٣١م ولحقته تعديلات فكان ملخص أحكامه :

١ ـ سارت هذه العملة على أصل (الدينار) من ١ تموز سنة ١٩٣١م ومنها (الاوراق النقدية) فاعتبرت قانونية •

٢ ـ تعد المعاملات المتعلقة بالنقود قبل ١ تموز سنة ١٩٣١م كأنها عقدت وفق هذا القانون •

٣ ـ يجرى تحويل الروبيات بسعر الروبية ٧٥ فلسا ، والآنة بـ (٥ فلوس) •

٤ ـ جميع المسكوكات والاوراق النقدية المتداولة سابقا تصبح غير قانونية فى اليوم المذكور ، ومنع تداول العملة الهندية فى ٨ تموز سنة ١٩٣٣م و١٥ ربيع الاول سنة ١٣٥٢هـ[٣] •

---

(١) عقدت الهدنة معالدولة العثمانية يوم الخميس٣١تشرينالاول سنة ١٩١٨م •

(٢) بيان الاوراق النقدية العثمانية المؤرخ ٢٦ شعبان سنة ١٣٣٨هـ و١٥ مايس سنة ١٩٢٠ م

(٣) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١ م وما بعدها من المجاميع:

٨٠

نقود التركمان

العراق من أقدم أزمانه في اتصال اقتصادي بالمجاورين ، ومنه نستطيع أن نفسر العوامل الحقيقية والبواعث الصحيحة لمعرفة المجارى التاريخية فى غالب الاحيان . وفى عهد التركمان ظهرت دول كثيرة مجاورة ، كان لهـــا منعتها ، وصارت فى حالة حربية مستمرة نوعا مما عرقل السيرة الاقتصادية، وأدى الى الاضطراب . وكان الطمع كبيرا فى الاستيلاء على الممالك المجاورة، والحرص شديدا من كلا الطرفين ، فالواحد يضمر الشر للآخر ، مما ضيق نطاق الاقتصاديات كثيرا .

والتركمان آنئذ فى بدء النشوء، يتطلبون النمو الزائد فهم فى فجـر التكوين ، فحاولوا أن يبلغوا من الاقطار الاخرى حدا لائقا من الفتوح ، يأملونه ، فرأوا من اولئك دفاعا عظيما ، أو مهاجمة قاسية ليربحوا نصيبا ، وكل يرجو من عدوه ما يرجوه منه ، ومن ثم ضيق هؤلاء التركمان عـلى العراق أثناء استيلائهم عليه استفادة من ماليته وثروته لتأمين الحروب القائمة وتجهيز الجيوش .

واذا كان نطاق مملكة المغول أوسع ، وانهم يراعون المقرر أيام حكمهم فى أخذ الضرائب ، ولا يتجاوزون فى الاغلب حدود المعهود المرسوم خصوصا أيام قدرتهم ، فهؤلاء التركمان أمرهم سريع ، لا يبالون بما نجم من دمار ، أو أدى الى خراب أو أودى بثروة ، فى سبيل جمع الاموال وتراكمهـــا ، فصارت نواحي الازعاج والسلب مشهودة فى نفوس هؤلاء المتغلبة ، فتولدت حالات اقتصادية وسياسية لا تحصى . ومن ظواهرها النقــود ، نقرأ منهـا شؤون العراق ، وندرك ما عاناه القطر ، وما آلت اليه اقتصادياته ، وما جرت من ويلات وكوارث ، فتصلح أن تضاف الى الوقائع المدونة ، فتفسر الواحدة الاخرى ، مما دعا المؤرخين أن يسموا هذه العهود بـ (عهود الادبار) بل هى عصور التدمير والابادة .

كنا نود أن نعرف (مالية الامة) ، أو (مالية الدولة) لهذه الايام ولو من طريق الموظفين وما ماثل ليصح الانتقال الى المعرفة الصحيحة ، أو أن تتبين مقدار الصادرات ولو بصورة تقريبية ، فمنينا بالفشل ، والنصوص التاريخية الموصلة مفقودة ، فلا يشاهد الا اختلال الحالة ، ودوام الحروب . وهذه كافية للمعرفة ، وهل بعد الاضطراب والحروب أمل خير وفلاح ، أو احتمال وجود رخاء ؟ .

ويهمنا في هذه الاحوال كلها أن نرى العراق لم يرضخ في وقت للنكبات والاوضاع الجائرة ، وانما كان يلتمس دائما مخرجا ، ويترقب فرصة، يزاول فيها التجديد لاستعادة القدرة ، والتنظيم لما اختل مراعيا الانتاج ، والتعويض لما فات أو هلك من ثراء ، فلم يقف مكتوف الايدي عند المصاب ، ولا اقتصر على البكاء والعويل على ما فقد من مال كما هو شأنه في النوازل الاخرى من غرق أو غيره ، والنقود عنوان ذلك وظاهرته .

لم يفلت العراق بوجه من يده (القانون الاقتصادي) ، وانما كان يراعي القيمة الحقيقية للنقود بتقرير وزنها ، وتعيين مقدار غشها ، وتحقيق عيارها . ولم يأبه لاعتبار الدولة ، ولا مكانتها أو ضعفها مما جعلنا نشاهد دوما حدوث النظام عقب الثورات والتدميرات ، ورمز ذلك النقود المتعامل بها ، فلم يستمر اضطراب ولا تبدلت قيمة النقود بوجه .

اننا لم نتمكن من معرفة سني الضرب للنقود جميعها ، ولا أدركنا المقادير المضروبة ، ولا الكميات المتداولة منها مما يسوق لمعرفة الثروة ، ومقدار الحاجة والاتصال الاقتصادي ، ولكننا نقطع بأن العراق تداولت نقوده ، وكذا نقود التركمان ، ونقود المجاورين ولكن بقلة من جراء قلة التبادل التجاري وضيق نطاق المملكة لكثرة الحروب وسد الطرق وقطع المواصلات .

١ ـ (دولة قراقوينلو) :

هذه الدولة حكمت العراق من ٥ المحرم سنة ٨١٤ هـ ـ ١٤١١م الى

١٤ جمادى الآخرة ٨٧٤ هـ ـ ١٤٧٠ م • وفي عهـــدهـا لم تتبدل النقود المضروبة في العراق عما كانت عليه أيام المغول من ذكر الخلفاء الراشدين ، فراعوا عين السياسة اذ لم تهدأ الحالة بين مصر وهذه الدولة ، ولا كانت على وئام معها • وفي تاريخ العراق بين احتلالين جاء ما نصه :

« في عهد هذه الحكومةظهرت نقود عديدةترى اليوم في مختلفالمتاحف، ولكنها غامضة من جهات ، وغالبها لا يحتوي على تواريخ ضربهـــا ، ولا مواطنها • ونرى في أحـد صفحتيهـــا في الهامش (ابو بكر) في الأعلى ، و(عمر) في اليسار ، و(عثمان) في الأدنى ، و(علي) في اليمين ، وفيالوسط (لا اله الا الله محمد رسول الله) • وفي الصفحة الاخرى (النويان الاعظم) في سطر ، و(ضرب) في السطر الثاني ، و(جمال الدين يوسف) فيالثالث و(بغداد) في الرابع ، و(خلد الله ملكه) في الخامس وبين هذه المسكوكات ما هو مضروب في الحلة ، وفي الموصل باســـم (پير بوداق) ، في المتحف العراقي منه ماهو مضروب فيسنة ٨١٤هـ بأمر منالسلطاناحمد وفيبعضها قيل (پير بطاق) • وفي أيام (جهانشاه) ضرب في بغـداد بعض النقود • وملوك (قراقوينلو) الآخرون لم يعرف لهم من النقود العراقية شيء ، كما إنه ليس لولاة بغداد وأمرائها نقود مضروبة• »[١] اهـ •

ومن المراجع كتاب (مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى) ـ القسم الرابع) تأليف أحمد توحيد ، (مسكوكات اسلاميه تقويمى) تأليف أحمد ضيا المطبوع في المطبعة العامرة باستنبول سنة ١٣٢٨ هـ • وفي هذه الكتب جاء ذكرألقاب الملوك لمنعرفت لهم نقود مضروبة[٢] • وورد درهم ضربأيام جهانشاه في بغداد ليس له تاريخ وهو عين ما ذكر أعلاه[٣] •

ويلاحظ هنا أنه ورد في الكتاب الاول منهما ذكر نقد فضي (درهـم) ضرب في البصرة لم يعرف تاريخه وآخر مثله يرى في وجه منه (لا اله الا

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج٣ ص١٩٤ و١٩٥ •

(٢) (مسكوكات قديمه' اسلاميه قتالوغى) ـ قسم رابع ص٤٤٦ : ٤٧٠ و(مسكوكات اسلاميه تقويمى) ص ١٤٥ : ١٥٧ •

(٣) مجلة سومر الجزء الاول والثاني لسنة ١٩٥٦ م •

الله محمد رسول الله) • وفي الآخر (ضرب) في الأعلى ، و(سلطان محمد) في الوسط ، وبعده (بصرة) ، ثم في السطر الأخير (خلد الله ملكه) فعدها من نقود (قراقوينلو)[١] • وهذا ليس بصواب ، وانما هو السلطان محمد ابن شاه ولد من بقايا الجلايرية ، حكم تستر وواسط والحلة وكذلك البصرة كانت في حكمه وضرب فيها النقود • وجاء ذكره بلفظ (السلطان محمد) لا بلفظ (شاه محمد) ، والغلط ناجم من عدم التوغل في تاريخ العراق والا فقد ورد في عدة مواطن مما لا يدع محلا للريب ، فارتفع اللبس[٢] •

هذا والنصوص متوافرة على أن (دوندي) ضربت النقود باسمها ، فظهرت صحة ذلك بظهور بعض النقود باسم أحد أولادها وهو (السلطان محمد) ، والأمل أن تظهر النقود المضروبة في أيامها ، فما ذكره المرحوم الاستاذ أحمد توحيد لا ينطبق على واحد ممن ذكرهم من آل (قراقوينلو) كانطباقه هنا • ولعل منشأ السهو ناجم من الوقوف عند انقراض دولة الجلايرية بالسلطان أحمد وكأنهم بضياع ملكهم من بغداد لم يَعُد لهم خبر ، والنقود التي ظهرت كشفت عن بقاياهم بصورة واضحة •

وهنا يرد اشكال ، وهو أن السلطان محمد بن بايسنقر من آل تيمور جاء بهذا الاسم فهل من المحتمل أن يكون هو ؟ قد يرد ذلك على الخاطر • ونحن في هذه الحالة يجب أن نلتمس نصا في التاريخ يؤيد حكمه على البصرة والا فليس من الصواب أن نعد مجرد الموافقة بالاسم أصلا في القبول • ولو عرف التاريخ لزال الاشكال • لان حكم السلطان محمد بن بايسنقر متأخر عن بقايا الجلايرية •

وكل ما نقوله عن (دولة قراقوينلو) ان نقودها لا يزال يعروها الغموض

---

(١) (مسكوكات قديمة اسلاميه قتالوغي) ص ٤٦٨ •

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٢ ص ٣١٣ و٣١٥ و٣١٦ وج ٣ ص ٤٣ •

خصوصا منها ما كان من ضرب العراق لقلة ما عثر عليه منها ، وبالتعبير الأولى اننا نلاحظ في قلة النقود ما يدل على ان القوم لم ينالوا من الرفاه والسعة ما يوذن بضرب النقود منتظما وبكثرة ، فتداولت نقود المغول في الاغلب •

ومن مؤيدات ذلك ان هذه الدولة لم تهتم بتاريخها ، ولا شوهد منها عناية كبيرة بالعلوم والآداب ، بل نرى انهماكا في الحروب لتثبيت مكانة • وهذا أمل كبير في الاخلال بلوازم الحضارة •

٢ ـ دولة (آق قوينلو) :

هذه الدولة تسلطنت على العراق من ١٤ جمادى الآخرة سنة ٨٧٤هـ ـ ١٤٧٠م الى ١٥ جمادى الآخرة سنة ٩١٤هـ ـ ١٥٠٨م ، ولم تردنا اخبارها في النصوص التاريخية واضحة لنعرف أسماء نقودها ولا كشفت المتاحف عما هنالك بكثرة وانما عرفت بعض نقود ملوكها ، ومنها أيام (قراعثمان) ، فلا طريق للاشتباه بأنها لمؤسس الدولة العثمانية كما أشار الى ذلك صاحب (مسكوكات عثمانيه) • فقد علمنا قطعا ان السلطان عثمان هذا ليس له نقود، وكان هذا النقد كتب في وجه منه (كلمة الشهادة) وفي الحاشية أسماء الخلفاء الراشدين ، ومن ثم نعلم انه لا يختلف عن نقود المغول أو نقود المتغلبة •

والمضروب ببغداد من نقود هذه الدولة لم ينجل أمره : فقد عرفنا بعض نقودهم فيها[١] •

ومن النقود التي عثرت عليها ما جاء مؤرخا في سنة ٨٧٥هـ ، جاء في صفحة منه (الله ، لا اله الا الله ، محمد ، رسول الله) وفي هامش هذه الصفحة (سنة ، خمسة ، وسبعين ، وثمان ، مئة) •

وفي الصفحة الاخرى منه (علي ولي الله الحسن وابو عبدالله الحسين

---

(١) مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى ج٤ ص ٤٨٢ ، جاء في وجه من هذا النقد الفضي « السلطان العادل يعقوب خان ، ضرب بغداد » وفي الوجه الآخر « فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره »

سبطان (كذا) رسول الله ، ضرب بمدينة السلم بغداد) وليس في هذه الصفحة هامش •

وفي هذا ما يعين متابعة والي بغداد للمشعشع أو الاتفاق معه وهـو الصواب ، أو ضربت بأمل الفتح • والحوادث غامضة الى سنة ٨٧٧هـ فما بعدها بالوجه المذكور في تاريخ العراق بين احتلالين •

قلت في حوادث سنة ٨٧٥هـ ـ ١٤٧٠م « ادارة بغداد أيام هؤلاء (دانا خليل والأمير مقصود بك ابن حسن الطويل والي بغداد) كانت غامضة لقـلة التدوينات عن الحوادث المتعلقة بالعراق وتحول الاهتمام الكبير الى مراكـز الحوادث الجسام وما خلفته من أثر ، وكل ما علمناه ان السلطان كان قد رأى ابنه اوغورلي محمد قد هرب من بغداد ومضى الى الروم فغضب عـلى ولده مقصود بك وعلى أتابكه (دانا خليل) فهرب هذا وذهب الى المشعشع الى آخر ما هنالك[١] » اهـ

ومن هنا نعلم العلاقة بالمشعشع وضرب النقود حسب رغبتهم •

وهذا النقد دعا للالتباس غموض تاريخه ، فزال بهذا النقد الذي عثرت عليه ، وجاء ذكر نقدين آخرين من نوعه ولا يهم ما اذا كانا في عين التاريخ أو متقاربين فالوضع واحد ، والزمان لم يكن متباعدا • ولعل في مجاميع النقود الاخرى ما تنجلي به الحالة ويزول الابهام ، ولا شك انها من ضرب هذه الايام أو ما تلاها من السنين القريبة والسكة متماثلة لما عندي وأما الاخرى فانها تفترق قليـلا •

ولم نعثر على مسكوكات الانحاء العراقية الاخرى الا ان نقودهم في البلاد الاخرى جاءت بكثرة[٣] وفي (مسكوكات اسلاميه تقويمي) ذكر جملة منها • فاذا كانت نقود المغول ملأت الاقطار في كثرتها ، فان نقود هؤلاء قليلة وتابعة

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج٣ ص ٢٤١ •

(٢) مسكوكات قديمه اسـلاميه قتالوغى ج٤ ص ٤٦٩ و٤٧٠ •
وفي كتاب المسكوكات تأليف الاستاذ (لين بول) مايؤيد وكذا مجلة (النميات) •

(٣) مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى ج٤ ص ٤٧٤ ــ ٥١٦ •

لمقدار الثروة المتسببة من انقطاع المواصلات بين حكومات عديدة بحيث صارت تقيدات زائدة على التجارة ، وزاد الخوف بسبب المنعة وفقدان تعهد الطرق ، فلا تسير الأموال بأمن وأمان •

تنكة

جاء في حجة شرعية موجودة عندي مؤرخة في سنة ٨٨٩هـ كتبت في الفلوجة ذكر فيها بدل مبيع بمبلغ نصف مائة وستين (تنكة) حفظا لاصله ثمانين (تنكة) من العين الفضة وهذه الوثيقة في أيامهم مما يدل على أن الدناكش مصغر تنكات وهي مستعملة عندهم الى ذلك الحين والى أمد لا نعلم مداه • فعرفنا أن أسماء النقود لا تزال مغولية أو متأثرة بها وهذه الوثيقة أوضحت لنا عن نقد لم يعرف استعماله عندنا فظهر أنه لم يمت ولا يزال بل لا ندري مبدأ استعماله أو نعلم تاريخ اهماله وترك التسمية به ومرت الاشارة الى ذلك • ولهذا نظائر عندنا فاننا قد سمينا قرانا ما يساوي قيمة القران من النقود الهندية عندنا وتعامل بالقرش والمجيدي والليرة في حين أنها بطل التعامل بها • وهكذا في النقود الهندية بعد أن أغفلنا أمرها وتركنا شأنها ••• وعلى كل حال تعد هذا حدثا غريبا في النقود • فالنقود واستعمالها لا يتوضح من نفس العراق ، وانما ينظر الى علاقته ، ودرجة اتصاله بالامم الاخرى ومقدار مكانته العلمية والاقتصادية أو التجارية •••

على كل حال لم تخل المملكة من ضرب النقود بالرغم من سوء الحالة الاقتصادية وان كانت لم تمت ولا اكتفت المملكة بما عندها •

والملحوظ أن الكثير من نقود هاتين الدولتين ذكر فيه أسماء الخلفاء الراشدين ، وبعضها جاء غير واضح ، أو لمسح فيه ••• الخ

٣ ـ نقود المشعشعين :

ان تاريخ النقود يثبت مجمل الوقائع السياسية ويعين صحة التواريخ بالضبط وتهمنا نقود المشعشعين وهذه نرى فيها اضطرابا كبيرا كوقائعهم

وما يتخللها من فجوات فلا يوجد لهم تاريخ مكتوب بترتيب مطرد ولا نقود متوالية الا ان عملنا أن ندون ما عرف مع العلم انهم حكموا واسط والحلة والنجف وبقاعا عراقية كثيرة كما حكموا انحاء خوزستان (الحويزة) ، فاذا كانت نقود المشعشعين مجهولة في الاغلب فلا يترك المعروف وقد مضى البحث في نقود (آق قوينلو) وما عثر عليه من نقود في أيامهم وعلاقة المشعشعين بهم مما يوضح صفحة من هذا التاريخ •

علمنا ان نقدا في صفحة منه (الله وعلي ، الله وعلي ، الله وعلي ، الله وعلي) وفي الصفحة الاخرى (الله ومحمد ، علي ، حسن ، حسين ، جعفر الصادق) وموضع الضرب غير معروف • الا ان الاستاذ (زاباور) تردد فيه بين الحلة وبغداد ولم يقطع بواحدة منها • ولم يعين لهذا النقد تاريخا وعده قبل سنة ٨٧١هـ ثم تطرق للنقدين اللذين ذكرتهما بين نقود (آق قوينلو)وهذان النقدان ظهر تاريخ احدهما سنة ٨٧٥هـ أو ٨٧٧هـ وكان الضرب في مدينة السلام بغداد وذلك أثناء حكم الامير مقصود بك تحت ادارة (دانا خليل[1]) أيام انحلال الادارة في بغداد وتوتر العلاقات بين الامير مقصود بك ودانا خليل وبين السلطان حسن الطويل • وقد زال التردد الذي وقع فيه صاحب (مسكوكات اسلامية قتالوغي) وغلط الاستاذ (لين بول) من جراء ذكر مثل هذه النقود في عداد نقود المغول لعدم توضيح التاريخ فيها • والنقد الاول يعزى الى محسن بن محمد المشعشع •

وعثر على نقد ضرب شوشتر في سنة ٩١٤هـ باسم (المهدي بن المحسن) المشعشع جاء في صفحة منه في الوسط (المهدي بن المحسن شوشتر) وفي الهامش (السلطان العادل ، خلدالله ملكه وسلطانه) ونقد آخر ضرب في دسفول جاء في وسطه :

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج٣ ص ٢٤١ •

(المهدى بن المحسن دسفول) وفى الهامش (السلطان الاعظم • الله عليه المحاذر ، كـذا ، أمين[١]) •

وكان على صفحة منه (محمد وعلي والحسن والحسين) فى الوسط وفى الهامش (لا اله الا الله محمد رسول الله) • والشك يتداخل هذا النقد من جهة ان المهدى بين أولاد السيد محسن أو أن لقبه المهدي والا فلا يأتلف والنصوص التاريخية المقطوع بصحتها في بيان أولاد السيد محسن[٢] • وبظهور الدولة الصفوية انقطع المجال في ضرب النقود باسم المشعشعين فلم تسمح به هـذه الدولة •

٤ ـ الدولة الصفوية فى العراق :

حكمت هذه الدولة من ٢٥ جمادى الآخرة ٩١٤هـ ـ ١٥٠٨م الى ٢٤ جمادى الاولى سنة ٩٤١هـ ـ ١٥٣٤م ولم تخل من زعازع وثورات ، فلم يكن حكمها مستمرا ، ولم نقف على نقود مضروبة لها في بغداد او الانحاء العراقية في هذه المدة الا قليلا ، ولكن نقودها الاصلية شاعت في العراق وتغلبت على نقود سائر الدول ويرجع سبب ذلك الى الجوار والى العلاقات الاقتصادية ، وزيارة مراقد الأئمة ، والمرور ببغداد لغرض الذهاب الى الحج •

٥ ـ حكومـة ذي الفقـــار :

فى ابان سيطرة الدولة الصفوية نهضت حكومة ذى الفقار ، فاستولت على بغداد ، وانتزعتها من الصفويين ، ولم نعثر على نقود باسمها ، وانما وجدنا نقودا مضروبة باسم السلطان سليمان القانونى وتاريخها سنة ٩٢٦هـ ـ ١٥٢٠م ، وهى سنة جلوسه ، ولم تكن له آنئذ علاقة بالعراق ، وجل ما هنالك اننا نعلم ان ذا الفقار عند استيلائه على بغداد حاول تأييد ملكه وتأكيد سلطته بالركون الى السلطان سليمان ، فأبدى له انقياده وأرسل رسولا يعرض له انه قرأ

---

(١) مجلة النميات البريطانية لسنة ١٩٥٠م ج١و٢ ص ١١٩ و١٢٠ (للاستاذ رابينو) • ومجلة النميات الالمانية لسنة ١٩٠٤ م ص ٩٦ـ٩٨ •

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج ٣ ص٣٤٦ ـ ٣٥٠ •

الخطبة وضرب النقود باسم السلطان ، والملحوظ أنه راعى تاريخ جلوسه فى هذا الضرب ، وبين هذه الدنانير والدراهم •

جاء فى وجه الدينار « ضارب النضر ، صاحب العز والنصر ، فى البر والبحر » وفى الآخر « سلطان سليمان شاه بن سليم خان ، عز نصره ، ضرب فى بغداد سنة ٩٢٦ » وفى الدرهم فى صفحة منه « سلطان البر ، سليمان شاه ، ابن سليم شاه ، خلد الله ملكه وسلطانه ، والبحر » والصفحة الاخرى فى الوسط (بغداد) ، ثم (ضرب) ، وفى الهامش (سنة ٩٢٦) ، ومثله تقريبا ما هو من ضرب الموصل[١] •

وكل هذه النقود سابقة لتاريخ الفتح العثمانى ، وعلق صاحب تقويم مسكوكات عثمانية الأستاذ اسماعيل غالب بما ترجمته :

« ان مسكوكات المشار اليه ــ السلطان سليمان ــ وضع فيها تاريخ ضربها فى السنة التى ضربت ، الا انه فى الأكثر استعمل فى نقوده تاريخ جلوسه الهمايونى » اهـ[٢] •

قال ذلك ليتمكن من توجيه ما ضرب ببغداد والموصل قبل الفتح • ولا يخلو هذا من نظر ، وان كان التوجيه جميلا ، وفيه انتباه دقيق ، ولكن الواقع ــ كما يظهر ــ على خلافه ، ولا يأتلف والنصوص التاريخية ، اذ نرى سنى الضرب متنوعة وتواريخها مختلفة ، مما يمنع قبول هذه الفكرة حتى فى بغداد نفسها ، فظن الأستاذ الفاضل انه راعى سنى الجلوس تارة ، وسنى الضرب أخرى لما اضطره الامر الى هذا التوجيه ، ولم يستطع أن يحمله على محمل صحيح ، فوجد ما ذكره خير حل • وان الأستاذ الفاضل خليل أدهم أيد فى كتابه (مسكوكات عثمانيه) فكرة سابقه ولم يناقشها بل قبلها عينا ، وظنها صوابا منه • وكان الفتح فى ٢٤ جمادى الاولى سنة ٩٤١هـ ــ ١٥١٦م[٣] ،

---

(١) (مسكوكات عثمانيه) ص ٢٥١ و٣١٢ و(تقويم مسكوكات عثمانيه) ص ١٠٣ و١٠٤ •

(٢) (تقويم مسكوكات عثمانيه) ص ١١٠ •

(٣) تاريخ العراق بين احتلالين ج٣ ص ٣٦٧ •

فذكر هذا الفاضل ان أول نقد ضرب ببغداد كان سنة ٩٤٢هـ ، وأما النقود التي عينت الجلوس فأبدى انه يجب أن تكون قد ضربت بعد هذا التاريخ ، وبوقت متأخر عن تاريخ الضرب في أيامه ومن ثم أوضح في قول سابقه الا انه لم يعين مستنده الذي عول عليه .

ولا نعلم للسلطان ضربا راعى فيه تاريخ جلوسه وفي وقت متأخر ، وانما يصح ذلك على ما ضربه ذو الفقار ، فراعى تاريخ الجلوس تيمنا به ، وأمله أن يقوي مركزه بالانتماء اليه ، وأعلن انه تابع له وبعث بمفاتيح بغداد اليه ، وقد اتفقت كلمة المؤرخين على ذلك وكان هذا الحدث خلال سنة ٩٣٤هـ ، واستعادها الشاه طهماسب في سنة ٩٣٦ هـ[1] وفي (گلشن خلفا) انه ضرب النقود ، وقرأ الخطبة باسم السلطان وعجل بارسال رسول الى الدولة العثمانية . وفيه تفصيل عن ذي الفقار[2] لا نراه في غيره ولو كان رأى هؤلاء الاساتذة الصراحة الموجودة في (گلشن خلفا) لما وسعهم الا قبول ذلك .

وعلى كل حال تثبت ما ذكرناه ، ونترك للمتتبعين ما عسى أن يجدوه مما لا يبقى لبساً أو شكاً من نصوص معاصرة . ونقول : ان العراق في هذه المدة أيضا احتفظ بنقوده وراعى الوزن المألوف قديما ، ولم يختلف الا فيما كان يكتب من أسماء السلاطين .

النقود والاوزان[3]

العلاقات الاقتصادية لا يدرك أولها ، والاوزان كالنقود واسطة التقدير ، وطريقة معرفة القيمة الاقتصادية ووسيلة لتعيين مقاييس التبادل ، فهي تعيّن

---

(١) (تاريخ صولاق زاده) ص ٤٨٢ وصحائف الاخبار ج٣ ص٤٨٨ ـ ٤٨٩ وسليمانتامه ص ١١٣ وأحسن التواريخ المخطوط . وعندي نسخته المجدولة النفيسة .

(٢) (گلشن خلفا) ورقة ٥٧ ـ ١ وجاء فيه انه من قبيلة (موصلو) من التركمان وفي أحسن التواريخ قتل ذو الفقار يوم الخميس ٣ شوال سنة ٩٣٦ هـ .

(٣) مجلة غرفة التجارة ج ٤ ص ٨٧٢ ـ ٨٨٢ .

ماهية المعاملات وتثبتها وغالب ما له علاقة بنا كالمأكول والملبوس والمسكن وكل هذه تعينها النقود والأوزان لتقدير القيمة وتحقيق الثمن ، وتثبيت المقدار فالواحد من الاوزان يعيّن الآخر من النقود والمعرفة الحاضرة لا تكفى الا لما هو موجود وحاجته بيّنة ، ولكن الحاجة التاريخية لمثل هذه توقف على معرفة كل من الاوزان والنقود والارتباط بينهما وتعيين ما حصل من تبدل وما وقع من اختلاف وتطور …

وان استعمال الاوزان المختلفة في عصور متوالية يستدعي معرفة المقادير . وان تفسيرها بما هو مألوف اليوم يؤدي الى أغلاط لا تعوّض … من جراء اختلاف المقدار والمصطلح …

والعراق أقدم من زاول أمرها ، والنقود والاوزان من أهم الوسائل الاقتصادية ، كان التعامل بالمقايضة ، فاخترع الوزن ، ثم روعي الذهب والفضة بالوزن كثمن ، ثم اخترعت النقود ، فقامت المعاملات على الاوزان والنقود . والحفريات كشفت عن أوزان عراقية قديمة ، وان شريعة حمورابي ذكرت أسماء بعض الاوزان والمكاييل ومنها (الشقل) و (المنا)[1] وغيرهما كما وردت هذه في التوراة ، وورد الشقل في اللغة العربية بمعنى الوزن وأصله (الثقل) ومنه المثقال ، وأن (المنا) جاء في العربية والعبرية أيضا ، فكان لهذه مكانة مهمة في تسهيل الاقتصاديات وتذليل صعوباتها الجمة واستمر الاصلاح .

والاوزان في الجاهلية وأوائل الاسلام جاء ذكرها في كتاب الاشربة لابن قتيبة قال :

---

(١) الشقل ٢ر١٤ من الغرامات ، وهو ١/٥٠ من (المنا) ، و(المنا) ١/٦٠ من الـ (ككار) على ما جاء تقدير ذلك في الاوزان العبرية والاتصال بينهما مشهود .. هذا و(الكطار) المذكور = ٦٠٠٠ باقع و٠٠٠ر٦٠ (كيرا) كما ان الباقع يساوي ١/٧ من الغرامات والكير يساوي ٧٢١/٠ من الغرام . كذا في معلمة التوراة والظاهر ان (الككار) يراد به الكارة . واما شريعة حمورابي فانها قد جاء فيها ذكر أوزان عديدة ومنها (القار) أو (الكار) . و(القور) و (غان) .

« وللعرب أربعة مكاييل مشهورة ••• (المدّ) وهو رطل وثلث في قول الحجازيين ، ورطلان في قول العراقيين ••• و(الصاع) ، وهو أربعة أمداد (خمسة أرطال وثلث) في قول الحجازيين ، وثمانية أرطال في قول العراقيين ••• (والقسط) وهو رطلان وثلثان في قول الناس جميعا ••• و(الفرق) [بفتح الراء] ••• وهو ستة عشر رطلا (ستة أقساط) في قول الناس جميعا ••• » اهـ(١)

وهنا لم يفرق بين المكيال والموزون • ولعل الاصل المكيال • ونرى ابن قتيبة جعل الرطل أصلا في المقابلة • وجاء ذكر القسط في لسان العرب قال : والقسط مكيال وهو نصف صاع والفرق ستة أقساط • المبرد : القسط ٤٨١ درهماً ، وأصله من القسط النصيب واناء الوضوء ، والكوز عند أهل الامصار •

ومنذ ظهور الاسلام وقبل ذلك كان المعوّل على النقود والاوزان في المعاملات ، الا ان الاسلام سار بها على نهج مستقر بتوحيدها وجعل صلة بينها ، فصار الدرهم وزنا ونقدا والدينار نقدا واعتبر وزنه مثقالا والعلماء أرادوا أن يعينوا الوزن بجزء ثابت منه دون أن يكتفوا بالعلاقة بين النقود والاوزان ، فاتخذوا الحبة أو الشعيرة أصلا •

وفي هذه الحالة مالت الاتجاهات مرة الى تثبيت وزن (الدرهم) واجزائه وأضعافه وأخرى الى اتخاذ (المثقال) أصلا ، وساروا في تعيين أجزائه واضعافه على أمر ثابت أيضا ؟ خصوصا نرى الاقطار لم تقف عند حدود (الوزن الشرعي) ، بل دخله التحوير والتعديل ، فصار لكل قطر أو بلد أوزان خاصة بل قد نرى في البلد الواحد تنوعا في الاوزان •

١ ـ كتب الاوزان :

مرجعنا في تعيين الوزن (كتب الفقه) لتحقيق النصاب والدية وغيرهما ، و(كتب الطب) لتقدير الادوية ، و(الكتب التاريخية) ، و(الآثار) لتعين الاوزان

---

(١) كتاب الاشربة لابن قتيبة • عني بنشره وتحقيقه المرحوم الاستاذ محمد كرد علي رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق السابق ، طبع فيمطبعة الترقي بدمشق سنة ١٩٤٧ م • ص ١٠٩ و١١٠ •

المتعارفة . وهناك فروق ، فالدرهم والمثقال لم يحافظا على وزنيهما فى الاستعمال ، فدوّن العلماء ما جرى من تطورات .

وهذه أشهر كتب الاوزان :

١ ـ ميزان الحكمة :

من أجل كتب الاوزان وأقدمها ، جرى على أصل مبتنٍ على الحكمة الطبيعية والجاذبية وفيه بيان الثقل الحقيقى والنوعى ، والموازين والقناطير ، وطريق تعيينها فلا تكاد مباحثه تفترق عن مطالب اليوم فى جدتها وتصلح أن تكون اصلا للاوزان الطبية والجواهر النفيسة مما يحتاج الى زيادة عناية واهتمام فى ضبط الموازين ، ومؤلفه الشيخ عبدالرحمن الخازنى ، كتبه سنة ٥١٥ هـ ـ ١١٢١ م وطبع بمطبعة المعارف العثمانية سنة ١٣٥٩ هـ فى حيدر آباد دكن .

٢ ـ روضة المتقين :

للشيخ محمد تقى بن مقصود علي الاصبهانى المتوفى سنة ١٠٧٠هـ ١٦٤٧م ، وهو والد العلامة المجلسي ، ذكره المجلسى فى مقدمة كتابه فقال : « وجدت فيه ما أرانى الى ذلك ـ التدقيق والتحقيق ـ سبيلا ، وأوضح لي الى الحق دليلا ، وكان مع ذلك مقنعا بالخفاء ، محتجبا تحت الحياء ... »اهـ[١] ولم أقف على هذه الرسالة ، بل ورد ذكرها فى روضات الجنّات أيضا .

٣ ـ رسالة تحرير المقادير الشرعية على المذاهب الاربعة :

تأليف العلامة عبدالقادر بن احمد الخطيب الطرابلسى[٢] طبع فى مصر سنة ١٣١٢هـ .

٤ ـ رسالة فى الاوزان :

للمولى عطاء الله العجمى .

٥ ـ رسالة لابن رشيد

---

(١) ميزان المقادير للمجلسى ص ٣ .

(٢) فهرس دار الكتب المصرية ج١ ص٤٢٧ .

٦ ـ رسالة للكندى(١)

٧ ـ ميزان المقادير فى تبيان التقادير :

نشره المرحوم الأستاذ السيد محمود شكرى الألوسى فى مجلة القبس الغراء[٢] ، وهو من تأليف الشيخ رضي‌الدين محمد بن الحسن القزوينى صاحب كتاب لسان الخواص المتوفى سنة ١٠٩٦هـ ـ ١٦٨٥م • وهذا الكتاب من أجمع كتب الاوزان ، الا أنه يهمنا أن نعرف تطور الاوزان بعد تاريخ تأليفه (سنة ١٠٥٤هـ ـ ١٦٤٤م) والى يومنا هذا •

٨ ـ ميزان المقادير :

للعلامة المجلسى وهو الشيخ محمد باقر المتوفى سنة ١١١١هـ ـ ١٦٩٩م ابن محمد تقى الاصفهانى • عندي نسخة مخطوطة منه وأخرى مخطوطة بخط ابى القاسم بن محمد تقى الجرفادقانى مؤرخة فى شهر ربيع الاول سنة ١٠٦٣ هـ وهو تاريخ التأليف ، وطبع على الحجر سنة ١٣٠٨هـ ـ ١٨٩٠م ألفه فى شهر ربيع الاولى سنة ١٠٦٣هـ ـ ١٦٥٣م • وجاء ذكره فى مخطوطات الموصل من كتب الأستاذ الدكتور داود الجلبى[٣] ، وسمي (كتاب الأرطال والأمداد) وفى (المخطوطات العربية فى دور الكتب الاميركية[٤]) اشار الى نسخة منه كتبت سنة ١٢٥٦هـ •

٩ ـ ميزان المقادير :

للمولى حسام‌الدين بن درويش الحلى النجفى ، طبع مع رسالة العلامة المجلسى فى مجموعة واحدة ، ألفه سنة ١٠٥٦هـ ـ ١٦٤٦م ، وأوضح فيه الاختلاف فى الاوزان وبالاخص العراقية منها ، وما كان مستعملا فى أيامه •

---

(١) كشف الظنون ج١ ص٥٤٢ •

(٢) مجلة المقتبس ج٥ ص٧٥٥ وروضات الجنات ص٥٥٠ •

(٣) مخطوطات الموصل ص ٢٧٤ •

(٤) المخطوطات العربية فى دور الكتب الاميركية ص٦ • نشره الاستاذ كوركيس عواد عن مشاهداته لدور الكتب • طبع سنة ١٩٥١ م •

١٠ ـ رسالة في مصطلحات الاوزان الشرعية :

أتم تأليفه بالفارسية ، نجم الدين ابو القاسم في شهر رمضان المعظم سنة ١٢٨١ هـ أخذ من مجمع الجوامع وذخائر التراكيب من الكتب المبسوطة للحكيم السيد حسين خان ابن السيد محمد هادى العقيلي العلوى الخراساني ثم الشيرازى الشهير بحكيم محمد هادى ونقلها ابو القاسم الجرفادقاني وهى فى حل المصطلحات فى الاوزان والنقود . عندى نسخة منها ضمن مجموعة للجرفادقاني المذكور .

١١ ـ كشف النقاب عن النصاب :

رسالة للمرحوم السيد علي ابن السيد مهدى البغدادى من آل السيد جواد الأسرة المعروفة ببغداد كتبها سنة ١٣٢٠هـ ـ ١٩٠٢م بطلب من الشيخ محمد طه نجف ، طبعت بمطبعة الآداب في بغداد سنة ١٣٣٠هـ ـ ١٩١٢م وتناولت الاوزان المعروفة الى اليوم فى أغلب الانحاء العراقية ، فجاءت مكملة لما قبلها .

١٢ ـ الدر الثمين فى علم الموازين :

للعلامة حسن الجبرتي المتوفى سنة ١١٨٨هـ ، وكتب فيه صورة الميزان. منه نسخة فى الخزانة التيمورية كتبت سنة ١٢٣٠ هـ[١] .

١٣ ـ رسالة فى الاوزان :

منقولة عن عيون الشفاء فى الطب ، ولم يعين منتخبها ، وتتعلق بالاوزان الطبية ، ونشاهد فى الكتب الطبية فصولا فى تحرير الاوزان[٢] . وهذه الرسالة موجزة جدا الا انها واضحة المقادير ، كتبت سنة ١٢٦٨هـ ـ ١٨٥١م والظاهر انها للسيد مهدى ابن السيد محمد جعفر الموسوى .

١٤ ـ كشف الاوزان فى اصطلاح الميزان :

للسيد مهدى ابن السيد محمد جعفر الموسوى والد السيد علي البغدادى

---

(١) دار الكتب المصرية وهو من نفائس هذه الخزانة (رياضة : ٢٨٩)

(٢) القانون لابن سينا فى أواخره ، وكذا فى شرحه للقطب الشيرازى .

بيّن فيها مصطلحات الفقهاء في الاوزان والنقود لمعرفة أحكام الزكاة والكفارات والخمس ، ولم تكن كاملة .

١٥ ـ **وجيزة في علم قواعد الاوزان :**

هذه رسالة مختصرة أيضا ، ولم تكمل الا انها مفيدة . والظاهر انها للسيد مهدي المذكور ضمن مجموعة خطية عندي .

١٦ ـ **رسالة في الاوزان والمكاييل الشرعية :**

للمقريزي . طبعت باعتناء الاستاذ (تيكسن) بالمانيا سنة ١٨٠٠م[١] .

١٧ ـ **الافصاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان :**

لابن الرفعة وهو نجم‌الدين أبو العباس احمد بن محمد بن علي ابن مرتفع الانصاري الشافعي متولى حسبة المسلمين بمصر المتوفى سنة ٧١٠هـ ومنه نسخة في دار الكتب المصرية برقم ١١٤٠ كما في ص ٥١٦ من فهرس دار الكتب الجزء الاول . وكان ألفها سنة ٧٠٣هـ . وجاء في (المخطوطات العربية في دور الكتب الاميركية) انه (الايضاح والبيان في معرفة المكيال والميزان) كتب سنة ١٣٠٦ م ص٣٥ .

١٧ ـ **رسالة في تحرير وزن المثقال والدرهم :**

منه مخطوطة في دار الكتب المصرية ج١ ص٥١٦ .

١٩ ـ **رسالة في المكاييل والموازين والنقود المصرية والفرنساوية والانكليزية :**

تأليف امين عريف . طبعت سنة ١٣١٨ هـ[٢] .

٢٠ ـ **الموازين والمكاييل :**

للشيخ جعفر آل كاشف الغطاء قال الاستاذ انستاس الكرملي : أنها طبعت ولم يعين مكان طبعها .

٢١ ـ **رســالة القمولي :**

رئيس دار العيار بمصر وتوفي سنة ٧٢٧هـ .

---

(١) معجم المطبوعات ص ١٧٨٠ .
(٢) معجم المطبوعات ص ٤٧٧ .

٢٢ – رسالة في توحيد الموازين في القطر المصري :

تأليف محمود حمدي باشا الفلكي ولم يتمها[١] .

٢٣ – رسالة السبكي :

٢٤ – الخطط التوفيقية الجديدة :

الجزء العشرون منها يتعلق بالمسكوكات والاوزان .

٢٥ – كتاب الاوزان الشرعية :

كتب باللغة العربية تأليف ميرزا قاضي الدين ابن الحكيم كاشف الدين محمد الاردوكاني اليزدي . من علماء القرن الحادي عشر الهجري كان معاصرا للشاه عباس الثاني . وفي سنة ١٠٥٦هـ كان حيا وهو من تلاميذ الشيخ البهائي[٢] .

٢٦ – الاوزان الشرعية :

عربي من تأليف السيد محمد باقر بن ابي القاسم الحسيني التبريزي من رجال النصف الثاني من القرن الحادي عشر الفه سنة ١٠٨٨هـ[٣] .

٢٧ – رسالة في تحديد الطول والمقاييس والموازين والمكاييل المستعملة في مصر :

تأليف مختار باشا المصري . طبعت في بولاق سنة ١٨٩١م .

٢٨ – العمدة في الاوزان :

رسالة للقزويني ، وتعد أتقن بحثا ، تكمل غيرها ، وتتم مطالبها .

٢ – تطور الاوزان وتاريخ التشريع فيها :

الاوزان قديمة ولم يضيع العراق القياس بها من أيام حمورابي وما قبله ، ودامت الى اليوم ، ولحقها تطور عظيم لما نال العراق من تغير في المعاملات ،

---

(١) ترجمته في كتاب تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر تأليف الاستاذ جرجي زيدان ج٢ ص ١٤٨ – ١٥١ . وفي معجم المطبوعات ص١٧٠٥ وهو من وفيات سنة ١٣٠٣هـ – ١٨٨٥م .

(٢) فهرس المشهد الرضوي ج٥ رقم ٥٢٢ وفيه تفصيل .

(٣) فهرس المشهد الرضوي ج٥ رقم ٥٢٣ .

وان كانت بقاياها لا تزال مشهودة فللحوادث الاقتصادية والسياسية أثر ظاهر ، وتاريخ العراق مفعم بما هنالك من وقائع ، وان التشريع عندنا يرجع الى أوائل الاسلام ، والتاريخ والفقه عينا ذلك .

ان وحدة الوزن واصلاحه كانت من أيام عمر (رض) ، وجرت على مقياس ثابت فلم تختلف ولكن الاحداث الاخرى ولدت أوزانا عرفية لكل بلد ، فزاد التذبذب وكان العدول عن القاعدة الاولى ليس فيه أي مصلحة ولكن الواقع لا يعارض وانما يوضح بما فيه ويعين ويثبت لئلا يلتبس أمره التاريخي الذي صار واقعيا ... اذ التاريخ يدوّن ما جرى ، والعمل يمضي على ما تعامل الناس به .

وفي الاحكام السلطانية لابي يعلى وللماوردي تفصيل ، وأحكام واضحة للعهد العباسي وماقبله . وأما ما بعد ذلك فقد جاء في (مسالك الابصار) ان الرطل البغدادي ١٣٠ درهما ومثله من تبريز وهو رطلان بالتوراني . وفي (تاريخ العراق بين احتلالين)[١] عن الاوزان العراقية وغير العراقية ما يشير الى الصلة والى الوزن المتعارف والشرعي ، وهكذا في القاموس المحيط للفيروزآبادي في مادة (مكك) ، ومادة (قيراط) ، وفي آثار لغوية كثيرة . فلا ريب أن تغير الاوزان معروف وواقع فعلا تبعا للعلاقات والحالات الاقتصادية الطارئة من مجاورين وغيرهم ، الا أنه لم يهمل ضبط الوزن وتدوينه في آثار خاصة . وكفى أن ننظر الى الاوزان الموجودة والى كتب الاوزان ، وما في حوادث التاريخ فنعلم الفروق خصوصا في الاوزان التي تستدعي العناية والاهتمام . ولمحمود باشا الفلكي المصري رسالة فرنسية في المقاييس مهمة وفيها تفصيلات نافعة ، ترجمها الى العربية زيور أفندي ، ولم يشر الى هذه الترجمة في معجم المطبوعات . وطبعت في الجوائب سنة ١٢٩٠هـ .

وأكبر حدث جرى في الاوزان كان وقت تناوب ايران والدولة العثمانية في حكم العراق ، فقد شاعت أوزانهما فيه فتغير الوزن عما كان

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج٣ ص١٦٥ .

عليه • وفي رسالة حسام‌الدين الحلي جاء تثبيت الوزن الايراني وسماه بـ (الشاهي) ، والوزن العثماني ودعاه بـ (الخندكاري) ويريد (الخنكاري)[١] ، فذكر الاوزان الشرعية والعراقية •

ثم تعرض للمتعارف من الاوزان وأصلها (المثقال الصيرفي) ، وبين ان المثقال الشرعي ثلاثة أرباعه ، كما انه أوضح ان كل أربعة من الوزن الشاهي تعدل ثلاثة بالوزن الخنكاري •

ثم ذكر الاضعاف وان التغار (الطغار)[٢] منها يساوي عشرين وزنة ، والوزنة أربعة أمنان ، والمن اربعاً وعشرين أوقية ، والاقية خمسين مثقالا متعارفا (صيرفيا) من الوزن الشاهي ، وهكذا مضى الى الخنكاري منها حتى قال : والاوقية منه ٦٦⅔ من المثاقيل المتعارفة فتعين الفرق •

ومن كل ذلك علمنا الاضعاف والاجزاء ، وهي المعلومة لحد الآن على اختلاف أنواعها في المقادير الحاضرة ، فلم يبق خفاء في (تاريخ تطور الاوزان) هذا مع العلم بأن المن التبريزي - ويرد ذكره دائما - نصف المن الشاهي فتوضح الوزن العثماني والوزن الشاهي المعاصران •

ويوضح درجة التأثير المتماثل ما جاء في تاريخ مصر لابن اياس في حوادث سنة ٩٢٧هـ - ١٥٢١م من انه صدر مرسوم سلطاني باستعمال ذراع جديد يزيد على الذراع الهاشمي المتعامل به بخمسة قراريط ، وسنج نحاس وأرطال على طريقة اسطنبول فأبطل الذراع والسنج القديمين • وفي سنة ٩٢٨هـ أبطلت الحكومة الاوزان القديمة ، وأخرجت سنج نحاس

---

(١) الخنكاري هو الشائع وهو مخفف خوندكاري أو خندكاري ويراد السلطاني وأصلها (خداوندكار) أي صاحب الامر •

(٢) الطغار لفظة تركية تعني الجراب ، والوزن المعين • (قاموس شمس‌الدين سامي) • ومن رأي الاستاذ الكرملي أن اللفظة فارسية وتعني الطشت وما ماثل ولم تكن تركية ، ولا أعتقد أن هذا صوابا من جهة ان اللفظة شاعت على يد الترك سواء في ايران أو في تركية أو العراق ، والايرانيون استعملوا ألفاظا عديدة وهي تركية الاصل بسبب الاختلاط وغالب ملوكهم ترك ••وجاء ذكر (التغار) في(كتاب الوزراء) للجهشياري وغيره•• ولم يرد لها ذكر في كتاب المعرب للجواليقي •••

وأرطال سميت بـ (العثمانية)[١] .

ومن ثم نقطع بأن أوزان الدولة شملت الممالك المفتوحة ومنها العراق وفتحه قريبة من هذا التاريخ وكانت الدولة المسيطرة لاتريد أن تعتبر الا ما كان مألوفها ، ولا تبالي ، بمعتاد الاهلين . وعلى كل حال تعينت الروابط ، ولا تهمنا الاطالة بعد أن علمنا الفروق الثابتة ، والاوزان المحررة بوقتها ، وأصل تطور الاوزان كان بين العراق والدولة العثمانية وايران .

وهذه الاوزان جرى التعامل بها مدة وتبدلت نوعا في خلالها حتى أصدرت الدولةالعثمانية قانونا في ٢٠جمادي الآخرة سنة ١٢٨٦هـ - ١٨٧٥م يحتم استعمال المقاييس الجديدة المستندة في الوزن الى الغرام[٢] وأضعافه وأجزائه ، والمتر[٣] في المساحات ، والليتر[٤] في الاكيال ، ولكن لم يعمل بها في بغداد ، وحاول مدحت باشا التعديل في الاوزان ، فأمر أن تعتبر الحقة ٤٠٠ درهم وان تعد كل ١٠ حقات منا واحدا وان تكون ١٠ أمنان وزنة واحدة ، و١٠ وزنات تغارا[٥] ، فلم تتم كما رغب . وفي ١٦ صفر سنة ١٢٨٧هـ - ١٨٧٥م قررت الدولة وجوب توحيد المقاييس وجعلها عشرية ، وارجأت العمل بها اختياريا مدة سنتين من ١ آذار سنة ١٢٨٧ رومي الى

---

(١) تاريخ مصر لابن اياس ج٣ ص٢٧٠و٢٧١ و٢٩٠ . وفيه تفصيل .

(٢) بحث الاستاذ الكرملي وبين انه مترجم عن اليونانية في العصور العباسية ، ولكن المستعمل اليوم يختلف عنه تماما فيرتكز على اصل ثابت ، وشاع بلفظ (غرام) او (جرام) .

(٣) المتر قامت مقام الذراع المعماري ويساوي ٠ر٧٨٠ من المتر والذراع المعتاد وهو (ذراع السوق) ٠ر٦٨ منه و(الاندازه)٠ر٦٥ منه .

(٤) قال الاستاذ الكرملي : الليتر بلا ياء أي (لتر) وان الرطل مأخوذ منها ولكن الملحوظ أن الليتر كيل والرطل وزن وهنا الفرق كبير جدا وقد ينوب الواحد مناب الاخير ... وجاء الرطل استعمالا قديما في أول الاسلام فمن المحتمل الاخذ من العرب أيام النهضة وفي مثل هذه تاريخ الاستعمال لدى كل قوم يعين أصلها أو الاخذ بها . واليونانية لم يتعين لنا تاريخ الفاظها بوجه الصحة ، وان المعاجم لا تعين تاريخ ظهور اللفظ الا قليلا .

(٥) الزوراء عدد ٢ في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٨٦ هـ .

آذار سنة ١٢٩٠ وبعد انقضاء المدة يكون التنفيذ اجباريا[١] ، وألحق بذلك نظام في طريقة التطبيق[٢] .

مرت الايام ، وتكررت الاوامر ، فلم ينجح المشروع من جهة أنه غير مألوف ، وفي تاريخ العراق بين احتلالين سلسلة هذه التحولات ، ودخلت مقاييس أخرى مثل (الأونس) والبوصة أو الانج واليارد والقدم ، والمشارة ، تبعا لاشتباك المعاملات . وفي أيامنا هذه أصدرت الحكومة العراقية في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٤٩هـ ـ ٢٠ نيسان سنة ١٩٣١م قانونا في الموازين والمقاييس، يتضمن لزوم استعمال النظام العشري وألغت به جميع القوانين والبيانات والانظمة المتعلقة باستعمال الموازين والمقاييس والمكاييل وآلات الوزن المخالفة لاحكام هذا القانون . ثم أصدرت النظام المؤرخ ٢٥ صفر سنة ١٣٥٨هـ و١٥ نيسان سنة ١٩٣٩م منعت به استعمال غير النظام العشري ضمن حدود أمانة العاصمة وقضاء الكاظمية وغالب الالوية العراقية[٣] . ولا يزال العمل جاريا بذلك القانون وهذا النظام الى اليوم .

وعلى كل حال تستند الاوزان القديمة الى(الدراهم والمثقال) وعلى هذين يدور البحث . ولكن المكاييل غير متقنة مثل الوزن وهذه المكاييل تستعمل في المائعات أو الحبوب مما لا يتفاوت المقياس فيه كثيرا ... والعراق راعى الاوزان أكثر ...

٣ ـ الدرهـــم :

وزن ونقد معا ،وتعين وزنه بالنقود الشائعة قبل الاسلام ،ثم عدل فصارت

---

(١) صدر القانون بتاريخ ٢٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦هـ في المقاييس الجديدة وطبع باللغة العربية في ٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٦هـ في المطبعة العامرة يحوي ١٥ مادة وفي المادة ١١ منه منع استعمال الاوزان والمساحات العتيقة في الممالك العثمانية اعتبارا من شهر مارت سنة ١٢٩٠ رومية . وما قبل ذلك كان للاهلين الخيار كما تنطق المادة (١٠) منه . وعندي نسخة عربية مطبوعة في التاريخ المذكور منه .

(٢) الدستور القديم ج١ ص٧٤٤ و(مجلة امور البلدية) ج٥ ص٧١٣ .

(٣) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣١م . ص٤٤٠ ولسنة ١٩٣٩م . ص ١٢٣ .

كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، ويساوى ٧ر٠ من المثقال ، الا ان وزنه اعتراه بعض التحوير فى التعامل ولدى الاطباء[١] ويقابله ٣ر٢٠٧٣٦٢٥ من الغرامات • واجزاؤه :

(١) الدرهم = ٦ دوانق ، وهى الاغلب • وفى رد المحتار الدرهم الشرعى ١٤ قيراطا • والدرهم المتعارف ١٦ قيراطا والدرهم الشرعى ٥٦ حبة والعرفى ٦٤ حبة ولكن ابن عابدين استدرك بأن القيراط الشرعى ٥ حبات•• ثم قال والحبة يراد بها الشعيرة •

والمثقال المعروف الآن ٢٤ خرنوبة (خروبة) • والقيراط فى عرفنا هو الخرنوبة •• فيكون المثقال ٩٦ شعيرة أو حبة •••

والدرهم العرفى المعروف الآن بمكة ـ كما نقل عن بعض المحشين ـ وكذا فى المدينة وفى الحجاز هو المسمى فى عرفنا بـ (القفلة) على وزن تمرة وهو ١٦ خرنوبة وكل خرنوبة ٤ حبات قمح أو شعيرات •• فالمثقال العرفي ينقص عن الشرعى (٤حبات) • وقال المثقال بمصر ١/٥ من الدرهم••

وتهم الاشارة هنا الى ان الشافعية والحنابلة يختلفون فى مقادير الدرهم واجزائه ومن ثم يتغير نصاب الزكاة وفى (سكب الانهر) أقوال كثيرة فى تحديد القيراط والدرهم بناء على اختلاف الاصطلاح والتفصيل فى رد المحتار ج٢ ص٢٩ وما يليه ••

(٢) الدانق = ٢ من القراريط • وقيراط الدرهم غير قيراط المثقال•

(٣) القيراط = ٢ من الطساسيج •

(٤) الطسوج = ٢ من حبات الشعير •

(٥) الخردلة = $\frac{١}{٦}$ من الحبة •

(٦) الفلس = $\frac{١}{٧٢}$ من الحبة •

(٧) الفتيل = $\frac{١}{٤٣٢}$ منهـــا •

(٨) النقير = $\frac{١}{٢٥٩٢}$ منهـــا •

---

(١) دائرة المعارف : للبستاني ج٧ ص٦٧٠ •

(٩) القطمير = $\frac{١}{٥٧٣٢}$ منهـــا •

(١٠) الذرة = $\frac{١}{٣٤٨٨٣٣}$ منهـــا •

(١١) الهبـــاء = $\frac{١}{٦٤٧٦٨٢٤}$ منهـا •

وبعض هذه مستعمل فى الأوزان الدقيقة ، وبعضها غير مستعمل[١] ، واضعافه :

(١) الاوقية او الوقية[٢] = ٤٠ درهما أو ٢٨ مثقالا ، ولها مقادير أخرى عند الاطباء كما في القانون وشرحه للقطب الشيرازى ، وفى مؤلفات عديدة •

(٢) الاوقية = $\frac{٢}{٣}$ ٨ من الاساتير ، وهناك اختلاف أيضا ، او $\frac{٢}{٣}$ ١ من الاستار •

(٣) الاســـتار = ٤/٥ من المثاقيل •

(٤) المثقال = $\frac{٣}{٧}$ ١ من الدرهم او ٤/٨١١٤٣ غرامات •

(٥) النواة = ٥ دراهم •

(٦) الرطـل = ١٢ أوقيــة •

(٧) المن أو المنا = ٢ من الارطال •

(٨) الكيلجة = $\frac{٧}{٨}$ ١ من المنا ، أو $\frac{٣}{٨}$ من المنا •

(٩) المد = $\frac{١}{٨}$ من الكيلجة •

(١٠) القفيز = ٨ مكاكيك = ٢٩٧٠ مثقالا •

(١١) الكر = ٦٠ قفيزاً = ٤٠ أردباً وهو مكيال للعراق و = ١٧٨٢٠٠ مثقالا أو ٨٥٧٣/٩ غرامات •

(١٢) الأردب = ١/٥ من القفيز أو ٢٤ صاعاً = أو ٦ ويبات وهو مكيال بمصر = ٤٤٥٥ مثقالا •

---

(١) القاموس المحيط ورسالة القزويني •

(٢) ضبطها الخفاجي في شرح درة الغواص وفصل القول فيالتنبيه على ما يعرض من غلط : طبعة الجوائب ص ٩٢ •

(١٣) الصاع = ٤ أمداد ، أو ٥⅓ عند الحجازيين و٨ أرطال عند العراقيين • والصاع الحجازى وهو صاع النبى (ص) مثل قفيز الحجاج ومثل الربع الهاشمى والمختوم الهاشمى والأول ٣٢ رطلا كما فى كتاب الخراج[١]• ويسمى الصاع القفيز أو الشابرقان أيضا فهو مشترك فى الكيل والوزن •

(١٤) الوسق = ٦٠ صاعا بصاع النبى (ص) والخمسة أوسقة تساوى اليوم وسقين •

(١٥) الويبة = ٢٤ أو ٢٢ مداً = ٣ كيلجات • وهذا هو الصواب فى ضبطها •

(١٦) المكوك = ١٫٥ من الصاع • هذا ليس على اطلاقه • وانما يتعين المكوك بالويبة دون غيرها • والمكوك يساوى = ½ من الويبة •

(١٧) القنطار = ٢٠ رطلاً •

وهناك أوزان أخرى مثل (النش) وهو عشرون درهماً •

٤ ـ اضعاف الدرهم :

هذه مختلفة جدا ويصعب تعقبها فى الانحاء العراقية جميعها ، والمستعمل منها اليوم :

(١) الأوقية = ١٠٠ درهم ، وهو الدرهم التابع للمثقال المتعارف كما مرّ وتجبر فيها ٤ دراهم والا فالظاهر ٩٦ درهما •

(٢) الحقة[٢] ـ جاءتنا من طريق العثمانيين ، وهذه ٤ أوقيات أو ٤٠٠ درهم ، وهى حقة استنبول وتبلغ ١٢٨٢ غراما • وأما حقة بغداد فهى ٤ كيلو غرامات ، والحقة العطارية ١٢ أوقية ، والحقة القديمة ٢٫٥ من حقات استنبول ، وهى عين الاوقية البصرية •

---

(١) كتاب الخراج ص ٦٣ و٦٥ للامام أبى يوسف •

(٢) قال الاستاذ الكرملى : ان الحقة أصلها يونانية •

(٣) الجارك = ربع المن وهو ١ر٥ حقة • وهي لفظة فارسية معناها واحد من أربعة وهو الربع • أصلها (چاريك) •

(٤) الرطل[١] = ٣ حقات •

(٥) المن أو المنا = ٦ حقات وفي الحقيقة ٦ر٢٥ ، و(عيار النقى) منه يساوى ١٢ر٥ من حقات استنبول ، ويستعمل فى الصوف والدهن ، وهو ضعف منّ استنبول والمن العطارى ٧ر٢٥ حقات أو ان ١٢ منّ استنبول يساوى ١٠ أمنان عطارية • وفى الموصل المنّ الكبير يساوى ١٠٤ أواقي •

(٦) الوزنة = ٢٤ حقة وتجبر الى ٢٥ فتساوى ١٠٠ كيلو غرام ، ويقابلها ٧٨ حقة استنبول ، والوزنة القديمة ٢٤ حقة كل حقة ٢ر٥ بالوجه المذكور ، ولا تزال كذلك فى بعض الانحاء ، وفى البعض الآخر تساوى الوزنة ٥٠ حقة استنبول ، وفى عانة الوزنة ٨ أمنان ؛ والمنّ ١٠ حقات استنبول •

(٧) التغار أو الطغار = عشرين وزنة ويختلف بالنظر للمتعارف من الوزنات • ورد ذكره فى كتاب الوزراء للجهشيارى •

هذا ، وغالب هذه الاوزان من صوف وعطاريات وما ماثل يجرى فيه ما يسمى بـ (التَرْك) ، وهو تابع للتعامل أو لمقدار ما فى الموزونات من الفضلات والمستهلكات وهكذا •

٥ ـ المثقال :

من ان كل عشرة دراهم ٧ مثاقيل شرعية ، ويساوى ٢٠ قيراطا فى العراق ، وفى مكة والشام وبعض البلاد ٢٤ قيراطا • وهو مختلف الوزن عند الاطباء ، وفى الاستعمال يساوى ٤ر٨١١٤٣ من الغرامات • والمثقال الصيرفى أكبر من المثقال الشرعى فأما الشرعى فانه يساوى ٠ر٧٥ الصيرفى ، والمثقال

---

(١) الرطل ـ على ما جاء فى الكنز المدفون ـ مختلف الوزن بالنظر للبلدان والاقطار راجع ص ١٢٧ من طبعة بولاق •

العراقى مختلف عند الاصناف فلدى الصاغة يزيد عليه ١ ٤/٧ من الحبة أو أن كل ١٤ مثقالا عربيا أو عراقيا ١٥ مثقالا صيرفيا ؛ ولدى الجوهريين يزيد ٢٧/٣٠ من الحبة أو أن كل ٩٫٢٥ تساوى ١٠ مثاقيل صيرفية ؛ والاختلاف فى تقدير الحبة من الشعير والا فهو عند الكل ٢٤ حمصة ، وكل واحدة يختلف اعتبارها بحبات الشعير الا ان النسبة ثابتة بين الدرهم والمثقال فكل سبعة مثاقيل تساوى عشرة دراهم صيرفية اذا كان المثقال كذلك وعربية أو عراقية اذا كان كذلك . والمثقال الشرعى يساوى ٠٫٧٥ من المثقال الصيرفى .

وهذه الأضعاف والاجزاء تعين مقادير المثقال بالنظر اليها :

المثقال = ١ من الدرهم .

الاستار = ٥/٤ مثاقيل .

الاوقية = ١ ١/٣ من الاستار .

الرطـل = ١٢ أوقيـة .

المنـا = ٢ رطـل .

الكيلجة = ١ ٣/٨ من المنـا .

الويبة = ٢٢ أو ٢٤ مدّاً بمد النبى (ص) وتساوى ٣ كيلجات = ٤ صوع .

المكّوك = ١/٢ من الويبـة .

القفيز = ٨ مكاكيك .

الـكرّ = ٦٠ قفيزاً = أو ٤٠ أردبا .

الأردب = ٦ ويبـات .

وهذه ذكرها الفيروز ابادى فى القاموس المحيط الا أن الآخرين تعرضوا لها ، فلا يكتفى بما ذكر هنا ...

والأوزان الغربية شاعت عندنا بطرق مختلفة من جهة الترجمة ، وأقوال السياحين ومن المقاييس فى الصحف والمجاميع المتداولة وهكذا لا يخلو

الكثير من التعرض لها مثل البنت والجالون (الغالون) وفي كتب الحسب مباحث في المقاييس وتحويلها ...

٦ ـ اجمال :

ومجمل القول أن الاوزان كالمقاييس الاخرى تستحق العناية والضبط من جراء علاقتها بالنقود وبالنصاب الشرعي ، ومن جهة تقدير الحالات الاقتصادية ، وتفهم الحوادث التاريخية وهذه المعرفة لازمة ، واليوم اشتبكت معاملات الناس ، وتأهبت الفكرة بقبول ما هو صالح .

هذا ، ومن واجب الحسبة أو البلدية أن تراقب العيارات في الاوزان ، وتضرب على أيدي المعتدين ، وان تجعل لها (اماماً) وهو العيار الأصلي المتقن ، وتحتفظ به ، ويتداول الناس العيار أو السنجات (الصنجات) ، و(القبان) .

وكانت هذه المراقبة على الوزن مرعية من أول الاسلام ، ويلاحظ فيها السلامة في المعاملة والعناية بها . وفي آيات عديدة جاء الحض على ذلك كما في قوله تعالى :

« وأقيموا الوزن بالقسط ، ولا تخسروا الميزان » وآية « وأوفوا الكيل والميزان » وآية « ويل للمطففين » ، وآية « وزنوا بالقسطاس المستقيم » وفيها تنبيه للمسلمين الى أن لا يخرجوا عن الوزن بالقسطاط المستقيم ، وكل ما يؤدي الى الاتقان مقبول شرعا .

النقود في العهد العثماني (١)

نقود العراق في مختلف أدوارها لم تستقر على حالة ، بل نالت أوضاعا مختلفة جدا . وفي العهد العثماني حصل تحول يكاد يعادل جميع العهود الاخرى لطول المدة وكثرة التطورات والحوادث ؛ وعلاقتنا بها مكينة من نقطة التاريخ الاقتصادي السياسي ، وتعد من خير الوسائل للتعرف بالمعاملات

(١) مجلة غرفة التجارة ج ٥ ص ٤٥ ـ ٤٩ .

ودرجة السيطرة والالفة والقوة والضعف ، فتفسر بها الحوادث حينما تسكت النصوص التاريخية في تعليل تلك الحوادث وتتصل بنا اتصالا مباشرا •

رأيناها في صدر الاسلام أزالت التذبذب الحاصل في النقود المختلفة الوزن ، فأصلحت ووحدت أوزانها ، ثم عيارها وهكذا حتى تكاملت ؛ وسيطرت الحكومة عليها لتكون خالصة العيار ، موحدة الوزن بقدر الامكان • الا اننا وجدنا الحكومات الاخيرة ، لا سيما في العهد العثماني قد جعلتها واسطة ربح ، وطريق جباية ، فصارت ضريبة لدفع أزمة مالية •

والعراق تجاه ذلك أذعن تارة وجمح أخرى ؛ وفي كل أحواله لم يضع من يده الميزان الاقتصادي فكان يقدر النقود بمقاديرها الحقيقية • ولعل وضعه الجغرافي وروابطه المالية مع الاقطار المجاورة سهّل مهمته في نهجه الاقتصادي ، فتعند في أوضاعه ولم تؤثر عليه الدولة في نظامها العام • وفي الواقع لم تكن للدولة العثمانية علاقة بنا مهمة وانما نرى بعض الوقائع والروابط واهية أو قليلة الأثر جدا للبعد وتكاد تكون منتفية أو لم تكن علاقتها مباشرة • ولما فتحت العراق سنة ٩٤١ هـ - ١٥١٦ م قويت الروابط وكثرت الصلات فاستمرت الى سنة ١٣٣٥هـ - ١٩١٧م •

وفي خلال هذه المدة شاعت نقود كثيرة ، مختلفة تستحق النظر والالتفات من جراء شدة تدخل الدولة في أمر النقود ، وتعند العراق • ومن مسهلات ذلك التزاحم الاقتصادي السياسي بين ايران والدولة العثمانية وهو ليس بالقليل ، وكذا انتشرت نقود الآخرين ، فاضطرت الى التقليل من الضغط • ولكن هذه النقود صعبة الحصول ومن العسير جدا الاحاطة بها ، وهي متفرقة في المتاحف ، وفي حوزة أشخاص لا يحصون ، والمعروف منها كبير الفائدة • ومن جهة أخرى أن الناس لا يتعاملون الا بالذهب والفضة ، أو بسعرهما الواقعي ، كالنقود الاجنبية • وكذا الوثائق التاريخية تعيّن لنا سني الضرب ، والتحول المستمر عليها ، فتكون موضحة للنقود الموجودة ومفسرة لاوضاعها •

ومباحثنا تتناول :

١ ـ النقود العراقية ، وهي من ضرب المدن العراقية •

٢ ـ النقود العثمانية ، دخلت العراق بدخول الفاتحين منهم•

٣ ـ النقود للاقطار الاخرى ومنها الايرانية •

وفي هذه ما يعين حالة المملكة ، والصلات الاقتصادية والتجارية والروابط الاسلامية كالحج والزيارات والنقود من أبرز ظواهرها ؛ طرأ عليها من التغير والتأثر بالسلطة ، ونالتها معاكسات من الاهلين • ومن المحقق أن بقاء الحكم العثماني مدة طويلة لا يعني الاحتفاظ بحالة لا تتبدل في الاقتصاد وفي السياسة • وكل ذلك تجلى في النقود ، فتحصل من مجموعها معرفة لا بأس بها ، وتيسر الاطلاع على درجة النقود وما لحق بها من وهن أو ضعف • هذا مع العلم ان توحيد الضرب لم يحصل الا في وقتٍ متأخر ، وكانت شارة الدولة واضحة واحتفاظ العراق بنقوده ناجم من ضعف السلطة وعدم التبادل الاقتصادي وهذا الاخير أهم سبب •

أما توحيد النقود فانه لم تتأهب له الفكرة الا في وقت متأخر ؛ ولما أن التفتت الدولة الى ذلك كانت العوائق حائلة في بغداد ، ولعلّ هذه أهم الاسباب ؛ وكانت دور الضرب في العراق متعددة فاقتصر على بغداد منها ثم الغيت من بغداد أيضا وعادت لما شعروا من حاجة ، ثم الغيت نهائيا • ومن هذه يتعين لنا (تاريخ تطور النقود في العراق) خلال الحكم العثماني •

المراجع :

مرّ الكلام على بعضها ، وبينها كتب النقود ، وهناك الحوادث اليومية وفيها ما يُعين على الاتصال بما جرى ، والغرض أن نعرف الأثر لا أن تتناول النقود العراقية مجردة ، ولا النقود الاخرى • والكتب المؤلفة في هذا الباب كثيرة • ولا تهمنا الا جهة العلاقات ، والأثر المشهود ، أو الحالة العامة •

ومما عولنا عليه :

١ - أصول مسكوكات عثمانية واجنبية :

من أجل الآثار في بحثه ، طبع سنة ١٣٠٢ هـ ألفه مدير المسكوكات الاسبق (دار الضرب) سليمان سودى المتوفى سنة ١٣١٣هـ - ١٨٩٥م وهو من الكتب التى لم تنقطع الاستفادة منها حتى اليوم ، ومؤلفه من أكابر رجال المال في الدولة ، ذهب الى الغرب مرارا للتعرف بما هناك من مناهج مالية ، وآثاره الاخرى مثل (دفتر المقتصد) وترجمة (كتاب النقود القديمة والاسلامية للمقريزى)[١] و(التقويم الدائمى) و (المباحث المالية) تدل على قدرة كاملة فى التاريخ والسياسة والمالية •

٢ - نقد واعتبار مالى :

هذا من أشهر الآثار فى النقود ، طبع فى جزأين سنة ١٣٣٣هـ - ١٣٣٤هـ ومؤلفه حسن فريد بك مدير ادارة المسكوكات الشاهانية (دار الضرب) وناظر المصرف العثمانى ، ومدرس النقد والاعتبار المالى فى المدرسة المالية باستنبول ، أخرج هذا الكتاب بنتيجة تتبعات كبيرة ناجمة عن معرفة وخبرة علمية وتجولات فى المتاحف ودور الضرب •

٣ - بهجة المشتاق فى بيان حكم زكاة الاوراق :

تأليف أحمد بك الحسينى ، طبع سنة ١٣٢٩هـ - ١٩١١م بالقاهرة ، ومباحثه خاصة بالاوراق النقدية وبيان مكانتها الشرعية والقانونية وفيه استعرض المؤلف العملة فى مختلف الاصقاع والممالك ، وعين وضعها المالى وأورد النصوص الشرعية المتعلقة بالموضوع وقرر حالتها •

٤ - خطاب جاويد بك وزير المالية فى الاوراق النقدية :

وهذا من أهم ما كتب فى النقود للعهد العثمانى ، كان خطب فى

(١) لم أقف على هذا الكتاب وفى أيامنا الحاضرة نقل الى التركية من جديد وصدره مؤلفه (ناقله) بمقدمة مهمة ، ولعله لم يشاهد ترجمته المشار اليها ، ولم يعرف بها والملحوظ ان المترجم الحق بالكتاب تصاوير النقود ، فجاء مفيدا أو كان اشبه باستعراض تاريخى للنقود •

مجلس النواب بتاريخ آذار سنة ١٣٣٣ الرومي و١٠ آذار سنة ١٣٣٤ الرومي أيضا فنشر في تقويم الوقائع وفي الجرائد المحلية باستنبول وطبع برسالة في اللغة التركية وبالافرنسية أيضا • فكان له قيمته ، وصار مرجع الباحثين في موضوع الاوراق النقدية • وصاحب هذا الاثر من أكبر رجال المالية ، برزت مواهبه الخارقة في الاقتصاد ولكن العقول الكبيرة لا تستطيع أن تغير مجرى الحوادث التاريخية أو تعدل فيها الا قليلا • وقد جاء على هرم الدولة وانحلال ماليتها ، فلم يُجدِ التنظيم ، وقد عجلت الحرب العالمية الاولى في هذا الانحـلال •

٥ ـ تاريخ اوراق نقدية والغاى قوايم نقدية :

وهذه مقالات صدرت في (مجموعة فنون) من عدد ٣ الى ١٠ بقلم منيف باشا وزير المعارف الأسبق في الدولة العثمانية سنة ١٢٧٦هـ – ١٨٧٩م وهي في تاريخ الاوراق النقدية وتوفى في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٣٢٥ رومية(١) •

٦ ـ دفتر مسكوكات عثمانية :

أصدره (باسقال بيله زكجى أوغلي) باسم الجمعية العلمية العثمانية ، وهذا مما اعتمدته الآثار المذكورة أعلاه •

٧ ـ مقالات توحيد بك :

في تاريخ عثماني انجمني مجموعه لرى (مجاميع لجنة التاريخ العثماني) •

٨ ـ لائحة عبدالله افندى تاتارجق :

هذا الرجل أراد القيام باصلاح النقود فقدم هذه اللائحة لدولته • وأورد نصوصها احمد جودت باشا ، وأضاف اليها آراءه في تاريخه(٢) •

٩ ـ الخطط التوفيقية لمصر :

تأليف علي مبارك باشا • طبعت سنة ١٣٠٦هـ ، وجاء فيها مباحث عن

---

(١) ترجمته الموسعة في سالنامة ثروت فنون التركية لسنة ١٩١٠ م ص ١٩٩ وما بعدها ، وكان قد اصدر (مجموعة الفنون) •

(٢) تاريخ احمد جودت باشا ج ٥ ص ٢٨٩ ـ ٢٩٣ •

النقود والاوزان في الجزء العشرين منهـا • وجاء فيهــا البحث عن العيار والاوزان وبيّن حوادث التحولات فى النقود وأوضح عن بعض النقـــود ما يصلح للأخـــذ •

١٠ ـ رسالة فى النقود للمناوى :

ورد ذكرها فى الخطط التوفيقية •

١١ ـ تاريخ احمد راسم (رسملى وخريطه‌لى عثمانلى تاريخى) :

وفى هذا التاريخ مباحث فى النقود • والمهم انه يتعرض لاســـمائها وعلاقاتها بالمعروف من هذه النقود والتسميات فيه أو ذكر اسماء النقود فى تاريخ الدولة العثمانية • وهو على اختصاره جدير بالعناية • طبع سنة ١٣٣٠هـ•

وقد مرّ بنا بيان كتب المسكوكات وكتاب النقود العربية فلا نعيـــد ما سبق ذكره •

١٢ ـ دار الآثار العراقية العامة :

فيها مجموعة من النقود العراقية وغيرها لا يســـتهان بها • وتعد من أهم المراجع للنقود •••

وهذه المراجع كلها عميمة النفع للعلاقة المشهودة ، وهى وان لم تكن خاصة بالعراق لا شك انها ذات صلة كبيرة به • وأملنا أن تتكامل الجهات العائدة لنا ، وهذه المراجع مفيدة للتبسط والتوسع ، والتفسير والايضاح ، ونستعين بها لمعرفة نصوصنا التاريخية ووقائعنا اليومية ونعتمد نفس النقود الموجودة •

النقود العراقية(١)

غالب المراجع وان كانت تخص الدولة العثمانية أو الدول الاخرى الا أن التأثير لا ينكر ، ويتجلى فى (النقود العراقية) • وهذه استمرت من أوائل

(١) مجلة غرفة التجارة ج ٥ ص ١٥٥ •

دخول العثمانيين الى سنة ١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م ، فكان العراق يتعامل بما ضربه من نقود ، وشاعت أيضا (نقود الدولة) ، و (نقود الاقطار الاخرى) ، وبقي هذا الى آخر العهد العثماني .

والنقود العراقية تأثرت بما للعثمانيين وتطورت بتطورها ، وكان الضرب في مواطن متعددة ثم اقتصر على بغداد ، وان النماذج الموجودة تنبيء عما وراءها . وكان الضرب في مختلف الانواع من ذهب وفضة ونحاس ، الا أن الدولة عطلت الضرب في أيام السلطان عثمان الثالث (١١٦٨هـ - ١١٧١هـ) في بلادها ومنها بغداد وحصرته باستنبول في أيام السلطان مصطفى الثالث (١١٧١ هـ - ١١٨٧ هـ) ولم يستثنِ الا مصر وطرابلس الغرب وتونس والجزائر .

هذا ما قاله اسماعيل غالب ، ولم نعثر على نقود عراقية في هذه الايام لتعيين خلاف ما ذكر ، الا أنه لم يستمر الانقطاع طويلاً ، وانما عادت بغداد الى الضرب ، ولم يقع الضرب في غير العاصمة من البلاد العثمانية الا قليلاً كأن يزور السلطان أدرنة او بروسة ، فتضرب النقود فيها تذكاراً لهذه الزيارة .

الدنانير العراقية

هذه شوهدت نماذجها المضروبة في بغداد في كتب المسكوكات ، وفي متحف الآثار العراقية ، ولا تختلف عما كانت عليه أيام ذي الفقار ، ثم حصل تطور تبعاً للعصور وأيام السلاطين حتى أواخر العهد العثماني .

١ - أيام السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ هـ - ٩٧٤ هـ) :

(١) سنة ٩٥٠ هـ - ١٥٤٤ م في بغداد .

(٢) سنة ٩٥٨ هـ - ١٥٥٠ م في بغداد .

(٣) سنة ٩٦٠ هـ - ١٥٥٢ م في بغداد .

(٤) سنة ٩٦٠ هـ - ١٥٥٢ م في الحلة ، لم يقرأ تاريخ الضرب .

(٥) سنة ٩٦٠ هـ - ١٥٥٢ م في الموصل ، لم يقرأ تاريخ الضرب .

ونص المضروب في أيامه : (سلطان سليمان بن سليم شاه ، عز نصره ، بغداد ، ضرب سنة ٩٥٨ هـ) في صفحة ، والتركيب جاء فيه تقديم وتأخير لبعض هذه الألفاظ ، وفي الاخرى (ضارب النضر) . والمضروب في الحلة جاء في جانب منه (العادل الكامل ، سلطان أبو المظف ؛ سليمان شاه ابن سلطان سليم ، عز نصره) ، وفي الجانب الآخر سلطان البرين والبحرين ، ضرب حلة ، خادم الحرمين الشريفين) ، وفي الموصل جاءت الكتابة بلفظ أوجز .

٢ - أيام السلطان سليم الثاني (٩٧٤ هـ - ٩٨٢ هـ) :

(١) دينار مضروب في بغداد لم يوضع له تاريخ .

وهذا لا يفترق عن سابقه الا بذكر اسم السلطان .

٣ - السلطان مراد الثالث (٩٨٢ هـ - ١٠٠٣ هـ) :

(١) سنة ٩٨٢ هـ - ١٥٧٤ م في بغداد ، تعددت . وفي بعضها لم يقرأ التاريخ .

(٢) سنة ٩٨٢ هـ في الموصل تعددت ، وفي بعضها لم يقرأ التاريخ .

٤ - السلطان محمد الثالث (١٠٠٣ هـ - ١٠١٢ هـ) :

(١) سنة ١٠٠٣ هـ - ١٥٩٤ م في بغداد ، وتعدد الضرب .

٥ - السلطان مراد الرابع (١٠٣٢ هـ - ١٠٤٩ هـ) :

(١) سنة ١٠٤٣ هـ - ١٦٣٣ م في الحلة[١] .

(٢) سنة ١٠٣٥ هـ[٢] .

وهذه غريبة في بابها ، والاخيرة من ضرب حافظ أحمد باشـــا في

---

(١) (مسكوكات اسلاميه) : احمد ضيا ص ٥٣ طبع في سنة ١٣٢٨هـ باســـتنبول .

(٢) تاريخ نعيما : ج٣ ص ٣٦٨ ، مجلة غرفة التجارة ج ٤ ص٣٩٧ من مقال للاستاذ يعقوب سركيس .

الاعظمية ، والسلطان لم يستول على بغداد في هذا التاريخ • ولعل الاطراف بقيت بأيدي العثمانيين أو أعيدت ذكريات ذي الفقار في المضروب في الحلة ، واما المضروب في الاعظمية فلم نعثر على نموذج منه •

٦ ـ السلطان محمد الرابع (١٠٥٨ هـ ـ ١٠٩٩ هـ) :

(١) سنة ١٠٥٨ هـ ـ ١٦٤٨ م في بغداد • ومن هـذا التاريخ الى أيام السلطان محمود الثاني لم نعثر على نقود ذهبية •

٧ ـ السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ هـ ـ ١٢٥٥ هـ) :

(١) سنة ١٢٣٨ هـ ـ ١٨٢٢ م في بغداد[١] •

(٢) سنة ١٢٤٧ هـ ـ ١٨٣١ م في بغداد وهذه كتب على وجه منها (زمان سلطان السلاطين عدلي ـ طغرا) وفي الوجـه الآخر (محمود خان غازي ، ضرب في بغداد ١٢٤٧ هـ) •

ويسمى هذا النقد بـ (خيرية) ، وفي نقود هذا السلطان ذكر تاريخ جلوس السلطان وبيان سني الضرب ، ومن المؤكد ان سني الضرب أكثر من هذه الا انها غابت عنا خصوصاً الدنانير منها • ومن الضروري مراجعة المتاحف للوقوف على أمثلة تعيّن سني الضرب بالضبط • لما كان لم يعرف عنه شيء من نقود بغداد • وجل ما نعلمه ان الضرب في الايام الاخيرة كان بعيار ناقص ولم تظهر النقود بمظهر كامل ، وجاءت تقليداً لنقود استنبول على ما سـيأتي •

الدراهم العراقية

عرف المضروب منها سنة ٩٤٢ هـ ـ ١٥٣٥ م واسـتمر الضرب الى سنة ١٢٤٩ هـ ، وهذه أشـهرها :

(١) سنة ٩٤٢ هـ ـ ١٥٣٥م بغداد وبوزن درهم و٦ قراريط أو٥ر٦ •

(٢) سنة ٩٤٧ هـ ـ ١٥٤١ م في بغداد بوزن درهم و٥ر٦ •

(٣) سنة ٩٦٠ هـ ـ ١٥٥٢ م في بغداد بوزن درهم و ٧٥ر٥ وهناك نقود ليس لها تاريخ بيّن •

---

(١) منه في المتحف العراقي في بغداد •

(٤) سنة ٩٥٦ هـ ـ ١٥٤٦ م بغداد ، ربعية بوزن ٥ر٣ من القراريط .

(٥) سنة ٩٥٨ هـ ـ ١٥٥٠ م في بغداد ربعية بوزن ٤ قراريط .

(٦) سنة ... الموصل ، عدة نقود بوزن درهم و٤ قراريط ، ومنها بوزن ٦ قراريط .

هذه في أيام السلطان سليمان .

وأما في أيام السلطان سليم الثاني فهي :

(١) سنة ٩٧٤ هـ ـ ١٥٦٦ م بغداد وبوزن درهم و٣¼ من القراريط .

وهناك مسكوكات أخرى لم يعرف تاريخها ، وهي من ضرب هـذا السـلطان[١] .

وكان الدرهم المضروب في أيامه يسمى (سليمياً) . وهذا غير السليمي المنسوب الى السلطان سليم الثالث على ما سيجيء[٢] ويقال للدراهم المضروبة ببغداد لكل منها (بغدادي) بوجه عام .

وفي أيام السلطان مراد الثالث ضرب من النقود :

(١) سنة ٩٨٢هـ ـ ١٥٧٤م في بغداد ، وهي مختلفة الوزن ، وفي بعضها طغراء . وفي الموصل .

(٢) سنة ٩٨٤ هـ ـ ١٥٧٦ م في بغداد مختلفة الوزن .

(٣) سنة ٩٨٨ هـ ـ ١٥٨٠ م في الموصل .

وفي تاريخ نعيما انه نصبت دار ضرب في قلعة الامام الاعظـم (أبي حنيفة) ، وشرع بضرب (شاهية بغداد[٣]) وذلك سنة ١٠٣٥ هـ .

ووجدت نقودا لا يقرأ تاريخها وهي متعددة ومتكررة وبينها ما هو

---

(١) المتحف العراقي و(مسكوكات عثمانية) ج ١ ص ٣٣٠ ـ ٣٣١ و(تقويم مسكوكات عثمانيه) ص ١٢٧ (مسكوكات اسلاميه) ص ٥٠ .

(٢) مجلة غرفة التجارة ج ٥ ص ١٧٢ من مقال للاستاذ يعقوب سركيس .

(٣) مباحث عراقية ج١ ص ٣٤٦ .

صغير جدا • وفي أيام السلطان محمد الثالث لم نعثر الا على درهم واحـــد ممسوح من ضرب بغداد واشتهرت (المحمدية) في هذه الايام وسيأتي الكلام عليها • وفي الدرهم ضربت (طغراء) • وفي أيام السلطان ابراهيم وجدت دراهم لا يقرأ تاريخها وهي من ضرب بغداد ، وفيها (الطغراء) ولفظ (المظفر دائما)[١] • وهكذا في أيام السلطان محمد الرابع عثر على نقد مؤرخ في سنة ١٠٥٨ هـ وهو من ضرب بغداد في المتحف العراقي ، وهناك نقود في أيامه ليس عليها تاريخ ، ومن هذه النقود ماله آحاد (٩) فيكون تاريخه سنة ١٠٤٩ هـ وآخر آحاده (٤) يعني سنة ١٠٥٤ هـ • وفي أيام هذا السلطان شرعت الدولة بضرب نقود جديدة ، ومن ثم نشاهد تطورا في هذه النقود •

وفي (گلشن خلفا) خلال حوادث سنة ١٠٦٩ هـ كان قد أجرى الوالي اصلاحات مالية مهمة أيام ولايته وقطع معينات الدفتريين وبعض الامراء ببغداد، ومما فعله انه كان الى أيامه يعتبر القرش الواحد ٨٠ (آقچة) فجعله ٩٠[٢]• وذلك بموجب فرمان صدر فأعلن أمره ••• فزاد على القرش الواحد بارة واحـــــدة •

هذا • وحوادث النقود مثل هذه في اعتبار القرش ٩٠ آقچه هي المهمة في معرفة تاريخ التحول كما أن وضع الدفتريين يتعين كذلك ولكنه يوضح ما جاء في كتاب (عين علي) وفي غيره ممن بحثوا في تاريخ مالية الدولة ووضعها الحقيقي أو ما أعتراها من تبدل •

وفي أيام السلطان محمود الاول عثر على نقود تسمى بـ (بيشلك) أو كما نقول (بيشلغ) وهو أبو خمسة غروش صحيحة ضربت ببغداد ســـنة ١١٤٣ هـ[٣] • وفي أيام السلطان عبدالحميد الاول ضربت دراهم في بغداد باسم (اونلق) أي (أبو عشرة) وهو عشر بارات سنة ١١٨٧هـ بوزن مثقـال

---

(١) (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٢٠٦ و(مسكوكات اسلامية) ص ٥٣ •

(٢) (گلشن خلفا) ورقة ٩١ ــ ٢ وفيه تفصيل •

(٣) (تقويم مسكوكات عثمانيه) ص ٢٠٦ و٢١٦ و٢٩٢ و٣٣٩ •

وقيراطين ، وبشلك (أبو خمسة) أي خمس بارات ووزنه ٥/٧ من القراريط . وبعضها لم يظهر تاريخه ، فنرى التبدل مشهودا .

وجاء في وقفية جامع (العبدالية) في الموصل المؤرخة سنة ١١٨٣ هـ ذكر (البغدادي) أي الدرهم البغدادي ولم يرد بلفظ قرش أو باره أو بيشلك (بشلغ) ولا شك انه مما يقارب الدرهم أو أنه (الاونلق) ومثل هذه النقود وكذا ما ورد من عملة أخرى تعتبر قيمتها خاصة في الاوقاف بالنظر لسعر اليوم على اعتبار مجموع المصروفات سهاما وتقسم الغلة السنوية عليها ومن ثم تحسب قيمتها لا بالنظر لوزن الفضة أو قيمتها في حينها أو في هذه الايام بل يلاحظ المقياس المذكور ومثل ذلك يقال في الآقجه ويقال لها (العثماني) أيضا أي الدرهم العثماني . وجاءت الصراحة في كتب الفقه انها تعتبر فضة . والصحيح اعتبار المصروفات والواردات فتعد البغداديات أو الاقجات سهاما ويجرى حسابها . وبهذا يزول الاجحاف ويتلافى أمره .

وهكذا عرف نقد فضي ببغداد ولم يتبين تاريخه ، لا يخرج عما ذكر وهو السليمي سواء كان من ضرب عاصمة الدولة أو من ضرب بغداد وجاء عنه القول : « يا بنات التمن ، بسليمي منّ التمن » . وهذا المثل يخص هذا السليمي لا الذي قبله ، لانه الاقرب للمحفوظ . ومنه يفهم انه قرش سليمي . وهو غير القرش الرومي المضروب أيام عبدالحميد الاول وهو الشامي بعينه .

وجاء في مجلة غرفة التجارة عدد ٧ و ٨ لسنة ١٩٤٤ م بحث عن السليمي ولم يتعين انه من ضرب بغداد والظاهر انه من ضرب أصل الدولة فكل ربع رومي أكثر من الربع السليمي فيساوى ١٠٠ - ١٣٥ أو أكثر وتحول سعره .

وفي أيام السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ هـ ـ ١٢٥٥ هـ) تطور النقد أكثر ، ودخلته أسماء جديدة لم تكن من مألوف العراق . وهذه أشهر النقود المضروبة في أيامه :

(١) القرش سنة ١٢٣٤ هـ بغداد .

(٢) أبو عشرين بارة سنة ١٢٣٩ هـ بغداد .

(٣) أبو عشر بارات سنة ١٢٣٩ هـ بغداد •

(٤) زلطه (زولته) سنة ١٢٢٣ هـ ، و١٢٣٧ هـ بغداد والنقود العثمانية توضحها • وعندي نقد منها ضرب سنة ١٢٢٣ هـ في السنة ١٧ وكان بهذا الاعتبار ضربه سنة ١٢٣٩ هـ في أيام داود باشا ويقابل هذا بالزلطة المذكورة في تاريخ احمـد راسـم •

(٥) نصف زلطه (أبو خمس عشرة بارة) سنة ١٢٤٤ هـ بغداد •

(٦) قرش آخر سنة ١٢٤٣ هـ بغداد •

(٧) بشلك جديد جرخي سنة ١٢٤٩ هـ بغداد • ويقل وزناً عن (البشـــلك) الجديد المضروب باســـتنبول ضرب تقليداً له • قال في (مسكوكات عثمانية) انه يسمى اليوم (جرخي) في بغـــداد ومن السـهل المقابلة[١] •

وسنوضح هذه النقود عند الكلام على النقود العثمانية وتعيين مقاديرها وأوزانهـــــا ولم يفرق صاحب (مســـكوكات عثمانيـة) فيما بينها في رسمها • وعلى كل حال تحتاج الى تدقيق وتحقيق وأهم ما يمكن التقارب في الوضع والنقش • لان البغدادية جاءت تقليدا لنقود أصل الدولة وبهـــذا التقريب تعرف مع ملاحظة الوزن ••• وفي سنة ١٢٤٩ هـ كان آخر ضرب الدراهم • وغالب نقوش هذه النقود محلية ، ووزنها أقل وجاءت تقليدا لنقود الدولة ، وعيارها مختلف • ولم ينقطع في هذا التاريخ الضرب • والامل أن نعثر على ما بعد هذا التاريخ لاستمرار الضرب في بغداد •

والملحوظ أنه جاء في سنة ١٢٢٨ هـ ان معاملة بغداد تعينها أسعار النقود وذلك ان القرش الرومي يساوي من العملة البغدادية قرشين وثمن القرش وبارتين • قال ذلك الاستاذ يعقوب سركيس نقلا عمن دونه في حينه الا أن استنتاجه لا يخلو من نظر فقد عين المنقول عنه مقابلة النقود التركية ومن أهمها

---

(١) مسكوكات عثمانية ص ٣٨٨ •

القرش الرومي بالقروش والعملة البغدادية[١] .

الفلوس العراقية

دام ضربها من مدة ، ولا تعد في الحقيقة من النقود ، وانما هي وسيلة لتعيين نقد الفضة ،واختلفت مقاديرها تبعا للسـعر الواقعي ، وان الفقهاء في الغالب لا يعدّونها ثروة أو مالا ، ولا تعتبر من نصاب الزكاة والدية . ويراد بها عند العوام العملة الصغيرة (الخردة)[٢] ونسميها (صرافة) مما يسميه الشاميون (الفراطة) وكذا ما يسهل مبادلة النقود من العملة الصغيرة بالنظر لغيرها من ذات القيمة الكبيرة .

وفي العهد العثماني لم تتيسر مجموعات كافية للبحث ، وانما وصلت الينا بعض القطع وما ذلك الا لانها لا تعدّ من المقتنيات . وأول الفلوس التي عثرنا عليها من ضرب بغداد كانت سنة ١٠٤٥ هـ ، وكانت أيام الشاه عباس الصفوي ، وتعرف بـ (العباسية) ، وبدنانير الفلوس . ومن الغريب أن لانعثر على نقود نحاسية قبل هذا التاريخ ولا بعده الى سنة ١١٠٢هـ فانها عرف لها نقد بهذا التاريخ أيام السلطان احمد[٣] . وفي المدوّنات التاريخية مباحث وتفصيلات توضح وجودها ، ولكن هذا متصل بنقود الدولة العثمانية ، والدولة الايرانية ، وهناك أضعاف وأجزاء جاءت نقود الدولتين مفسرة لهـا للتأثير الحاصل .

وهذه قائمة في الفلوس بعد ذلك التاريخ :

(١) سنة ١٢١٢ هـ بغـداد .

---

(١) مباحث عراقية ج١ ص ٤٠ .

(٢) اصلها فارسية ، والفراطة اضطربت الآراء في اصلها فمنهم من جعل اصلها (فراثة) من فرث الجلة اي نثرها كما في القاموس المحيط ومن رأى الاستاذ محمود الملاح ان (الفراطة) شبهت بفراطة الرمان وهو الاقرب للعامية المستعملة في سورية ويقال فيها ايضاً (شقف) بصيغة الجمع وفي المـوصل يقال (نثر) وربما يقال (نثريات) وبين الاعراب تستعمل كلمـة (فرط) .

(٣) (مسكوكات اسلاميه تقويمي) ص ٥٥ .

(٢) سنة ١٢٢٣ هـ في بغداد[١] .

(٣) سنة ١٢٣١ هـ في بغداد . في زمن سعيد باشا .

(٤) سنة ١٢٣٥ هـ في بغداد .

(٥) سنة ١٢٣٨ هـ في بغداد .

(٦) سنة ١٢٤٠ هـ في بغداد [٢] .

(٧) سنة ١٢٤٧ هـ في بغداد .

(٨) سنة ١٢٤٨ هـ في بغداد .

(٩) سنة ١٢٥٠ هـ في بغداد .

(١٠) سنة ١٢٥١ هـ في بغداد .

(١١) سنة ١٢٥٥ هـ في بغداد .

حصلت على نقد ضرب في السنة الـ (٢٨) من جلوس السلطان محمود كما جاء مصرحاً به ، الامر الذي يؤدي بنا الى دوام الضرب الى ذلك التاريخ بل بعده أيضا الى السنة الاولى من أيام السلطان عبدالمجيد سنة ١٢٥٥هـ . وكان أيام الوزير علي رضا باشا الا أن طرته غير واضحة في قراءتها وهذا النقد الاخير جاء ذكره في كتاب (الفلوس الاسلامية) ، وجاء في جانب منه طغراء وفي الآخر ضرب في بغداد سنة ١٢٥٥ هـ . وعندي نموذج منه . فعلمنا أن النقود النحاسية أو الفلوس ضربت الى هذا التاريخ وهو السنة الاولى من سنى السلطان عبدالمجيد فقد جاء التصريح بذكر رقم واحد في وسط الباء من (ضرب) للدلالة على أن ذلك اول سنة من سنى سلطنته . وفي هذه السنة شاهدنا ضرب فلس في استنبول أي سنة ١٢٥٥ هـ أيضا ... بحجم كبير .

---

(١) جاء في كتاب الفلوس الاسلامية ذكر نقد نحاسي ضرب سنة ١٢٢٣ هـ وفيه تصوير أسد في وجه ، وفي الوجه الآخر جاء انه ضرب في بغداد سنة ٢٦ اى السنة ٢٦ من سلطنة السلطان محمود فيكون قد ضرب سنة ١٢٤٨ هـ وهو غريب في بابه ، ولم يشاهد ما هو من نوعه ...

(٢) منه لدى الاستاذ الفاضل محمد سليم الراضي سفير العراق في الهند ومن النقد المضروب سنة ١٢٣١ هـ . كما رأيت عنده كتاب الفلوس الاسلامية باللغة الانكليزية .

وفى تاريخ لطفى فى حوادث سنة ١٢٦٢ هـ ضرب نقود نحاسية فى بغداد بسعر پارة واحدة وخمس پارات[١] . ولعل هذه آخر عهدنا فى الضرب ببغداد ولم تعد الدولة تسمح بالضرب بعدها . ولكننا لم نجد نماذج من هذه النقود . ولعل الايام تكشف عنها .

والملحوظ أن الفلوس لم نجد ما يميط الغموض عن وزنها ، وقيمتها فى التداول بالنظر لسعر الفضة ...

وكل ما لا حظناه فى النقد النحاسى المذكور أنه هو (الزلطه) بعينه ، ويؤيده ما شاهدناه فى تاريخ أحمد راسم وهو (رسملي عثمانلي تاريخى) كانت (الزلطه) من فضة وهذا من الفلوس .

وهذه النقود منها فى المتحف العراقى فى بغداد ، ومنها ما اشير اليه فى (تقويم مسكوكات عثمانية) . وهنا نقص مهم لم يتعرض له علماء النقود الا قليلا ، وهو الناحية التاريخية والتنبيه على سني الضرب فى مختلف البلدان وذكر أوصافها . وبهذا النقد الاخير ختمت (النقود العراقية) ، ولم تعد تضرب فى بغداد .

والحاصل أن النقود العراقية كانت الدرهم والدينار والفلس ، وبتوالى الازمان تأثرت بنقود الدولة ، فحدثت مصطلحات جديدة ، واتصلت بنقود العثمانيين ، فكان يجرى التغيّر ببطء . وفى أيام سعيد باشا والى بغداد ضربت النقود باسمه ، ولم تذكر فيها الطرة (الطغراء) ، فسارع فى تبديلها ولكن اعداءه اتخذوا ذلك وسيلة للنكاية به ، فأرسلوا نماذج منها الى استنبول ، وكانت نحاسية ، ذلك ما أدى أن يزيد فى سخط الدولة عليه ، ويتدهور من منصبه ، فيوجه المنصب الى داود باشا .

وفى أيام داود باشا هذا فى سنة ١٢٣٥ هـ سمحت الدولة مدة ثلاث سنوات أن تضرب النقود من نوع الصغار على أن لا يتجاوز المضروب خمسين ألفا من القروش سنويا ، وأن لا يتداول فى غير بغداد كما هو المعهود . وفى سنة ١٢٤٤ هـ منعت الدولة منعاً باتا وألغت الضرب[٢] . ولكن هذا لم يتم

(١) تاريخ لطفى ج ٨ ص ٩١ .
(٢) تاريخ لطفى ج ٢ ص ١٤١ .

بل عادت الدولة اليه كما تبين من النقود المذكورة ، وشوهد المضروب حتى سنة ١٢٦٢ هـ ، ومن ثم ألغيت ، فلم يعد لها ذكر مع العلم بان المنع الاول فى أيام السلطان مصطفى لم يتم ولا المنع سنة ١٢٤٤ هـ وانما جرى المنع التام بعد سنة ١٢٦٢ هـ • وبالتعبير الاولى حدثت التنظيمات ، وأصلحت الدولة الضرب ••• وما ذكره لطفى فى تاريخه من انه ضرب بعض النقود فى بغداد سنة ١٢٦٢ هـ فقد كان آخر الضرب ببغداد •

النقود والتاريخ السياسى فى هذا العهد

من مشاهدة نقودنا فى هذه الايام نقطع بتطور سياسى ، فنرى اسم السلطان على النقود ويهمنا التعرض لهذه الناحية ، فقد جاءت نصوص تاريخية متضاربة فى اعلان الخلافة عند استيلاء الدولة على مصر سنة ٩٢٣ هـ ـ ١٥١٧ م انتزعت أحيانا من تحكيم الحالة الحاضرة ، ومن نصوص متأخرة جعلها المؤرخون حالة مستمرة ، واعتبار ما كان • فتوهم كثيرون أن ذلك أمر لا تعروه شائبة ولا يداخله ريب ، ولم يدر هؤلاء مكانة التزلف للملوك ، فتوهموا صحة هذه التزلفات وساق الى القول بانتقال (الخلافة) الى العثمانيين[١] •

والطريقة التاريخية تكشف عنها النقود ومنطوقاتها والفرامين ونصوصها ، والمدونات التاريخية ومفهوماتها • وذلك ان سلطة الخلافة تحولت كثيراً ، فبعد أن كانت أيام الخلفاء الراشدين شورى وادارة عامة وكذا أيام الامويين والعباسيين الاولى كانت وراثية عامة لكنها ضعفت أكثر فى أيام البويهيين ثم السلجوقيين وهكذا فى مصر الى آخر عهدهم فتقلصت سلطة الخلفاء رويداً رويدا • وفى ظهور الدولة العثمانية تتعين الحالة عندنا أكثر وتتوضح من نصوص معاصرة وغير معاصرة فان السلطة كانت مفقودة الا فى بعض الامور ، ثم كانت بين ضعف واعتبار لبقاء الحالة حتى

---

(١) فى (محاضرة الاوائل) فى آخرها استندت الى الجفر الجامع والى النقل المعبر عنه بقيل وأمثاله ••

انقرض الخلفاء ، ولم ير العثمانيون محلا لاحياء الخلافة اسميا ، أو التوسل بما توسل به المماليك أيام المغول ، فانهم استخدموها تجاه القـوة ، ولجلب الشعور نحوهم ...

والعثمانيون فى أول أمرهم كانوا يعتبرونها ادارة الامة ، وهى بأيديهم فلم يتوسلوا بما توسل به غيرهم . فيحصل لنا مجموع أدلة تؤدى بنا حتما الى أن التقولات والمزاعم لا أصل لها ، ولا توزن بميزان علمي ، ولم تتعرض الدولة للخلافة وسياستها الا فى وقت متأخر ، فقد أصابها الضعف ، فلجأت الى ما لجأت اليه لجذب القلوب اليها ، واستغلال صيت الخلافة تقوية لمكانتها من نفوس الدهماء . فالتمحيص ضروري ، ونرى في النقود كفاية للحل بمقابلتها بالنصوص التاريخية المعاصرة أو القريبة منها .

١ - الخلافة العباسية في مصر :

ان التقصى للنصوص يشير الى أن آخر الخلفاء العباسيين فى مصر هو المتوكل على الله (ثانية) من سنة ٩٢٢ هـ الى أن توفى فى ١٢ شعبان سـنة ٩٥٠ هـ . وأعقب ابنين عمر وعثمان وبموت هذين انقرضت الخلافة ، وكانت سلطتها اسمية، وزمام الادارة بيد المماليك، وكانوا قد استغلوا الخلافة لصد غائلة المغول ، وتمكين سلطانهم فانتقلت ادارة المماليك الى الدولة العثمانية ولم تجد هذه الدولة ضرورة للتمسك بالظواهر أو المظاهر .

أما الدولة المصرية (دولة الجراكسـة) فقد زالت من البين فى يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الاولى سنة ٩٢٣ هـ .

هذا . وفى حوادث سنة ٩٠١ هـ بيان اعتراض القضاة والعلمـاء على سلطة الخليفة ...[٢]

---

(١) (كلشن خلفاء) والخطط التوفيقية الجديدة ج ٢٠ ص ١٦ و ١٧ والاعلام بأعلام بيت الله الحرام ص ٨٦ .

(٢) مجلة الهلال ج ٣٨ ص ٨١٩ وفيها تفصيلات عن وضع الخليفة فى مصر .

٢ ـ الدولة العثمانية والخلافة :

يتجلى لنا ان العثمانيين لم يميلوا الى الخلافة ، وكانت السطوة لهم والقوة بأيديهم . وعرفوا ان الخليفة كان مجردا من كل سلطة :

(١) جاء في (گلشن خلفا) ما ترجمته : « في سنة ٩٢٣ هـ استولى السلطان سليم على مصر ، ولما عاد منها كان قد بلغ المستمسك بالله أرذل العمر ، فلم يكلفه بالذهاب معه ، وانما أمر باخراج ولده المتوكل على الله محمد الى ديار الروم ، وبقي في سجن (يدى قله) مدة ، فأصابه الأزعاج . وفي سنة ٩٢٦هـ تعينت له الوظائف الموفورة من مصر ، فأطلق ، وفي السنة التالية أجاب المستمسك بالله داعي الحق فتوفي . أما المتوكل على الله فقد توفي أيضاً في سنة ٩٤٥هـ ، فترك ابنين عمر وعثمان . وبموت هؤلاء صار اسم الخلافة وعنوانها في طي الخفاء » اهـ[١]

ومثله في تاريخ القرماني وأوضح بعض الايضاح الا ان في تاريخ وفاته سنة ٩٤٥ هـ نظر ...!

وجاء فيه أنه سجن في (يدى قله) الى أن قرب السلطان ياوز سليم من الوفاة سنة ٩٢٦هـ فأطلقه وعين له في كل يوم ٦٠ درهما عثمانيا ، فسار المتوكل الى مصر وسكن بها الى أن توفي سنة ٩٤٥هـ وخلف ولديه عمر وعثمان ولهما الى اليوم وظيفة دارّة من الخزانة العثمانية .

وفي هذا بعض الغموض والاقتضاب . أما المتوكل فقد أخذ (سرگنا) (أبعد) الى استنبول ، ثم أعيد ، وبقي في الخلافة الى أن توفي أيام خادم داود باشا والي مصر[٢] .

(٢) ورد في تاريخ احمد راسم ما ترجمته : جاء ان السلطان سليم خطب له في حلب ، ونعت بـ (خادم الحرمين الشريفين) ، وبين أن السلطان

---

(١) (كلشن خلفا) المخطوط .

(٢) التفصيل في كتاب الاعلام ، وفي بدائع الزهور لابن أياس ج ٣ في صحائف عديدة ، وج٤ طبعة استنبول .

لما دخل مصر أخذ الخليفة المتوكل معه ، فوجه هذا الخلافة الى عهـدة لياقة السلطان برضاه ، وكانت الخلافة آنئذ قد تنازلت لحد أن صارت رئاسة روحانية فى أيد لا تعرف قيمتها ، فأودعت الى من هو أهل لها ، والخطبة صحيحة ، وأقول : ان الشريف أيّد عنوان « خادم الحرمين الشريفين » الا ان الاشكال فى البيعة ولم يعين مرجعا •

(٣) نقل الاستاذ علي سيدي بك عن (تتائج الوقوعات) أن السلطان سليما أخذ الخليفة المستمسك معه الى استنبول بناء على ما أبداه من رغبة فى الذهاب فى حين أن المتوكل على الله ابنه هو الذى أخذ ، وبين أن الخليفة صعد المنبر فى جامع أيا صوفية وقال : ان السلطان سليما أهل للخلافة وهو المستحق لها ، وكان لابسا جبّة على كتفه ، فنزعها وألبسها السلطان ، وبهذا صارت الخلافة لآل عثمان • وزاد علي سيدي بك أن أكثر التواريخ تفيد ان هـذه المراسيم اجريت فى القاهرة • ولم يصحح هـذا المؤرخ نقله • وأقول : راجعت (تتائج الوقوعات) ، فلم أعثر على هذا الخبر وبيدى الطبعة الثانية منه لسنة ١٣٢٧ ، ولا يبعد أن يكون النص أضيف الى الطبعة الاولى وطوى من هذه ، فروعى الأصل(١) •

(٤) جاء فى دائرة المعارف للبستانى : « ان السلطان سليماً أول من صارت اليه الخلافة من آل عثمان ، فانه لما فتح مصر كان فيها من الخلفاء العباسيين محمد المتوكل على الله • فذهب به الى الاستانة ، وعين له راتباً لنفقاته ، فبايعه بالخلافة ، فبقيت لخلفائه حتى اليوم • » اه(٢) •

ولم يعين نقلاً ، ولا أورد مرجعاً •

(٥) ورد فى أم القرى : « ان التلقيب بالخلافة والامامة الكبرى ،

---

(١) (ملى نوسال) السنة الثانية ١٣٣٩هـ ـ ١٩٢٣م ص ١٨١ •

(٢) دائرة المعارف : البستاني ج ١٠ ص ١٠

أو امارة المؤمنين في آل عثمان حدث في عهد السلطان محمود حيث صار بعض وزرائه يخاطبونه بذلك أحياناً تفنناً في الاجلال ، وغلواً في التعظيم[١]. وحضرات السلاطين أنفسهم لم يزالوا الى الآن متحفظين عن التلقب بالخلافة رسمياً في منشوراتهم ومسكوكاتهم ، وانما تمضغها أفواه البعض.» اه[٢].

وكل ما جاء في أم القرى ان السلطان سليماً غـــدر بآل العباس واستقصاهم ، ولم يقبل أخذ البيعة منهم ، او أكره على التنازل عن الخلافة ، فانتقلت اليه ، ولم يتعرض المؤرخون لشيء من هذا بنقل صريح . وجل ما نعلمه ان الخلافة لم تنقطع الا بعد موت المتوكل واولاده .

(٦) جاء في كتاب (الاعلام باعلام بيت الله الحرام) تفصيل لا تجده في غيره ينقل عن السيوطي من كتابه (ورقات في الوفيات)[٣] ، ويدوّن ما عرفه أو شاهده الا أن طبعته جاءت مصحفة ، وبعض نصوصه رأيناهـا مبتورة .

وفي كل الاحوال أكدت النصوص ما في النقود ، فنعلم منها جميعها ان الدولة في بادىء أمرها لم تتعرض لنقل الخلافة ، ووجدت في نفسها انها صاحبة الأمر والنهي فلم تمض وراء الالفاظ من التلقيب بالخلافة او مراعاة السطوة الاسمية .

٣ ـ ضعف الدولة ونتائجـــه :

ان الدولة العثمانية من حين طرأ الخلل عليها شعرنا في نقودنا بهذا الخلل ، فحصل (غش المعادن) وتبديل (عيارها) . والتأثر (بالنقود الاجنبية)،

---

(١) تاريخ لطفي ج ٢ ص ٢٠ جاء فيه من نعوت السلطان « خليفة رسول الله » في الاتفاقية بين الدولة العثمانية وايران .

(٢) أم القرى ص ٢٠٦ ـ ٢٦٢ .

(٣) ورد في كتاب الاعلام باعلام بيت الله الحرام بلفظ (الوفيات بالرقيات) وهذا غير صواب وصحيحه (ورقات في الوفيات) كما في كشف الظنون وقائمة كتب الاستاذ السيوطي .

وفى أيام السلطان محمود الثانى حاولت الميل الى التمسك بالخلافة وركنت الى طريق تقوية نفوذها بتوليد (سياسة الخلافة) فمهدت لذلك ضرب نقود ذهبية فى ١٦ و١٧ من سنى حكم هذا السلطان • وفى الاولى جاء (ضرب فى دار الخلافة العلية) ، وفى الاخرى (ضرب فى دار الخلافة السنية) ، وكان يقال لهذه (ذهب الصرة) ثم انها لم تراع ذلك دائما ، بل عدلت عنه • ولم نجد تدوينات عن أسباب هذا العدول ، ولعل التنديد عليها من أوربا هو السبب ، ولكن (سياسة الخلافة) صارت تجرى دعايتها ، او الدعوة لها ، ولم نشاهد مدونات رسمية الا قليلا • وانما قام أهل التزلف ، ولا يخلو منهم عصر ، وكلما انحلت الادارة وضعفت الدولة واختل سلطانها اشتدت الدعاية لها • الا أن تبديل المناهج ، وتغيير الادارة والتوسل بأمثال هذه لا يغير ما فى النفوس ، ولحياة الدول سنن لا تتعداها والاجل المحتم لا يرد ، ورجال الدولة مهما بلغوا من الحذق والدهاء لا يستطيعون اعادة الحياة ، وكل ما هنالك ان الادارة الحكيمة من شأنها ان تحقق استيفاء العمر الطبيعى دون أن تزيد فيه •

هذا ، ومثلها رأينا الدولة الايرانية ركنت الى ما ركنت اليه ، ومن ثم نشعر بالضعف فى الاثنين باتباعهما الاساليب المتشابهة •

النقود العثمانية قبل عهد الاصلاح (١)

لم تكن للدولة العثمانية فى سابق عهدها صلة مكينة بنا ، وانما ابتدأت الروابط أيام فتح بغداد ، ومن ظواهر ذلك (النقود) ، فقد انتشرت بين ظهرانينا ، ولا تزال نقودنا متأثرة بها تأثراً قلّ أو كثر حتى آخر أيامهم او بعد أيامهم ، ولا مجال لنا أن نتعرض لها الا بقدر ما يفسر الحوادث ويحقق النواحى التاريخية ، ويعين الارتباط ودرجته تحقيقاً للفائدة المتوخاة ، وهى مما تأثرنا به كثيراً فى معاملاتنا •

---

(١) مجلة غرفة التجارة ج ٥ ص ٣١٥ •

وليس يهمنا بيان النقود المضروبة في كل عصر او أيام أي سلطان • والاكتفاء بذلك • وانما غرضنا متوجه الى ذلك والى أسماء هذه النقود • وتاريخ التسميات ، فالنقد مقرون باسم • وهو الاسم الرسمي والاسم الشائع ••• وهذا يصعب أن نراعيه ، ولكن اقتران هذه النقود بوقائعها التاريخية هو المطلوب بقدر الامكان بل ان هذا هو التاريخ فيحل معضلات•••

وجمع النقود لكل عصر أو دولة او لكل سلطان لا يأتي بالفائدة المقصودة • وتاريخ النقود بذكر تاريخ اسمائها وما شاع على لسان الامة أو الاقوام ، وما انتشر في الدولة من نقود أجنبية وما عرفت به من أسماء عندنا وعندها •

١ ـ الدنانير :

ضربت لاول مرة في الدولة العثمانية سنة ٨٨٣ هـ ـ ١٤٧٨ م أيام السلطان محمد الفاتح ، وهو أول من لقب بـ (سلطان) منهم ، ومن ذلك الحين حصل تحول وكانت النقود الاجنبية قد تغلبت قبل ذلك التاريخ زيادة عما كان متداولاً من نقود سلجوقية متأثرة بالنقود العربية • واشهر الدنانير الاجنبية :

(١) البندقي : نسبة الى البندقية من أعمال ايطالية • وكان هذا النقد أدخله الى البندقية أميرها أي (الدوق) ، وفيه تصويره جاثياً على ركبته ومن هنا نشأ اسمه[١] • وجاء في دائرة المعارف البريطانية أن أول من ضربه

---

(١) الدوكاة او الدوكات في رحلة تاورنيه ص ٣٧ ، سماه القلقشندي بـ (الدوكات) وقال : انه نقد فرنسي ، يساوي ٩ شلنات وكان ذهبيا شاع استعماله في جميع الامم في أوربا لعصور وفي الشرق ايضا بالوجه المذكور • وسمي الدوقة ايضا ، هذا وان القلقشندي ذكرها في صبح الاعشى (ج٣ ص٤٤١ و٤٤٢) وتكلم في الدينار الفرنسي وبين انه يعبر عنه بالدوكات وتختلف قيمتها بين ١٠ فرنكات و١٢ فرنكا وجاء في النقود العربية ص ١١١ انه ضرب في المائة الثالثة عشرة للميلاد واول ضربه في البندقية •

(روجر الثاني دوق صقلية) ثم ضرب منه في البندقية بين سنة ١٢٨٠ م و١٢٨٤ م ، وشاع في الدولة العثمانية في القرن العاشر والحادي عشر للهجرة ، وتكرر ذكره في مختلف الآثار التركية باسم الدوكا البندقي (ونديك دوقهسى) ، وفي كثير من الاحيان سميت الدنانير العثمانية باسمه .

(٢) الفلوري[١] ، أو الفلورين : نقد ذهبي[٢] ، تغلبت تسميته على الدنانير العثمانية وعلى البندقية أيضاً بلا تفريق . وفي تاريخ بجوي وفذلكة كاتب جلبي وسائر مؤرخي الدولة العثمانية أطلق الفلورين على الدنانير العثمانية . وفي معجم (لاروس) ان اللفظة من الايطالية ، واصلها يؤدي معنى الزنبقة وضربت في (فلورنسة) وكانت من الذهب ، ثم اتخذت من الفضة وفي دائرة المعارف البريطانية ان اول ما ضربت في (فلورنسة) وكان ذلك سنة ١٢٥٢ م ، وبوزن ٥٤ حبة من الذهب .

ثم عرف في جميع البلدان الاوربية بهذا الاسم ، واطلق على الدنانير خاصة ثم انتقل الى الدولة العثمانية والممالك الشرقية . وان كاتب جلبي أوضح أصل المعنى بما أبداه في فذلكته ، قال في حوادث سنة ١٠٠٩ هـ : ان النقود في الدولة العثمانية اضطرب أمرها واختلت قيمتها ، ففي ربيع الاول من تلك السنة قد ضرب حسن باشا اليمشجي اقجات جديدة وان

---

(١) (تقويم مسكوكات عثمانيه) ص ٨٠ و٨٤ وجاء ذكره في (الشرفنامه) طبعة مصر سنة ١٩٥٨ م ج١ ص ١٣٠ و١٣٢ و١٣٥ و١٣٦ و١٩٣ و٢٢٠ و٢٢١ و٢٤٣ وجاء في الطبعة الاولى للاستاذ محمد علي عوني المتوفى ١٠ تموز سنة ١٩٥٢ م بالاسكندرية والتي نشرها بالفارسية ذكر الفلورين أيضاً .

(٢) جاء ذكره في رحلة بنيامين . وعلى هذا فهو أقدم مما ذكرها فليراجع النص هناك وعلى ما حققه بعض المؤرخين ان بنيامين لم يبدأ رحلته قبل سنة ١١٦٥ م (٥٦١ هـ) ، وأتمها سنة ٥٦٩ هـ ــ ١١٧٣ م . وجاء في تعليق رحلة بنيامين ان هذا النقد أول ما ضرب في (فلورنسة) في القرن الحادي عشر (ص ٨٠) ، راجع استعمال صبح الاعشى او النويري للفظ (فلوري) وتاريخ استعماله عندنا .

الفلورى تنزلت قيمته من ٢٢٠ الى ١٢٠ وتنازل الى سكة القرش وجاء فى موطن آخر ان أغا الينكجرية اخبر بان السلطان قد جيء له بعشرة أكياس من الفلوريات ، فأهرعوا الى باب الاغا ٠ وان بلوكًامنهم فتش عما عند السلطان، وان بلوكًا آخر صار يتحرى عن الفلوريات ٠ وعلى حين غرة طرح لهم كيس وقيل لهم هذا هو الذى جاء به ٠ وفى الاثناء قد انشق الكيس ، فانتثرت منه الفلوريات كالازهار الصفراء وتفرقت هنا وهناك فانتهبته الجماهير ٠٠٠ اهـ[1]

وبهذا عين المراد منه فى اللغات الاجنبية ٠ قال صاحب مسكوكات عثمانية : وفى عهدنا أطلق الفلورى على النقود الفضية فى النمسة[2]اهـ ٠ وأصبح الفلورين فى أيامنا الحاضرة وحدة نقدية فى المملكة الهولاندية ٠

(٣) المجري أو فلوري المجر ، وهو دينار معروف وشائع فى الدولة العثمانية للعصور الاولى ، وتداول فى المعاملات ٠

(٤) القرش الاحمر[3] ، ويقال له (السكة الافرنجية) ٠ ويراد به الدينـــار ٠

(٥) الكراون أو الكرون ٠ وهو من نقود القرن الحادى عشر ، ويطلق على الليرة الفرنسية وكانت متداولة آنئذ وتساوى أربعة شلنات وست بنسات أى مبلغ ٢٢٥ فلساً عراقياً[4]

---

(١) فذلكة كاتب جلبى ج٢ ص ٢٢ فى حوادث سنة ١٠٣١ هـ ٠ وفى حوادث سنة ١٠٠٩ هـ ج١ ص ١٤٢ ٠

(٢) (تقويم مسكوكات عثمانيه) ص ٥٤ ٠

(٣) (قزل غروش) ، هكذا ينطق به الترك ٠

(٤) رحلة (تاورنية) ٠ نقلها الى العربية الاستاذان بشير فرنسيس وكوركيس عواد وهى ما يخص العراق منها ٠ وفيها ذكر للنقود الاجنبيـــة الكثيرة مثل (سو) ص ٩٣ ونقود أخرى غيرها الا أن ترجمة هذا القســـم لا يعنى أن الرحلة استوعبت النقود وغاية ما يستفاد منها النقود الغربيـــة فى ذلك الزمن ومكانة هذه النقود من نقودنا المعتادة أو المعروفة ٠ ترجمها او نقلها ولم يذكرها باسمائها الاصلية ٠

فان نقل رحلته الى اللغة الفارسية والى العربية قد أزال الاعتقاد بصحة أقوال امثاله من السياحين ٠ طبع منها ما يخص العراق فى بغداد سنة ١٩٤٤ م ٠

ويلاحظ هنا أن الدنانير المجرية والبندقية ، وكذا الدينار العثماني كل هذه يطلق عليها عند الغربيين لفظ « سكن » أي السكة السلطانية وهو مأخوذ من السكة ، ويراد به عندهم النقد الذهبي ، في حين أن السكة يراد بها آلة الضرب أو النقد مطلقا ، فتجوزوا في اللفظ وراج في الشرق وايطالية ، وأول من استعمل اللفظة الايطاليون ، واستمر هذا الاستعمال الى أن سقطت الجمهورية البندقية ، وكانت قيمته ٩ شلنات على ما جاء في دائرة المعارف البريطانية .

وفي (رتهاوز) الكتاب المعروف في اللغة التركية والانكليزية أن لفظ (سكن) مشتق من (چيقين) أو محرف عنه[١] . ولم يعرف هذا في أصل التركية ولا عين المؤلف مرجعا .

٢ ـ آلتـون :

لم يعين المؤرخون اسما للدينار العثماني حينما ضرب سنة ٨٨٣هـ ، وانما قيل له (آلتون) أو (آلطون) ، و(نقد آلتون) أو (سكهء حسنه) . وهذه لم تشع شيوعا تاما ، وانما تأثرت بما سبقها من النقود المستعملة ، فصار المؤرخون يدعونها (فلوري) و(سكة فلوري) أو (سكة الفلوري الحسنة) .

والدينار كان معروفا في الممالك الاسلامية الا ان الدولة العثمانية استعملت لفظ (آلتون) و (آلتين) مكانه ، وهو مغولي شائع في ايران ، ويعني الذهب التبر ، ويقصد به الذهب المضروب . وهكذا يقال (ذهب) عندنا للنقود الذهبية المضروبة أيضا . فانتقلت التسمية الى العثمانيين فحل (آلتون) محل الدينار كما شاع الفلوري والدوكا .

وفي أيام السلطان سليم الاول وأخلافه حدث تحول أكبر في الادارة ، وأصاب النقود تطور عظيم ، الا انها حافظت على وزنها نوعا من أيام السلطان

---

(١) (تقويم مسكوكات عثمانيه) ص ٥٤ .

محمد الفاتح ، فكانت كل مائة دينار بوزن (١١٠) دراهم أي ان الدينار الواحد بوزن درهم وقيراط وحبتين ، وكان عياره ٩٩٣/٠ وضرب على مثال الدينار البندقي • وبعد قرنين سمي (بالديز آلتوني) أي ذهب بالديز [١]•

ثم حدثت تغيرات مهمة أيام السلطان سليم الثاني واخلافه ، واستمر النقص في الوزن حتى اختل أيام السلطان مراد الرابع وأخلافه فبلغ وزنه درهما وحبة واحدة ، وهكذا تناقص عياره فصار في سنة ١١٠٠هـ ٩٧٠/٠ •

وجاء في سياحة (تاورنية) الى استنبول سنة ١٠٤١ هـ – ١٦٣١ م ما ترجمته :

« في هذه الايام لم يضرب الدينار في الممالك العثمانية الا في مصر • وكان يسمى الدينار العثماني بـ (شريفي) أو (سكن) أو (سلطانين)• والشريفي يأتي من مصر [٢] » اهـ • وأورد (تاورنية) في رحلته فصلا خاصاً في الكلام على أنواع النقود الذهبية والفضية المتداولة في السلطنة العثمانية في ذلك العهد • ومما قاله :

تقسم نقود الذهب المتداولة في تركية الى قسمين : المحلية المضروبة في داخل البلاد والاجنبية المجلوبة من الخارج •

فمن النقود المحلية : الشريفي (ويسميه شريف أو سكن أو سلطاني) •

ويساوي ٦ فرنكات فرنسية • والشريفي يأتي من مصر ، والقاهرة هي المدينة الوحيدة في السلطنة العثمانية التي تضرب فيها النقود الذهب ويؤتى بالذهب من الحبشة •

---

(١) (نقد واعتبار مالي) ج١ ص ٢٠١ والعوام اليوم يريدون بـ (يالدوز) الطلاء بالذهب •

(٢) (تقويم مسكوكات عثمانيه) ص ١٩٨ •

أما النقود الاجنبية من الذهب المتداولة فى تركيــة فمنها « الدوكا » الالمانية والهولاندية والمجرية والبندقية . والطلب عليها شديد وتحول بسعر ٦ دنانير ونصف وأحيانا بسعر ٦ دنانير و٥٠ قرشا ويرسل بها الى الهنـــد للتجارة . ويمنح احيانا خصم على تحويل الدوقات البندقية وكذا الالمانية لما ظهر من رداءة فى خليطها .

وهناك ما يعرف بالكيس ومعناه ٥٠٠ كرون لكن الكيس الذهبى يساوى ١٥ ألف سكن أو ٣٠ ألف كرون . والكيسة كيس ذو ١٥ ألف « دوكا » .

ولا يوجد فى السلطنة أى نقد نحاسى والمتداول إما ذهب واما فضة . أما النقود الفضية المضروبة فى تركية فمنها الآسبر (الآقجة) والبارة .

وهى أقلها قيمة . والنقود الفضية الاجنبية منها الريال الاسبانى والريكس دولار المانى وهولندى الخ .

و «القروش» يساوى كرونا واحداً أو ريالاً اسبانياً ويعرف باسـم « أم ثمانية » الخ ...

ولفظ (سلطانين) الايطالى يراد به (السلطانى) . وأما (سكن) فقد مر انه من استعمال الغربيين ويراد به السكة وخص بالدنانير . ومن أراد التفصيل فليرجع الى أصل الرحلة المذكورة ، فى الجزء السادس منها طبعة روان سنة ١٧١٣ م ص ٤١ وما بعدها .

٣ ـ الشـــاهى :

ان الفتوح فى ايران والشام ومصر أيام السلطان سـليم الاول أحدثت تطوراً فى ادارة الدولة ، فلقب هذا السلطان بـ (شاه) ، و(شهنشاه) ، وكأنه ملك ايران فنعت بنعوت ملوكها ، وصار يطلق على النقود الذهبية لفظ (شاهى)

اقتباسا من لقبه شاه . ودام ذلك الى حدود الالف[١] .

ورأيت لدى الاستاذ السيد صادق كمونة (عقد بيع) لاراضي السلهوة[٢] بين المشترى السيد عزالدين حسين ابن السيد ناصرالدين كمونة وبين البائعين كل من بحر ومير علي ابنى حمزة بن معن الزرقات ...وغيرهم وهي بجانب الزبيد الغربي مجاورة لام الغزلان وكان البيع على مبلغ (٣٤٠) شاهية سليمانية وتاريخها في ٢١ شوال سنة ٩٤٨هـ . وهي بلا ريب نقود ذهبية وان هذه الوثيقة من النصوص المؤيدة لهذا النوع من النقود وان انتقال التسمية الى النقود الفضية والنحاسية جاءت متأخرة عن هذا العهد .

وبهذا علمنا ان النقود جاءت عندنا بالوجه المعروف تاريخيا ... ومثل هذه تؤكد الحالة من جهة وتقر التسمية المشتهرة فعرفنا علاقة هذه النقود بنا . ومن ثم انتقلت التسمية الى النقود الفضية والنحاسية ، فكان الاقتباس مشهودا قطعا .

وكلامنا في النقود الذهبية ، وهذه شاعت بهذا الاسم ، هذا ما ذكره المؤرخون العثمانيون . ولقب (شاه) معروف في نقود الدولة ، وأما في مصر وما جاورها من الاقطار الافريقية ، فلم يعرف لقب (شاه) ، ولا أطلق (شاهي) على نقودها .

٤ ـ السلطاني :

فتح السلطان سليم مصر سنة ٩٢٣ هـ ، وضرب النقود فيها باسمه ، فشاعت الدنانير بـ (السلطاني) وبـ (الاشرفي) ، ولم يلقب السلطان بلقب

---

(١) تاريخ السلانيكي ص ٢٧٦ وتاريخ بجوى ج٢ ص ١١٥ ، ونخبة التواريخ ج ٢ ص ١٦٤ نقلا عن (تقويم مسكوكات عثمانيه) ص ٨٠ .

(٢) هذه الاراضي في هور ابن نجم ، وتكون في ماء عميق من هذا الهور . وأصل (السلهوة) نبت معروف ، وتؤكد هذه الوثيقة وجوده في الاراضي المذكورة ، ولم يكن مما أتى به الانكليز أيام الاحتلال . وهذا النبت يظهر في جانب الماء أو داخله ...

(شاه) ، وانما عرف بـ (سلطان) ، فاشتهرت دنانيره بالسلطانيةدون الشاهية وجاء ذكرها فى تواريخ عديدة منها (تاريخ هامر)وفى كتاب (تعريفة النقود المغربية[1]) للمرسل يوسف حنا فعين فيه اسم الدينار بـ (السلطانى) ، لما ضرب فى طرابلس الغرب وتونس والجزائر • وهذ الكتاب منه نسخة فى الخزانة الجزائرية • وفى اليمن ضرب دينار قيل له (دينار سلطانى) ذكره القطب الملكى[2] ، قال : وهو عين الذهب العثمانى ووزنه درهم وقيراطان • وكرر لفظ (ذهب) وأراد به عين ما يراد بـ (آلتون) او دينار وكرر لفظ (دينار ذهباً) فى مواطن كثيرة من كتابه الاعلام بأعلام بيت الله الحرام ، وجاء فيه ايضاً ، (دينار جديد سلطانى) ، ومن هذا نعلم أن (السلطانى) مخفف من (دينار سلطانى)[3] •

هذا وفى الجزائر مصطلحات فى النقود تخالف ما جرت عليه نقود الدولة العثمانية • • وكانت أيام صاحب مسالك الابصار وأيام القلقشندى وتعرف نقود فى مراكش وتلك الانحاء جاء فى صبح الاعشى : أما مثاقيل الذهب (الدنانير) فأوزانها لاتختلف وأما الدراهم فذكر فى « مسالك الابصار » ان معاملاتها درهمان درهم كبير ودرهم صغير والدرهم الكبير قدر ثلث درهم من الدراهم النقرة بمصر والشام والدرهم الصغير على النصف من الدرهم الكبير ويكون قدر سدس من دراهم نقرة بمصر والشام وعند الاطلاق يراد الدرهم الصغير دون الدرهم الكبير • وكل مثقال ذهب عندهم يساوى ستين درهماً كباراً تكون بعشرين درهماً من دراهم النقرة بمصر[4] • • ثم تعرض لاوزانها مما لامحل لذكره •

٥ ـ الاشرفى :

دينار عثمانى من ضرب السلطان سليم فمن بعده من السلاطين ،

---

(١) جاء اسم الكتاب واسم مؤلفه بالضبط فى (تقويم مسكوكات عثمانيه) ص ٤١٩ وفيه خلاصة عنه ••

(٢) قطب الدين هو محمد بن احمد المكى المتوفى سنة ٩٨٨ هـ •

(٣) الاعلام باعلام بيت الله الحرام فى صفحات عديدة منه •

(٤) صبح الاعشى ج ٥ ص ١٧٧ •

وجاءت المدونات عنه قليلة في دائرة المعارف الاسلامية و(دوزى) ، وتكرر ذكره في تاريخ راشد وغيره . وأوضح في (تقويم مسكوكات عثمانية) عنه ان السلطان سليماً حين فتح مصر سميت نقوده بما كان متعارفا قبله ، فقيل لها (الاشرفية) ، وعرفت في المملكة العثمانية بـ (شريفي) ، و(أشرفى) و(شرافى)[١] .

وجاء في الخطط التوفيقية الجديدة ما نصه : « في سنة ٨٢٩ هـ في دولة الاشرف برسباى عقد مجلساً لابطال التعامل بالدنانير البندقية ، فاستحسنوا، وضربت الافلورية الاشرفية . وفي سنة ٨٣١ هـ أخرجت الدنانير الاشرفية ، وأبطل التعامل بالافلورية[٢] » اهـ .

ومن ثم نعلم وجه انتقال التسمية الى النقود العثمانية ، فقد لحق اللفظ تحوير وتحريف في الاستعمال ، وعم اطلاقه حتى على النقود الاجنبية ، فصار يعرف كل دينار بهذا الاسم[٣] . فعرفنا وجه تسميته واصلها ... وشيوعه لم يقتصر على الدولة العثمانية ، وانما عرف بهذا الاسم في ايران ايضا والظاهر انه انتقل اليهم من العثمانيين من طريق الاتصال بهم ...

وفي أيام السلطان مصطفى الثاني (١١٧١ هـ - ١١٧٨ هـ) حصل اصلاح في النقود الذهبية ، واكتسبت اسم (اشرفى جديد) ، أو (شريفى جديد) و(آلتون استنبول) أي (ذهب استنبول) ، بل كان ضربه قبل ذلك ، ويرجع الى سنة ١١٠٦ هـ ، و١١٠٨ هـ ، وضربت في هذه الاثناء الطغراء على الدنانير وكانت قبل ذلك تستعمل في الدراهم والفلوس ، وتسمى عندنا (الطرة) ، وهي علامة سلطانية في الفرامين والبراليغ والنقود ، والطغرائى من يكتبها . ويسميه العثمانيون (طغراكش) .

وعلى كل حال اقتبس الاشرفى من مصر ، ولكن الاشرفى الجديد دخل مصر ، فأضاع اسمه المأخوذ من مصر ، وسمى بـ (زرمحبوب) أي

---

(١) (نقد واعتبار مالى) ج١ ص ٢٠٣ .
(٢) الخطط التوفيقية الجديدة ج ٢٠ ص ٣ .
(٣) تاريخ راشد ج٢ ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(الذهب المحبوب) ، وتيار الالفاظ وشيوعها لا يجارى ، هـــذا • وينقص المضروب باستنبول عن المضروب بمصر وزناً وعياراً •

٦ ـ دنانير اخرى :

ثم حصل تبدل في النقود ، وحدثت تسميات جديدة ، ويهمنا أن نذكر هذه النقود مجملا ، وهذه أشهرها :

(١) زر اسلامبول ، أو جديد استنبول ، ويالديز • ضرب سنة١١٢٨ه بعيار تام •

(٢) زرمحبوب (الذهب المحبوب) • ضرب في التاريخ المذكور ، وعيـــاره (٩٧٠ر٠)[١] • ثم ضرب أيام الســــلطان محمود الاول ، وأعيد الضرب أيام السلطان مصطفى الثالث ، وعبدالحميد الاول وســـليم الثالث ومصطفى الرابع بتفاوت في العيار ، وجاء التفصيـل عنه في كتاب الاستاذ (سودى) المالى المعروف في ديار العثمانيين • ويقال لكل من (جديد استنبول) أو ذهب استنبول الجديد ، و(زر محبوب) باسم آلتون السلطان محمود العتيق كما في تاريخ راشــــد •

(٣) زنجيرلى (ذو الامراس او كما يقول العـوام أبو الزنجيل) • ضرب سنة ١١٢٨ هـ وهو بعيار (٩٧٠ر٠) • وهناك نقد مصرى يقـــال له (زنجيرلى) أيضا •

(٤) فندق أو فندقي • وهذا وزنه درهم وقيراط وحبة ، وبعيار (٩٣٠ر٠) ، دام استعماله من سنة ١٠٩٩ هـ الى سنة ١٢٢٣ هـ بتفـــاوت في العيــار •

(٥) استنبول آلتون (ذهب استنبول) ، وهو (زر محبوب) استنبول مما ضرب أيام السلطان محمود الثانى من ١ ـ ١٢ من سنى حكمه (٨٠٠ر٠) •

---

(١) جاء بلفظ (زر محبوب ذهب) في وقفية عبدالله بك الشـــاوى المؤرخة في ١٥ شعبان سنة ١١٧٣ هـ ٠

(٦) (الرومي العتيق) ، ضرب من سنة ٩ الى ١٣ من حكمه بعيار (٩٥٦ر٠) .

(٧) (الرومي الجديد) ، ضرب من ١٢ - ٢٣ بعيار (٨٠٠ر٠) .

(٨) (عدلى عتيق) ، ضرب من ١٧ - ٣٢ بعيار (٨٣٠ر٠) .

(٩) آلتون دار الخلافة (ذهب دار الخلافة) ، ضرب سنة ١٥ - ١٦ بعيار (٨٣٠ر٠) .

(١٠) (العدلية الجديدة) ، ضرب من سنة ١٨ - ٢٣ بعيار (٧٤٨ر٠).

(١١) خيرية ، ضرب سنة ٢١ - ٢٣ بعيار (٨٧٣ر٠) .

(١٢) يگرميلك محمودية (غازى) ، ضرب سنة ٢٦ - ٣٢ بوزن ٨ قراريط بعيار (٨٣٠ر٠) .

وهذه من رقم ٥ كانت من ضرب السلطان محمود الثانى[١] والمضروب في بغداد جاء تقليداً لها الا انه أنقص عياراً ، وهناك فروق في النقوش ايضاً. وكل مانعلمه عن النقود الذهبية انها كانت ثابتة القيمة ، وان الفضة متبدلة . وفى هذه الحالة ، ومن آثار عديدة نعلم ان الذهب في أيام السلطان سليمان القانونى يعادل ٢ر١١ مِثْلاً من الفضة ، ومضت قيمتــه بنقص الى أيام السلطان عبدالمجيد فصار يساوى ٨ر١٥ مِثْلاً .

وجاء في (كتاب شعراء بغداد وكتابها ص ٩٣) بحث عن الربعيّة من الذهب وما تساويه سنة ١٨٥٥ م نقلا عن (كتاب جونس) الا أنه في هذا المبحث لم يفرق بين النقد الذهبي والنقد الفضي ، والأسعار مختلفة جدا عما جاء في كتاب شعراء بغداد وكتابها ص ٥٦ والغلط في المصطلح قد غير الوضع ، وأوقع في الخطأ ...

هذا ولم يلتفت الى أن (جونس) لا يصلح أن يكون دليلاً للسعر في النقود ، فان ضرب في سنة ١٢٧٢ هـ أو ١٨٥٥ م قد تغير فتبدل المصطلح من وجوه عديدة . فلا وجه للاستفادة من كلام (جونس) للتطبيق على عهـــد

---

(١) (نقد واعتبار مالى) ص ٢٠٧ - ٢١٠ .

الوزير داود باشا بعد ربع قرن من عزله او نحو الثلاثين او الخمس والثلاثين سنة من تاريخ الحادث الذي قصه مؤلف (شعراء بغداد وكتابها) .

وعلى كل حال ان التبدل كان كبيرا في عهد اصلاح النقود ، واذا كان سعر بعضها او بقاء تداولها قد اقتضى ذكرها فلا يعين لنا القيمة كما ان المصطلح اختلف كثيرا فلا يقبل بوجه ان يكون ربع الذهب أو الغازي اذا سميناه ربعية قد بلغ ثلاثة قروش ، وفي هذه الحالة وجب أن نؤكد صرف النص عن الربعية للشامي او الربع الرومي بدليل تاريخي ، ونقل صحيح ...

ففي ابتداء جلوس السلطان عبدالمجيد سنة ١٢٥٥ هـ ضرب دينار يسمى (ممدوحية) يشبه الغازي المعروف بـ (يكرميلك محمودية) بوزن ٧٫٧٥٠ أو ٨ قراريط وبعيار ٠٫٨٣٠ وضربت بعض اجزائه ، ونصفية تشبه (زر محبوب) ، وكثر الغش في هذه وفي النقود القديمة والاجنبية ، فعزمت الدولة على تنظيم أمر النقود واصلاح الضرب .

وهنا نشير الى أن هذه النقود لم تؤثر في أوزانها وعيارها على النقود العراقية الا قليلا ، وكذا حافظت على اسمائها نوعا حتى أيام السلطان مراد الرابع فمن بعده من السلاطين مما يدل على ضعف العلاقة الاقتصادية بالعراق ، ولم تشع نقود العثمانيين وتتغلب تماما في استعمالها واسمائها الا في وقت متأخر ، وزاد ذلك النفوذ أيام السلطان محمود الثاني ومن قبله بمدة يسيرة ، فكان التقليد للنقود العثمانية اكبر الى ان الغي الضرب في بغداد ، ومن ثم انتشرت نقود الدولة ، وحلت محل النقود العراقية .

النقود الفضية(١) :

من أقدم ما ضرب من نقود الدولة ، وقد تردد ذكرها في وثائق عديدة من تواريخ وفرامين ووقفيات ، وشاعت عندنا ، وأثرت في نقودنا وقبل الخوض في اصلاح النقود لزم التعرض لها :

---

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد ٥ ص ٤٧٣ .

(١) الآقجـــة :

نقد مستعمل من أيام المغول في القرن السابع الهجري وجاء ذكره في جامع التواريخ ج٢ فلم يكن من وضع العثمانيين وان كان تاريخ ضربه عندهم معروفاً • ويعزى ضربها للسلطان اورخان سنة ٧٢٩ هـ ، ودام الاتصال بها الى آخر أيام هذه الدولة ، ومعناها النقود الضاربة الى البياض[١] ويقال لها (اقچه عثماني) • وشاعت في البلاد العربية بلفظ (عثماني)[٢] اي الدرهم العثماني كما عرف الدرهم البغدادي بـ (البغدادي) • وعرفت ببغداد باسمها (اقچة) ايضا ، وفي اليمن قيل لها (بقچة) وهي مخفف (براقچه) وكانت بوزن ربع المثقال (٦ قراريط ، والمثقال عندهم درهم ونصف الدرهم أي ٢٤ قيراطاً) • وتأثر هذا النقد بالنقود المغولية أكثر من التأثر بالنقود السلجوقية التي كان درهمها ١٤ قيراطاً •

والآقچة من ضرب العثمانيين وكانت تسمى بـ (الشاهي) كما أن ما يقابله من ضرب ايران يسمى بـ (الشاهي) أيضاً ويعرف بالعباسي أيام الشاه عباس الكبير ، ولكنه عند الايرانيين بوزن مثقال أو دينار بوزن درهم •

وفي أواخر القرن الحادي عشر ظهرت نقود جديدة زاحمتها ،

---

(١) لما كانت الآقجة غير تامة الوزن في الدرهم صح أن يقال انها تؤدي معني دريهم ولفظة (جه) بالجيم الفارسية لا تعني التصغير عند العثمانيين وانما تفيد النسبة الا انها اذا اتصلت بأهجية خفيفة استعملت بلفظ (جه) وفي الاهجية المفخمة الثقيلة تستعمل بجيم فارسية (جه) •

(٢) آصف نامه (قانون بني عثمان) ص ١٥ وهذه نشرها الاستاذ لويس شيخو اليسوعي سنة ١٩١١ م في بيروت نقلا عن مجلة المشرق • وكذا جاء في كتب كثيرة منها (الاعلام باعلام بيت الله الحرام) للقطب المكي ••• الا انني رأيت وقفيات موصلية تذكر القرش العثماني وتقول احيانا (عثمانياً) دون ذكر القرش او الغرش • كما في وقفية مسجد (السراجخانه) وغيره مما كان بعد الالف ومائتين أو قبلهما • والملحوظ ان (آقجه عثماني) دعا أن تسمى بالعثماني أو الدرهم العثماني ، وتذكر باسمها واما القرش فهذا شاع بعد ذلك وصار يفرق بينه وبين القرش الاجنبي فيقال القرش العثماني ، ولكنه شاع بالقرش او القروش •••

وانقطعت عن الضرب سنة ١٢٣٤ هـ ولم تعــد تذكر الا للدلالة على مطلق النقد أو على ثلث البارة المعروفة اطلاقاً اعتبارياً •

وفي صفحات عديدة من التواريخ تعينت المقابلات في السعر ، الا أن النقود الفضية بصورة عامة كانت تعدل (١ر٠) من النقود الذهبية ، وما زالت تتناقص قيمة الفضة حتى بلغت الوحدة الذهبية (١٥ر٥) مثلاً من الفضة • والآقجة تبعت هذه النسبة تقريباً ، لان القيمة الحقيقية تختلف عن السعر كما انها لم تكن تامة العيار ، جاء في قاموس الرياضيات ما ترجمته :

«الآقجة أول من ضربها السلطان (اورخان) سنة ٧٢٩ هـ في بروسة• وهي نقد فضي • واللفظة تركية تعني السكة البيضاء • وعلى ما حققه المرحوم علي غالب بك آل أدهم باشا أنها أول ما سميت بـ (اقچه عثماني) ووزنهـا ربع مثقال أي ستة قراريط أو ١٥٤ر١ غراماً • وكانت بعيار ٩٠ر٠ واستمرت على وزنها الاصلي الى أيام السلطان محمد الفاتح وعيارها حافظت عليه الى أيام السلطان بايزيد الثاني • ثم حدثت تحولات في وزنها وعيارهـا لمرار عديدة • وهكذا يقال في تحول حجمها وقطرها • وان القيمة الحقيقيــة للدرهم من الفضة تساوي ٢¾ من الآقچة العثمانية وتعادل الاقچة القديمة على مايظهر قرشــاً من الفضة • وكانت الآقچة متحولة فاســتقرت على أن القرش يساوي ٤٠ بارة والبارة ٣ آقچات ، والملحوظ ان الآقچة قديمــاً كانت أصل النقود واجزاؤها يقال لها (مانغر) ، وهذا له أضعاف وأجزاء في حجوم مختلفة • ثم ضربت نقود فضية وذهبية متنوعة(١) ••• » اهـ • ولكن في الوقف ورواتب ذوي الجهات مما تعين بشرط الواقف ••• اعتبرت ربع مثقال أي ٦١٨ر٤ غراما ، فحافظت على الاصل في حين أن تناقصها في الوزن والعيار مضى باطراد ، فكان عيارها ووزنها مختلفين جدا ، وكانت الضرائب وخاص الســلطان ، والزعامة والتيمار والاعشار والجزية تجبى بحساب الآقچات •

---

(١) قاموس رياضيات بالتركيــة ، تألف الاســتاذ صالح زكي ج١ ص ٧٦ طبعة استنبول •

جاء فى تاريخ الغرابى :

« كان الدرهم العثمانى فى ذلك اليوم ربع الدرهم الشرعى على ما نقله المولى خواجة زادة حيث قال : لما ضربت السكة العثمانية باشارة علاءالدين باشا أخي السلطان (اورخان) جعل الدرهم العثمانى ربع الدرهم الشرعي[١] ... » اهـ .

(٢) المحمديات :

من اضعاف الآقچه . ضربت فى أيام السلطان محمد الفاتح وهى بوزن عشر آقچات ، واتخذت مقياس الوزن أحيانا كالعباسيات . وجاء ذكر المحمديات فى أيام والى البصرة (علي باشا) الذى باع البلدة بدراهم معدودة سنة ١٠٠٥ هـ - ١٥٩٦ م ، لم يستطع ان يقوم بارزاق الجند وأقواتهم فأعطاها الى أفراسياب أو باعها له بمبلغ ثمانية أكياس رومية . وكان الكيس ثلاثة آلاف (محمدية) و(المحمدية) عشر آقچات وكانت ضربت لاول مرة أيام السلطان محمد الثانى المعروف بالفاتح وعرفت بالنسبة اليه[٢] .

وهذا لا يمنع أن تضرب متوالياً من السلاطين بعده بهذا الاسم وبهذا المقياس . ولم تكن مقصورة على ايام دولته وحدها كما يتوهم البعض . فان المجيدى النقد المعروف فى ايامنا من ضرب السلطان عبدالمجيد فى الاصل ، وشاع ماكان ضرب على قياسه سواء كان ايام السلطان عبد العزيز او السلطان عبدالحميد او السلطان محمد رشاد الخامس .

ولايصح بوجه نسبة (المحمدية) الى السلطان محمد الثالث الذى ولى السلطنة في جمادي الاولى سنة ١٠٠٣ هـ دون السلطان محمد الفاتح . فان أصل التسمية كانت له حتى انه لو كانت ضربت محمديات فى أيامه فهى

---

(١) تاريخ الغرابى فى حوادث سنة ٧٦٣ هـ مخطوطتى . وهذا النص غير صحيح ، والصواب ما جاء فى قاموس الرياضيات .

(٢) تاريخ العراق بين احتلالين ج٤ ص ١٣٩ الاصل والهامش .

بالنسبة الى محمد الفاتح معروفة . وهكذا اذا كانت من ضرب السلطان سليمان أو سليم . فلم يتغير اسمها فى حين انه تحتاج التسمية باسم محمد الثالث الاخير الى نص يعرف به . والتخمين او التوهم لا محل له .

ويهمنى أن أعين وضع الكيس فى مصطلح النقود لئلا يشتبه فيه الامر بالنظر لاختلاف حالات النقود . وبذلك يتعين لنا مقداره بالنظر للمحمديات فيكون خمسة عشر ألف مثقال من الفضة ، فصار خمسمائة قرش ... وذلك لان المحمدية عشر آقچات فيكون المجموع ثلاثين ألفا من الاقچات ، وان الآقچة نصف مثقال فيبلغ العدد خمسة عشر ألف مثقال . وبهذا توضح المعنى لذلك العهد . وزال اللبس عنه . وهكذا الخمسمائة قرش معروفة ، ولكن الايام القديمة يختلف القرش فيها عما فى هذه الايام ... ومثله الكيس ...

وملخص ما هنالك انها كانت سنة ٧٢٩ هـ بوزن ٦ قراريط أى ربع مثقال ، وعيار ٩ر٠ ، فهبطت فى سنة ١٢٣٤ هـ الى وزن ٥ر٠ قيراط وعيار ٤٦ر٠ . ثم زالت من البين وصارت اسمية .

والقائمة التالية فى وزن الآقچة وعيارها اعتبارا من تاريخ ضربها سنة ٧٢٩ هـ :

سنة ٨٤٨ هـ بوزن ٦ قراريط وعيار ٩/٧ .
سنة ٨٨٦ هـ بوزن ٥ قراريط وعيار ٩/٧ .
سنة ٩١٨هـ بوزن ٤ قراريط وعيار ٨٥/١ .
سنة ٩٧٤ هـ بوزن ٥/٣ قراريط وعيار ٨٥/١ .
سنة ٩٩٢ هـ بوزن ٢٥/٣ قراريط وعيار ٨٥/١ .
سنة ١٠٠٩ هـ بوزن ٣ قراريط وعيار ٨٥/١ .
سنة ١٠١٢ هـ بوزن قيراطين وعيار ٨٥/١ .
سنة ١٠٣٢ هـ بوزن قيراط ونصف وعيار ٨٠/٠ .
سنة ١٠٥٨ هـ بوزن قيراط وربع وعيار ٧٥/٠ .

سنة ١١١٥ هـ بوزن قيراط وثلاثة أرباع وعيار ٧٠/٠

سنة ١١٧٥ هـ بوزن قيراط واحـد وعيار ٦٨/٠ ٠

سنة ١١٧٨ هـ بوزن قيراط واحد وعيار ٦٠/٠ ٠

سنة ١٢٠٣ هـ بوزن ٧٥/٠ من القيراط وعيار ٤٦/٠ ٠

سنة ١٢٣٤ هـ بوزن نصف قيراط وعيـار ٤٦/٠ ٠

هذه القائمة منقولة عن كتاب (نقد واعتبار مالى) وعن (تقويم مسكوكات عثمانية) وهناك ما يقابلها من (البارة) وتسعيرها ومنه نعلم مقدار ما هنالك من أسعار ومقادير ٠٠ ومن هذه القائمة نقطع بأن اختلاف السعر بالنظر للسنين تابع لتفاوت الوزن والعيار ٠٠

(٣) **هشـــتي :**

ومن النقود المستعملة عند العثمانيين في أوائل فتح بغداد وما بعد ذلك بمدة قليلة اى الى حدود الالف الهجري ٠ وردت فى كتب قوانين الدولة وفى بعض الفرامين لما يخص العراق ٠ ويراد بها ثمن الآقجة لانهـا جاءت مقرونة بها فيقال كذا آقجات وكذا هشتيات عند الكلام على التعريفة الكمركية في فرمان مؤرخ سنة ٩٥٩ هـ وآخر فى سنة ٩٨٢ هـ ولا شك ان اللفظـــة ايرانية ٠ فشاعت عند العثمانيين ثم أهملت ٠ ولكن لا يزال أثرها باقيا ٠ فمن الضرورى الاشارة اليها للمعرفة والتعرف ليزول الاشكال عن نقد استعمل فى وقت ٠٠٠

(٤) **البـــارة :**

اختلت مالية الدولة فحاولت الحكومة محاولات عديدة للخروج من الاضطراب المالى ومن شيوع النقود الاجنبية ، ولكنها لم تستطع ان تتخـــذ تدبيراً ناجعاً ٠ فقد جاء فى حوادث سنة ١٠٣٥ هـ ان محمد باشـا الكرجى بذل سعيا بليغا فى تجديد النقود ، فضرب نقدا يزيد قليلا عن خمسة قراريط ، وهذا النقد سماه الرحالة (تافرنية) بـ (البارة) وورد ذكره فى وقائع سنة

١٠٤٥ هـ ، وان البارة الواحــــدة صرفت بآقجتين[١] • وفي مصر كانت بسعر ٤ آقجات وتغلبت قيمتها في الدولة بـ ٣ آقجات ، الا انهـــا لم تقف عند وزن وعيـــار •

وأصل البارة مأخوذة من اللغة الايرانية وتعني (قطعة) ، فاستعملت في النقد المعلوم ، وعمت أخيراً كل نقـــد وتعتبر ١/٤٠ من القرش ، ولازمت الاتصال بالقرش في كافة أدوارها الا قليلا • وفي أيامنا الاخيرة لم يعرف نقد بلفظ بارة ، وانما عرفت أضعافها ذوات ٥ بارات و١٠ بارات و٢٠ بارة و٤٠ بارة ، ويطلق على هـــــذه الاخيرة (القرش) ايضا • ضربت في أول الامر بوزن ٥ر٥ قراريط ، ثم اختلفت وزنا وعيـــارا حتى بلغت في أيام السلطان محمود ٥ر٠ من القيراط ، وبلغ عيارها ٤٦ر٠ ، ثم صارت البارة في عهدنا ١/٤٠ من القرش •

وقد أورد الاستاذ يعقوب سركيس نصاً في سنة ٩٩٢ هـ ـــ ١٥٨٣م يتضمن ان أهل النجف يشـــترون قربة الماء بخمس بارات أو ســـت[٢] ، مما يعين أنها كانت قبل ذلك •

(٥) القــرش :

عزمت الدولة أن تستغني عن النقود الاجنبية الشائعة بكثرة أمثال :

(أ) الطالر ، نقد نمسوي راج رواجاً كبيراً في الجزيرة العربية ، ضربته لاول مرة الامبراطورة (ماريا تريزا) سنة ١٧٥١ م • ولاهميته أفرد له الاستاذ (فيشل) كتابا بالفرنسية •

(ب) الايكو ، الكلمة من اللاتينية معناها المجنّ وأطلقت على نقـد قديم ضرب من الفضة •

(ج) الريال ، نقد اسباني كانت قيمته نحو ٢٥ سنتيماً على ما جاء في معلمة (لاروس) •

(د) القرش الاســـدي •

---

(١) تاريخ نعيما ج ٣ ص ٢٣٩ •
(٢) مجلة المجمع العلمي العراقي ج١ ص ٢٥٧ •

رأيت ذكره في وثيقة بيع شرعية مؤرخة سنة ١١١٠ هـ . وكان قد جرى التعامل بدل خمسين قرشا أسديا أيام القاضي محمد المولى خلافة بغداد . وهذه الوثيقة تشير الى انه كان مستعملا في هذا التاريخ متعاملا به . ويفرق عن القرش الذي ضربته الدولة بما يسمى بـ (القرش الرومي) . ويطلق على ما ضرب وسمي بالقرش الجديد . وراج استعماله . وسمي المضروب أيام السلطان عبدالحميد الاول بـ (الشامي) .

كان من جملة التدابير ضرب (القرش) ، وقد وجد المضروب منه لسنة ١٠٩٩ هـ ؛ وفي سنة ١١٠٨ هـ ، أمر بالغاء النقود الاجنبية والقديمة ، واحلال القرش الجديد[1] . وكان أول ضربه بوزن ٦ دراهم ، ثم ضرب أيام السلطان أحمد بوزن ٨ دراهم وعيار ٦٠ر٠ ، وفي عهد السلطان مصطفى الثالث بلغ وزنه ٦ر٢٥ وايام السلطان عبدالحميد الاول بوزن ٥ر٥ وبعيار ٤٧ر٠ ، وفي زمن سليم الثالث بوزن ٤ر٢٥ ، وفي زمن مصطفى الرابع بوزن ٤ دراهم . وفي أيام السلطان محمود تنوع ضربه حتى بلغ درهما واحدا وعيار ١٧ر٠ وهو المعروف بالتمليك ويساوي ٢٠ بارة ، ثم أطلق على القرش الرائج ، وصار القمري ضعفه . ولا تزال بقايا هذه النقود معروفة بهذه الاسماء .

والقرش الرائج يسمى بـ (المحمودي) نسبة الى السلطان محمود ويجمع على (محاميد) . وجاء في وثيقة شرعية مؤرخة سنة ١٢٢٨ هـ ان (القرش الرومي) الرائج يعدل تسع محاميد ، ففي هذه السنة تعين سعر النقدين في حجة بيع بمبلغ (٣٣٠٠) قرش محمودي .

والعثمانيون يقولون (غروش) وشاع في مصر والشام[2] بلفظ (قرش) ، وعندنا عرف بقرش وغرش ، ويسمى القرش الصحيح (الصاغ) لما يساوي ٤٠ بارة والقرش الرائج لما يساوي ١٠ بارات وهو التمليك ، وشاع في الدولة باعتباره نقدا أجنبيا . والقرش الاحمر من ذهب ، والقرش مجردا عن الوصف يراد

---

(١) تاريخ راشد ج٢ ص ٣٩٣ .
(٢) رد المحتار : مبحث الزكاة .

به النقد الفضي من ضرب العثمانيين وأول ما اســـتعمل القرش الاحمر في الدولة العثمانية سنة ٧٩٥ هـ والقرش من الفضة استعمل في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي • وان ملك فرنسة (سان لويس) أصلح النقود الفضية وشاعت وتداولت في بوهيمية (بلاد الجيك) وبولندة والمجر ، ثم في انكلترا • والممالك التي قبلت هذه النقود (غروسوس) حافظت على اسمها ولم تغير الا قليلا • ففي ايطالية قيل (غروســـو) ، وفي المجـر (غاراش) ، وفي الالمـان (غروشن) والعثمانيون ، راعوا لفظه من طريق من اتصل بهم فقالوا (غروش)• والقرش الاســـود من النقود الاجنبية الشائعة في بلاد العثمـانيين ، ذكره الرحـالة (تافرنيـة) وليس من الصواب أن يعـزى دخـوله الى حـروب الصليبين في فلسطين والشام من جهة ان العثمانيين عرفوه قبـل أن يستولي العثمانيون على تلك الاقطار •

وذكر القرش الاستاذ « دوزي » وأفردت له دائرة المعارف الاسلامية بحثا مسهبا •

(٦) **الزلطـــه :**

ويقال لها في التركية زولته وظولته وزولوطه وذولته ، وتعرف عندنا بـ (زلطه)[١] • وهذا النقد حل محل القرش القديم ، فاتخذ من (القرش الاسدي) • وهو مأخوذ من الصقلبية وتعني القرش • وفي بولندة شـاعت الزلطة الجرمنية والقرش الاحمر أي الدينار ، وعندنا يراد بها ثلاثة أرباع القرش ، وذكرت في الفرامين ووردت في التواريخ • ضربت سنة ١١٠٦ هـ بوزن ٧٥ر٠ من القرش ، وفي سنة ١١٣١هـ جرى تنظيم النقود فتكونت ١٦ زلطه من خليط ٦٠ درهما من فضة و٤٠ من نحاس ، واعتبرت ٧٥ر٠ من

---

(١) وردت بلفظ (صورتي) أيضـا وذكرت في مجـلة أمور البلدية ج١ ص ٣٦٦ الا أن الناشر اضطرب في معرفتها ولو كان عرف نقود ذلك الزمن لما تردد لحظة • وجاءت في قوانين آل عثمان أيضا بهذا اللفظ كما جاء في الالفاظ المذكورة اعلاه فلم يبق ريب • وجاء ذكرها في وثائق عديدة منها الوقفية المؤرخة في٢ شعبان سنة ١١٧٣هـ لعبدالله بك الشاوي•ومنها نعلم ان هذا النقد كان شائعا ومعروفا في بغداد •

القرش وساوت ٣٠ پارة وجعلت بوزن ٥ر٦ من الدراهم • وضربت نصفياتها أيضا ، فلازمت القرش واتصلت به في العيار والوزن • وفي سنة ١١٧١ هـ - ١١٨٧ هـ تناقص ذلك الى الربع • وهكذا طرأ عليها ما طرأ على القرش الى أن صدر الفرمان باصلاح النقود وأصلحت سنة ١٢٥٩هـ وكان آخر العهد بها ان استمر رواجها الى سنة ١٢٦٣هـ وجاء تسعيرها في سالنامه هذه السنة•

ويهمنا الاشارة هنا الى ان نقود بغداد تأثرت بالنقود العثمانية المذكورة ، ونشأت تسميتها وضربها على نمطها ، ومر ذكر بعضها[١] •

وهذا النقد بلغت قيمته بالنظر للنقود الجديدة والقديمة أنه يساوي ثلاثين پاره أي ثلاثة ارباع القرش • وفي (سياحتنامه حدود) جاء البحث في النقود العراقية ، فبين أن الزولته تساوي ٢٠ أو ١٨ پارة[٢] • ولا شك انه يريد نقد بغداد وتعامله • ولا يبعد أن تكون قيمته ما ذكر • وجاء في اعلام شرعي في بغداد مؤرخ في ٣ صفر سنة ١٢١٦هـ يخص وقف عادلة خاتون جاء فيه ان الزلطه تساوي نصف قرش فعد ٣٠٠ زلطه بمائة وخمسين قرشا • وهذا تسعير غريب لم نجد له ذكرا الا في الوقائع المذكورة وفي (سياحتنامه حدود) بالوجة المذكور أعلاه • ومن هذا الاعلام عرفنا مبدأ التحول في قيمة الزلطه في بغداد ويبين عن المضروب في بغداد منها ودام التناقص في السعر حتى ١٨ أو ٢٠ پاره بسعر الزلطه •

(٧) **الشـــامي :**

أصله من ضرب السلطان عبدالحميد الاول (١١٨٧ هـ - ١٢٠٣ هـ) وكان يسمى بالقرش الحميدي ، وبالقرش ، ويعرف بـ (الرومي) أو (القرش

---

(١) رسالة (التتن والقهوة في العراق) للاستاذ يعقوب سركيس ص ٢٥ وما يليها •

(٢) (سياحتنامه حدود) مخطوطتي ص ٢٢٠ •

الرومي)[١] ، وربعه بـ (ربع رومي)[٢] . وشاع في المنتفق وانحاء البصرة آخرين قبله ، وعرف عندنا بـ(الشامي) ، وكان بوزن خمسة دراهم وبعض القراريط ، فأطلق في الاستعمال على مايساوي ٨ قروش صحيحة كما جاء تسعيرها في تقرير درويش باشا ، فقد علمنا أن الرسوم كانت تؤخذ سنويا من مقاطعتي بيات ودهليران ثمانية آلاف قرش البالغة ألف شامي[٣] . وانه من ضرب السلطان عبدالحميد الاول ، الا ان سعره لم يبق على حاله ، بل حصل تبدل ، ذكرته جريدة الزوراء في تعيين أسعاره لمختلف الايام وبعد ذلك اكتسب وضعاً معيناً ، وسعراً اعتبارياً لا يتغير ، ولا يتبدل الى أن زال من البين ، وفي البصرة بقي التعامل بسعره اسمياً . (والربعية[٤]) تساوي ثلاثة قروش وهي من فضة وأصلها الشامي أو القرش الرومي ، والربعية في ذلك التاريخ تعينت قيمتها ...

وذكرنا أنه لم يبق الشامي على هذا السعر وانما تغير كما يفهم من أخبار الزوراء وغيرها كتقرير درويش باشا والنقود الفضية تابعة لسعرها الحقيقي ومكانة الفضة في الاسواق ...

نعم يصح ان نسمي الربعية الذهبية بهذا الاسم ولكن القرائن تفرق

---

(١) جاء ذكر القرش الرومي قبل هذا التاريخ ، ويسمى بهذا الاسم ، وشاع عندنا كما نطقت وقفية عبدالله بك الشاوي المؤرخة في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١١٧٧ هـ مما لا يدع ريبا في وجوده قبل التاريخ المذكور أعلاه . ولعل الشامي هو القرش الحميدي خاصة وهو من نوع القرش الرومي المذكور ، ورأيت القرش الرومي مذكورا في وثيقة مؤرخة سنة ١١٨٠ هـ . فلم يكن من ضرب السلطان عبدالحميد الاول وحده ، وانما هو من ضرب بلاد الروم للتفريق بينه وبين ما هو من ضرب بغداد ، أو غيرها . وقد بينت تاريخ ضرب القرش الجديد ويسمى بالرومي للتفريق عن القرش الاسدي . وهو معروف قديما .

(٢) هذه الربعية فضية ومن الخطأ البين أن نعد الربعية هذه نقدا ذهبيا واما الذهب فأصله بقيمة عشرين قرشا ، فلا يعرف ذهب الا بهذه القيمة قطعا ، وأما (ربع رومي) أو ربع شامي فهي نقد فضي يساوي ربع القرش الرومي .

(٣) (سياحتنامهٔ حدود) ص ٢٢٠ .

(٤) شعراء بغداد وكتابها ص ٥٦ .

بينهما وأن ما نقله الأستاذ الكرملي[١] عن كتاب (جونس) يعين أن قيمة كل واحد يختلف عن الآخر ولم يبلغ ربع الذهب والغازي ثلاثة قروش وانما كان ذلك في ربع الرومي • ومن الضروري تثبيت المصطلح وان يفرق بين (ربع مجيدي) ، وأم أربعة وما ماثل •

وفي البصرة كان الى قبيل حرب سنة ١٩١٤م يعتبر سعر الليرة العثمانية ١٢ شامياً كما علمت ذلك من المرحوم الاستاذ السيد سليمان فيضي ومن غيره أيضا ، الا انه لم يعرف نقد متداول بهذا الاسم • ومن ثم علمنا أصله ، وانه من ضرب استنبول ، وشاع من طريق الشام ، فلم يبق ريب في أمره[٢] ، وهو من النقود الشائعة عندهم •

والقرش الرومي هو الشامي ويقال له (قرش عين) واما السليمي فهو من ضرب السلطان سليم الثالث[٣] وقد شاع عندنا ، وتنقص قيمته عن القرش الرومي • فكل ١٠٠ من القرش الرومي أو القرش العين يساوي ١٣٥ سليميا • ويسمى القرش العين بالحميدي نسبة الى عبدالحميد الاول كما أن السليمي نسبة الى سليم الثالث •

(٨) **الفواري :**

من النقود التي كانت شائعة في انحاء البصرة والمنتفق ، وجاء ذكره في « سياحتنامه حدود » ، وضبطه بفتح الفاء والواو وكسر الراء • قال • وهو بسعر عشرة شاميات ، ولا يعتبر في المعاملات غيره وغير الشامي من النقود عندهم[٤] • ولا شك انه محرف من (فلوري) وهو الاشبه بالصواب •

---

(١) شعراء بغداد وكتابها ص ٩٢ •

(٢) (تقويم مسكوكات عثمانيه) ص ٣٣٦ ، وتقرير درويش باشا ص ١٧ ، و (سياحتنامه حدود) ص ٦ •

(٣) شاع السليمي نسبة اليه كما كان يعرف (الحميدي) في اطلاقه على القرش الرومي المضروب في أيامه و (المحمودي) المضروب في عهد السلطان محمود ويختلف سعر كل واحد بالنظر لاختلاف وزنه وعياره • وكل واحد منها الى أيام السلطان محمود يقال له القرش الرومي • وفي أيامه تبدل تبدلا زائدا فصار يعرف باسمه (محمودي) وجمعه (محاميد) •

(٤) (سياحتنامه حدود) ص ٦ •

وورد ذكر الفوارى فى كتاب (العقد المنير فى تحقيق ما يتعلق بالدراهم والدنانير) للعالم الفاضل السيد موسى المازندرانى ، قال : « نقد عراقى نسبة الى أرض فوار بقرب الرميثة ، وكان منزل آل فتلة . وكان يساوى وركتين [١] » اهـ .

ولم يعرف نقد من ضرب تلك الجهات ، ولعله أطلق مؤخراً على ما يساوى وركتين أى قرشين رائجين ، (متليكين) ، الا ان التفاوت كبير جداً . وجاء النص التاريخى فى تعيين قيمته المتداولة بوقتها ، فلا يعوّل على المسموع .

(٩) الجرخى :

فى الاصل نصف (البيشلك) المضروب أيام السلطان محمود الثانى . وعلى مثاله ضرب داود باشا نقداً باسم (جرخى) وشاع كذلك ، ويسمى عندنا مؤخراً بلفظ (أبو عشرة) أبو عشرة قروش رائجة ، لكن هذا من ضرب استنبول وذاك من ضرب (بغداد) وبقى اسمه الاعتبارى وان زال شخصه . وجاء فى (سياحتنامهٔ حدود) ان الجرخى هو البشلك ويروج فى خمسة قروش الا أن الجرخى يتداول بمبلغ ٩٢٫٥ پارة أورد ذلك بمناسبة العبور من جسر المسيب وما يؤخذ على ذلك من رسوم، ولم يختلف عن البيشلك الا انه تناقص فصار بسعر نصفه والا فهو فى الاصل بسعر خمسة قروش [٢] .

(١٠) الربية الصغيرة :

جاء ذكرها فى وقفية عبدالله بك الشاوى . ولا شك انها هندية شائعة ، أو متأثرة بالنقود الهندية ..

---

(١) العقد المنير فى تحقيق ما يتعلق بالدراهم والدنانير ص ١٨٥ ، طبع فى المطبعة العلمية فى النجف سنة ١٣٦٠ هـ — ١٩٤٢ م وفيه مطالب تتعلق بأحكام الزكاة والدية من الفقه الجعفرى الا انه أهمل الكثير من النقود العراقية والنقود الايرانية ، وفاته ما فات الاستاذ الكرملى فيما لخصه من كتابه (النقود العربية) . وفيه ذكر عدة مراجع فى النقود تستحق الالتفات ، ولا يخلو من فوائد مهمة ومباحث نافعة فى النقود .

(٢) (سياحتنامهٔ حدود) ص ١١٨ و١٩١ و١٩٢ .

والحاصل لا محل للاطالة في النقود القديمة ، ومنها ما هو معروف من اضعاف القرش الصحيح مثل البيشلغ (البيشلك) والجرخي والمدوحي ، أو أجزائه مثل المتليك أي القرش الرائج وهو المسمى في بعض الانحاء بـ (الوركة) أي الورقة ، واضعاف المتليك مثل القمري (بفتح القاف والميم). وأم أربعة (أربعة قروش رائجة) ، وام ثمانية ضعفها ، وأبو عشرة (عشرة متاليك) ، وأبو خمسة ، وأبو عشرين وهو (البيشلغ) ويقال له عند البدو (گمرى) بضم الكاف الفارسية وسكون الميم . وهكذا يقال عن بعض أسمائها الشائعة بالتركية .

٨ ـ الفلوس (النقود النحاسية) :

وأما الفلوس فلا تنكر علاقتها بالنقود الفضية ، وشاع ذكرها فلا ينبغي أن نهمل أمرها والفلس معروف عندنا وعند العثمانيين واحياناً يسمى (مانقر) أو (مانغر) وهو لفظ تركي والمقصود واحد . وأصل اللفظة مغولية وتعني النقد ولفظها عندهم (مونكون) ، فتصرف بها العثمانيون . وتكونت في أيام اورخان أو مراد الاول وتطلق على الفلوس او النقود النحاسية . وتعد بعض أجزاء الآقچة ، وفي (تاريخ السلاحدار) ورد ذكرها .

وجاء في تاريخ راشد ما ترجمته :

في سنة ١٠٩٩ هـ صدر الفرمان في ضرب نقد نحاسي يقال له (منقر) لدفع غائلة الضائقة المالية ، فاتخذ لهذه المهمة دار ضرب خاصة . وهذا تدبير وقتي الى أن تزول هذه الازمة المالية . وقد أشير الى أن بعض الحالات أمثال هذه كانت تقع أيام السلاطين السابقين . فهي تدبير عاجل . أرادوا أن تكون أوقية النحاس الخالص ثمانمائة منقر . وكل اثنتين منها تساوي آقچة واحدة . هذا ما اقتضاه الفرمان . ولتسهيل أمر الضرب قد اتخذت دواليب لقطعها ، وأعد لها محل في (طوشان طاشي) باستنبول فصارت تدعى (دار ضرب المنقر)[١] . و(المانغر) على ما جاء في (تاريخ احمد

---

(١) تاريخ راشد ج ٢ ص ٥٢ .

راسم)[١] ، بعد مدة أي من أيام السلطان مصطفى الثاني وما بعده ضربت نقود نحاسية أطلق عليها (قزل مانغر) أي الفلوس الحمراء ، وعندنا الفلس الأحمر معروف من ذلك التاريخ وفي أواسط القرن الثاني عشر ترك استعمال (المانغر) ، وصار يطلق عليها (باقر بارة) أي الفلوس النحاسية ، (البارة النحاسية) وفي عدادها النقود (النيكلية) • وفي الحرب العامة الاولى رأينا عسكر الاناضول من الجند العثماني يطلقون (مانغر) على (النقود) بوجه عام • واللفظ متداول فيما بينهم •

ومن النقود الشائعة في الاحساء ونجد :

ما يسمى بـ (الطويلة) • ويقال لها بالافرنجية (LARIN) هو نقد معدني • ذو علاقة بالنقد المسمى (درازدهكاني) ص ٣٤ من هذا الكتاب • وقد بطل استعماله •

والملحوظ هنا انه وجد في البصرة نقد نحاسي (فلس) عليه تصوير (نخلة) ، ولا توجد عليه كتابة • والظاهر انه كان من نقود آل أفراسياب ، فقد جاءت النصوص التاريخية انهم ضربوا النقود ، ولم نعثر على شيء منها ، كما ان للمشعشعين بعض النقود المضروبة • والنقد الذي عليه نخلة سمعنا أنه لدى آل باش أعيان •

النقود العثمانية في عهد الاصلاح[٢]

في هذا العهد كانت تضرب النقود في دار السلطنة ، ويبتدىء عهد الاصلاح من سنة ١٢٦٠ هـ - ١٨٤٤ م الى ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م • وقبل هذا التاريخ ضربت (نقود) و (أوراق نقدية) أيام السلطان عبدالمجيد ، وبحثنا يتناول الامرين ، ببيان ما ضرب حتى آخر هذا العهد •

---

(١) تاريخ احمد راسم ج١ ص ٥٣٠ •

(٢) مجلة غرفة التجارة ج ٥ ص ٥٩٤ •

١٥٥

الاوراق النقدية

ان التسمية بـ (الاوراق النقدية) شاعت حديثاً ، وكانت تسمى (القوائم النقدية المعتبرة) ، وسبق أن تكلمت على (الجاو) ، و(البالش) وهما من نوع هذه الاوراق ، وكانت معروفة عند المغول الا ان الصين سبقت المغول فى استعمالها ، وكان الخليفة عمر (رض) استعمل الجلد بدل النقود لضرورة اقتضتها الحروب والفتوح •

وهكذا فعلت الدول القديمة فى أيام ضرورتها الحربية وضائقاتها المالية ، فركنت الى مثل هذه التجارب ، فقد ضرب اليونان نقوداً من حديد عليها سمة خاصة ، فزاد مقررها عن أصل قيمتها نحو ٣٠ أو ٤٠ ضعفاً ، وخول حاملها أن يرجع بها الى الدولة بعد الحرب •

وأهل (قرطاجنة) كتبوا على بعض الجلود وجعلوا لها قيمة اعتبارية • وفي روما كانت تغش النقود للاستفادة من الفرق ، وهكذا فعلت الدول الاخرى في غش النقود لدفع الازمات المالية •

أما الدول الغربية الحاضرة فأول من استعمل الاوراق النقدية منها دولة السويد(١) سنة ١٦٦١ م ، ثم الانكليز سنة ١٦٩٠ م ، ثم انتشرت فى فرنسة وغيرها فشاعت فى الممالك الغربية ، ثم ضربت فى المملكة العثمانية • وفيهذا حاولت الامم اليوم السيطرة على الثروة بمراعاة السياسة الاقتصادية ، ولكن الحاجة المتواترة دعت الى تكثيرها ، وزوال الثقة منها أحيانا ، فاضطربت أو تدهورت ماليات بعض الدول كما وقع فعلاً فى الاوراق الالمانية والروسية في الحرب العامة الاولى لسنة ١٩١٤ م فكانت التدابير الاقتصادية بعد الحرب غير مجدية ، ومن ثم تولدت المناهج الاقتصادية العامة المعروفة مما لا يخفى أمرها لمتتبع الحوادث والتطورات المالية •

ولا ريب ان العراق من قديم الزمان استعمل أوراقاً تجارية باسم

---

(١) مجلة غرفة تجارة بغداد (السنة الثانية) ص ٤٩٢ ـ ٥٠١ وص ٥٨٧ •

«حوالة» و «سفتجة» و«كمبيالة» او « سند لامر » و « شك » و « بونو » ، فوضع لها أحكاما شرعية وقانونية ، فصارت تنوب بوجه مناب النقود نوعاً ولو لاجل محدود ومدة معينة . الا أن هذه تابعة لمالية الشخص المصدر لها ولا تعتبر كنقود من جهة التداول ، ولا موثقة باعتماد الدولة وضمانها .

تمكنت الدول من اصدار أوراق عامة أشبه بهذه وجعل حكمها حكم النقود ، فسهلت معاملات الناس ، وسدت عجزا ماليا ، ولكنها لم تكن الدواء الشافي بل لا تزال الاوراق التجارية متداولة .

ان الدولة العثمانية قامت باصدارها لاول مرة فيأواسط سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م ، ودام تداولها ٢٣ سنة ثم ألغيت . وفي سنة ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦م أعيد ضربها ، واستمر تداولها مدة أربع سنوات ، فأبطلت ، وفي سنة ١٣٣٣ هـ - ١٩١٥ م أصدرت للمرة الثالثة .

١ - الاوراق النقدية للمرة الاولى :

مر تاريخ اصدار الاوراق النقدية ، وأوضح عنها وعن طريق تداولها منيف باشا وزير المعارف العثمانية الاسبق في (مجموعة الفنون) ، والاستاذ سليمان سودي مدير السكة في (كتاب المسكوكات العثمانية والاجنبية) وبحث فيها : (دراستل دوفلي) في كتابه الفرنسي (التاريخ المالي لتركية) .

ومن هذه وغيرها يتلخص لنا أن مالية الدولة ارتبكت وساءتأوضاعها أيام السلطان محمود الثاني ، وزادت الحالة سوءاً في أيام السلطان عبدالمجيد ، فحاول أن يسد العجز ، فضرب (القوائم المالية المعتبرة) كل ورقة بمبلغ (٥٠٠) قرش . وكان مجموع ما ضرب بمبلغ (١٦٠) ألف ليرة ، وجعل الفائض لها (٨٪) يؤدى لقسطين ، وتدفع مبالغها بعد ثماني سنوات . وتعتبر هذه بمنزلة تحويلات كمعجل لضرائب الالوية والولايات ، وتعطى براة[١] لحاملها ان أراد . وكانت تتداول باستنبول وخارجها ، وتسلم الى الدوائر

---

(١) برات هكذا وردت واستعملها العثمانيون . ويقال عن ليلة تعرف عندهم بـ (شببرات) أي ليلة البراة ولكن تعرف في الغالب البرات السلطانية .. وتجمع على بروات .

المالية تسديدا للضريبة ، أو لديون الدولة ، فلا فرق بينها وبين النقد • ولما كان اصدارها وقتيا لم تجد الدولة ضرورة الى اعداد مقابل لها • الا انها لم تقف عند هذه ، وانما اصدرت غيرها في نفس السنة بما يساوى (٨٠) ألف كيس ، وبفائض (١٠) آلاف كيس (الكيس الواحد يساوى ٥٠٠ قرش) وهذه احتفظت بشكلها ولكنها كانت أصغر حجما ليسهل حفظها ونقلها • وعباراتها مختصرة ، وكتب فائضها أو معجلها بحبر ثابت ، وكان منها ما هو بمبلغ (٥٠) قرشا ، ومنها بـ (١٠٠) ، ومنها بـ (٢٥٠) • ووضعت عليها الطرة[١] في الاعلى ، وختمت بالختم الرسمى لوزير المالية • وهذه لا تعطى بهسا براءة لحاملها ، وانما يؤخذ الفائض بأقساطه ، يستوفيه الحامل ، ويشير الموظف الى ما يستوفى ••

وفي أواخر سنة ١٢٥٦ هـ ـ ١٨٤٠م أصدرت قوائم أخرى ، واتخذت تدابير جديدة لما ظهر فيها من التقليد ، وطبعتها سنة ١٢٥٨ هـ ـ ١٨٤٢ م ، فنالت عناية أكثر ، وأمهل أصحاب القوائم العتيقة مدة ثلاثة أشهر لاستبدالها بغيرها ، وحصر تداولها في استنبول خاصة • وهذه لم تخل من تقليد أيضا ، فأبدلت بغيرها وكتبت بخط تعليق •

وفي سنة ١٢٥٩ هـ ـ ١٨٤٣ م طبعت قوائم نقدية جديدة ، وجعل فائضها مدة عشر سنوات ، فأصدر منها ما قيمته عشرين ألف كيس ، فلم تنل رغبة ،فتداولت بنقص ٣٠ أو ٤٠ من المائة ، فلم يكن لها اعتبار مالى ، الا ان خزانة الدولة كانت لا تتردد في قبولها ، وكذا دائرة الكمرك وتدفع فوائضها في حينها • ولم تمض مدة حتى صار الناس يتعاطونها لاجل الفائض وزال عنها وصف التداول ، ذلك ما أضطر الدولة أن تطبعها سنة ١٢٦٠ هـ ـ ١٨٤٤ م بشكل جديد ، وان تبدل ما سبق ، فجعلت الفائض (٦٪) • وفي سنة ١٢٦٣ هـ ـ ١٨٤٧ م أتقنت أكثر بابدال شكلها الماضى ، فنالت تنظيما وعناية ، فطبعت بمبلغ ٥٠٠ قرش ، و١٠٠٠ و٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ ، ولكن المبالغ

---

(١) الطرة ويقال لها الطغراء ايضا وردت في (أوهام الخواص) واليها ينسب الطغرائى المعروف وأما الطرة فقد جاءت في الاعلام بأعلام بيت الله الحرام وغيره •

الكبيرة منها لم ترج ، فاضطرت الدولة في سنة ١٢٦٥ هـ - ١٨٤٩ م أن تعدل عما كان يبدل ٥٠٠٠ أو ١٠٠٠٠ قرش وطبعت أوراقا بمبلغ ٥٠ الى ١٠٠٠ قرش وأبطلت القديمة . وفي سنة ١٢٦٧ هـ - ١٨٥١ م طبعت بقيمة ١٠ قروش و ٢٠ قرشا تسهيلا للتداول ، ولم يسبق لها ان طبعت بهذا المبلغ ، وتداولت بلا فائض ، وفي آخر السنة عادت لا تصلح من جراء كثرة الاستعمال ، ودخلها الافتعال أيضا ، فاقتضى ان تعاين كل ستة أشهر مرة وتختم . وهكذا استمرت الدولة في طبع القوائم في سنة ١٢٦٨ هـ - ١٨٥٢م بفائض وبلا فائض . لحق هذه التزوير أيضا ، وفي اميركا ضربت نقود ورقية مقلدة بمبلغ ١٢ مليون قرش فأدخلت المملكة العثمانية ، الامر الذي دعا ان يزيد عدد القوائم بصورة فاحشة ، فطفح الكيل، ومن ثم تحولت قيمة القرش وتكون خطر على الدولة. فقرر لزوم دفع القوائم ، واحرق الكثير منها ، ولكن الاوضاع المالية منعت من رفعها تماماً ، بل ان حرب القرم سنة ١٢٦٩هـ اضطرتها ان تصدر سنة ١٢٧١ هـ أوراقا باسم (اردو قائمه سى) أي (قائمة الفيلق) بقيمة ١٠ قروش و ٢٠ قرشا بمقادير وافرة على أن تؤدى بعد الحرب بدل الضرائب والرسوم الاميرية ، فلم تمض مدة حتى نفدت في استنبول وخارجها ، ومن ثم استعادت الدولة مكانتها المالية ، الا ان تداولها كان يجري بنقص ٣٠٪ .

وفي سنة ١٢٧٤ هـ - ١٨٥٨ م أصدرت الدولة سهاما عادية فابدلت بتلك القوائم خلال ثلاثة أشهر ، فدخلت ضمن الديون المنتظمة ، وعوضت عنها بالمسكوكات والاسهام الجديدة . وفي خلال سنتين ألغيت ، وهكذا حتى تم الغاؤها بجهد وعناء .

وكان القرار الذي صدر مؤخرا في ذي القعدة ١٢٧٨ هـ - ١٨٦٢ م يحوي تفصيلات وافية[١] . وجاء القرار المؤرخ ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٧٩هـ

---

(١) نصه العربي في كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ج ٥ ص ٢٦ و (نقد واعتبار مالي) ج ٢ ص ٢٢٦ .

مؤيدا لما في القرار السابق فتم أمر الالغاء بالوجه المطلوب[١] .

عمت القوائم جميع الممالك العثمانية ، فكانت التدابير غير ناجعة وبلغ سعر الليرة ٢٣٠ قرشا ورقياً ، ومضت في تزايد حتى بلغ في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٨ هـ - ١٨٦٢ م سعر الليرة ٣٥٠ قرشا ، فادى الأمر الى تعطيل الاشغال واغلاق الحوانيت وتوليد اضطراب في المملكة .

وفي ٧ ذي الحجة سنة ١٢٧٨ هـ - ١٨٦٢ م تأسس المصرف العثماني ، واتخذت الوسائل بالاتفاق معه ، فألغيت (الاوراق) فذهب البؤس ، واكتسب الناس طمأنينة .

٢ - الاوراق النقدية للمرة الثانية :

عادت الأزمة المالية واكتسبت شدة لما أنهك الدولة من حوادث حربية وغيرها ، فلازمتها الضائقة مدة ، فلجأت الى (القوائم النقدية) تلافيا للعجز . فأصدر السلطان مراد الخامس نظاما بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٢٩٣هـ - ١٨٧٦م، وفي هذه الاثناء حدث تبدل في السلطنة فخلع هذا السلطان ، وولي بعده السلطان عبدالحميد الثاني في ١٠ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٦ م ودام ملكه الى ٧ ربيع الثاني سنة ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٩ م . وبرزت هذه الاوراق في أوائل أيامه ، فأعادت الى الاذهان تلك الحالة ، ولم يطل أمد بقائها لما رأت من معارضة ، فاضطرت الدولة الى الغائها في ٥ صفر ١٢٩٦ هـ - ١٨٧٩ م .

وهنا نقول : ان العراق تأثر بها كثيرا ، وأصابه ما أصاب المملكة العثمانية ، وجاء في جريدة « الزوراء » مباحث متوالية في أمر الغائها .

٣ - الاوراق النقدية للمرة الثالثة :

في ١١ شهر رمضان سنة ١٣٣٢ هـ أصدرت الدولة العثمانية قانونا يلزم الناس في تداول (البانكنوط) الذي يصدره المصرف العثماني كنقود بلا فرق ، وجرى تداوله بين الناس بعضهم مع بعض ، وبينهم وبين الدولة العثمانية .

---

(١) كنز الرغائب ج ٥ ص ٣١ .

فكان الاول من نوعه ويعد من الاوراق النقدية الا انه كان مضمونا من المصرف المذكور فلم يختلف عن النقود ، واصدرته الدولة بقيمة نصف ليرة ، ولبرة تامة فى ١٨ شهر رمضان سنة ١٣٣٢ هـ وأصدرت مقداراً آخر بموجب قانون ٥ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ هـ[١] وكذا أصدرت قانونا فى ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٤ هـ الزمت التداول به كنقد بلا فرق .

وفى أوائل آب سنة ١٩١٤ م ـ ١٣٣٢ هـ أعلنت الحرب العالمية الاولى ، ودخلتها الدولة العثمانية فى ٢٩ تشرين الاول من هذه السنة ، فاضطرت الى اصدار ما سمى (بالاوراق النقدية) ، وتعد الثالثة من نوعها .

وكان جاويد بك وزير المالية قد أوضح فى مجلس النواب بتاريخ ١٦ آذار سنة ١٩١٧ م و٢٣ منه بياناته في الأوراق النقدية ، فتكون من خطابه رسالة ترجمت الى الفرنسية ، ونشرت لاهميتها فى معرفة مالية الدولة العثمانية آنئذ .

أصدرت الدولة أربعة تراتيب من هذه النقود بموجب قانون ٢٧ جمادي الاولى سنة ١٣٣٣ هـ ـ ١٩١٥ م وقانون ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٣ هـ ـ ١٩١٦ م[٢] ثم ان الدولة العثمانية أصدرت قوانين أخرى ذكرتها في الجلد الثامن من الدستور الجديد فى ص ٢٥٧ و ٣٣١ و٣٣٣ و ٦٦١ و٦٧٧ و١٢٥١ و ١٢٦٠ مما لا نرى حاجة الى ايرادها .

وهذه الاوراق ذقنا آلامها ، وتزعزع الاعتبار المالى ، فأجرت الدولة تضييقات قاسية على الاهلين ، فبلغ سعر الليرة نحو خمس ورقات نقدية ، ومنها يعرف مقدار ما وصلت اليه مالية الدولة فى كثرة ما نشرت منها . ثم نشر ترتيبان آخران لم يصل منهما شيء الى العراق . وكان المطبوع والمتداول أكثر من ١٤٤ مليونا .

---

(١) الدستور الجديد ج٦ ص ٩١٤ و٩٤٣ وج٨ ص١٠٩ و٦٧٤ .

(٢) (نقد واعتبار مالي) ج ٢ ص ٢٩٢ والدستور الجديد ج ٧ ص٥٦٠ و٧٧١ ـ ٧٧٢ .

وفي (قانون توحيد المسكوكات) المؤرخ ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٤ هـ - ١٩١٦ م اعتبر الذهب والفضة والاوراق في سعر واحد ، فصارت تؤدى الديون بالاوراق وان الهيئة العامة لمحكمة التمييز أصدرت قرارا مؤداه ان الدين ذهبا يؤدى عينا أو مثلا ، وكان بأكثرية الآراء ، فمضت عليه المحاكم ، ثم صدر قرار آخر ينص على أن الدين ذهبا يصح أن يؤدى بأوراق نقدية(١) .

النقود الجديدة(٢)

شرعت الدولة العثمانية فى ضرب النقود الجديدة فى سنة ١٢٦٠ هـ - ١٨٤٤ م كما تقدم . ولكن أصل الفكرة حدثت قبل هذا التاريخ ، فقد عزمت الدولة أن تقوم بالتجديد العظيم فى أوائل سلطنة عبدالمجيد ، ومن أهم ظواهره (اصلاح النقود) ، فكان ذلك أول خطوة فى اقتصاديات المملكة . على ان الاضطراب المالى لم يزل سائدا ، فلم يكن الاصلاح سريعا ، الا انه سار فى طريقه .

ولو لم تفعل ذلك لما تمكنت الدولة أن تجارى النقود الاجنبية الشائعة فى مختلف انحاء المملكة ، فأول خطوة خطتها انها اصدرت فرمانا فى ٢٦ صفر سنة ١٢٥٦ هـ - ١٨٤٠ م استندت فيه الى ان الضرب الجديد يجب ان تراعى فيه معاملات الناس ووسائل تسهيل هذه المعاملات ، لا ان يكون منبع واردات وضريبة . ومن جهة اخرى أن النقود فى ضربها تقدمت كثيرا ، واكتسبت مكانة عملية متقنة ، فحدث تجدد كبير فى آلات الضرب ومعداته ، فرأت الدولة ضرورة مجاراة العصر ، والا فلا تستطيع ان تزاحم نقود الامم ، ولا تنال نقودها اعتمادا ماليا .

بدأت الدولة بالاصلاح واتخذت الوسائل لتحقيقه . وأول عمل قامت به انها أمرت بموجب الفرمان المذكور دائرة الضرب بتصحيح العيار

---

(١) (ملى نوسال) : سنة ١٩٢٢ م ص ٨٦ .
(٢) مجلة غرفة التجارة ج ٥ ص ٧٠١ .

وعينت الوزن وقررت لزوم جلب الآلات الجديدة من لندن واستقدام رجال اختصاصيين للشروع بالعمل . وبينت انها لاتبغي سوى تسهيل أمور الاهلين ، فلا أمل لها في منفعة ماليـة من وراء ذلك ، ولا تحاول ان تجعلها موردا ولا تريد من وراء ما تصرفه ربحاً ، بل تراعي قيمة الذهب والفضة ومصاريف الضرب لا غير . وأبدى الفرمان تدابير مهمة من شأنها ازالة الضرر عن الاهلين بقدر الامكان ، فمضت في أمر اصلاح النقود بمقياس واسع .

عثر على الفرمان الاستاذ حسن فريد صاحب كتاب « نقد واعتبار مالي» بين القيود القديمة من ادارة الضرب ، وأورد نصه في كتابه المذكور[1] .

وبعد أن تكونت دار ضرب جديدة[2] ، وأحضرت الآلات ورجال العمل ، جرى الاحتفال بافتتاحها ، وباشرت هي في المهمة الموكولة اليهـا كما أعلنت الارادة الملكية ، وعلقت عليها جريدة (تقويم وقائع) في سنتي ١٢٥٩ هـ - ١٢٦٠ هـ ونشرت تعرفة في سعر النقود القديمة ، كما أعلن (بيان في النقود) سنة ١٢٦٠ هـ مفصلا ، أوضح فيه غرض الدولة في الاصلاح وطريقة تأدية النقود وتعيين عقوبة على المخالف .

ضرب أول نقد ذهبي من النقود الجديدة ، وسمي (ذهباً مجيديا) باسم السلطان عبدالمجيد ، أو كما يقولون (آلتون مجيدية) فكان ذلك في ٥ كانون الثاني سنة ١٢٥٩ الرومية بسعر مائة قرش ، وضربت نصفيـة في ١٧ حزيران سنة ١٢٦٠ الرومية ، وربعية في ١٨ شباط سنة ١٢٧٢ رومية . وعلى أثر جلوس السلطان عبدالعزيز في ١٨ ذي القعـدة سنة ١٢٧٧ هـ - ١٨٦١ م صار يدعى (الذهب المجيدي) بـ (الليرة العثمانيـة) وعرف ذلك حتى آخر أيام الدولة العثمانية وشاعت في المملكة العثمانية في

(١) (نقد واعتبار مالي) ج ١ ص ٢١٦ .

(٢) كان مدير دار الضرب آنئذ الخواجة آغوب جلبي ابن دوز ، وقبله كان آرتين جلبي القزاز وتوالوا بعد ذلك ، وجاء ذكرهم وأكثر تصاويرهم في (نوسال ثروت فنون) سنة ١٣٢٧ ونشرت تصاويرهم في دار الضرب أيضا .

العراق وغيره بهذا الاسم[١] .

والنقود الفضية أصلها ما يسمى بـ (المجيدى) وسعره عشرون قرشاً صحيحاً ، وتعتبر الليرة خمسة مجيديات . ودامت تسمية هذه الى مابعد السلطان عبدالمجيد ، بل الى آخر العهد العثماني عندنا ، وكان أول ضرب هذا المجيدى فى ٢٢ نيسان سنة ١٢٦٠ رومية ، ونصف المجيدى ضرب فى ١١ أيار من تلك السنة ، وأما ربع المجيدى ، ويسمى (بيشلك) أو (بيشلغ) ، فقد ضرب فى ١٩ أيار سنة ١٢٦٠ رومية . وأجزاء ذلك القرشان ضربت فى ٥ تشرين الثانى سنة ١٢٦١ رومية والقرش الواحد منها ضرب فى ١٧ كانون الاول سنة ١٢٦١ رومية كما انه ضرب نصف القرش منه فى ٨ آذار سنة ١٢٦٤ رومية

واثر ضرب هذه النقود الجديدة كانت تعلن الدولة بين حين وآخر تعرفات فى أسعار النقود القديمة ، وقد لحقتها تغيرات عديدة ، منها ما اندثر ولم يعد يعرف تداوله ومنها ما دام استعماله الى أيام الحرب العامة لسنة ١٩١٤ م بل أعيد استعماله . وكانت الدولة نشرت بيانا فى سنة ١٢٦٠ رومية يخص النقود القديمة ، وما يجرى عليها فى الاسواق من تحول بالرغم من تعيين قيمة لها ، وهكذا حكمت ما يتعلق بالنقود الاجنبية ، وما يتناول تأدية الديون ، فألزمت بمراعاة القائمة ، وهددت المخالف بعقوبة ، كما انها عينت وزن النقود الذهبية والفضية وعيارهما . ولم يستقر ذلك دائما ، وانما اختلف السعر ايضاً للاختلال الحاصل فى سعر الذهب والفضة وعدم ثبوت قيمة مرتبطة لا تتغير بينهما . وجاء فى حوادث كثيرة بيان ما حدث من تبدل فى سعر المجيدى وسعر الليرة مما لا مجال لتفصيله . وأما النقود القديمة المغشوشة أو ما يسمى بـ (الچورك) فان الضرورة أبقتها ، وقيمتها متغيرة كثيراً ، بلا اطراد ، ولم يجد نفعاً اعلان ولا نشر قائمة بالاسعار[٢] .

---

(١) الليرة أوضح عنها الاستاذ الكرملى فى كتابه (النقود العربية) ص ١٨٣ و (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٤٥٦ .

(٢) (نقد واعتبار مالى) ص ٢٢٤ .

ويطول بنا أن نتوسع في ما كتب في النقود وحوادث تغيرها ، فان هذه مشهودة من الكثيرين منا ، ولا تحتاج الى كلفة في معرفتها او مشاهدتها . والنقود النحاسية والنيكلية زالت ولم تعد لها قيمة ، فلا نتعرض لها وأوردنا في تاريخ العراق بين احتلالين حوادث كثيرة منها . وكل ما نقوله: ان الدولة أصدرت بعض المقررات المهمة ، والقوانين قد تهم المتتبع مراجعتها ، ومن أهمها :

١ ـ فرمان ٢٦ صفر سنة ١٢٥٦ هـ وقد مر ذكره والتعرفات والبيانات المتعلقة به ونشرت في كل سنة في التقويم السنوي للدولة وكانت مؤرخة في سنة ١٢٦٠ هـ .

٢ ـ قانون النقود وسمي (قرار المسكوكات) وهذا صدر في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٢٩٧ هـ ـ ١٨٨٠ م ، وفيه تفصيلات مهمة في تعيين سعر المتليك او النقود المغشوشة[١] .

وفي جريدة الجوائب جاء في هذا القانون ذكر أنواع النقود ومنها (آلتيلق) ويسمى بـ (الازهريات) وهذه التسمية نقلها صاحب الجوائب عن جرائد سورية ويكرر القول فيها .. وفات صاحب النقود العربية ذكرها بين النقود الشائعة المذكورة على ترتيب حروف الهجاء .

٣ ـ ضرب متاليك جديدة في ٢٦ آذار سنة ١٣١٦ رومية . وهذه رفعت من التداول في قانون ١١ جمادى الاولى سنة ١٣٣٢ هـ وكذا النقود القديمة المضروبة أيام السلطان محمود ، ثم مددت سنة واحدة بموجب قانون ٢١ ربيع الآخر سنة ١٣٣٣[٢] .

---

(١) كنز الرغائب ج ٧ ص ١٤٢ ونصه في « نقد واعتبار مالى » ص ٢٢٨ و٢٤٢ وذيل الدستور رقم ١ ص ٥٩ ، و « تقويم مسكوكات عثمانية » ص ٤١٨ . وورد نصه في الجوائب مصححا ، ولم يصححه صاحب كنز الرغائب فبقي على نقصه .

(٢) الدستور الجديد ج ٦ ص ٣٤٩ و١٠٥٣ وج ٧ ص ٤٥٢ . وفيه تفصيل .

٤ ـ قانون سنة ١٣٢٦ ٠ ضربت بموجبه نقود نيكلية ٠

٥ ـ قانون توحيد المسكوكات المؤرخ ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٤ هـ ـ ١٩١٦ م ٠

ومن راجع حوادث العراق في مختلف أيامه ، لا سيما العهود من مدحت باشا فما بعده[١] ، علم مقدار التحول في سعر النقود وما جر اليه ، وان كل تدخل كان غير مجد ، فتناول الامر جميع ما هنالك ، ولم يقتصر على النقود المغشوشة ولا النحاسية بل راعى صنوفها كلها حتى الليرة والمجيدى ٠ فقد كانت مختلفة السعر لم تثبت على حالة ، كما ان المتعامل عليه بين الناس غير السعر الذى تتعاطاه الحكومة ، وغير الذى تؤديه المالية ، فهنا المبالغ الناجمة من هذا الفرق تسمى بـ « المبالغ الهوائية » أو « المبالغ الطائفة » ، لانها لم تدخل فى عداد صنف من صنوف الواردات ٠

ولم يقف الامر عند النقود وملاحظة علاقاتها بالاهلين والحكومة ولا بالعلاقات التجارية الداخلية والخارجية ، وانما نشرت خلال هذه المدة تعليمات فى سنة ١٢٨٨ هـ ، وتلتها أخرى فى ضبط ادارة الموظفين الموكلين بأمر النقود ، والاشراف على أعمال ادارة (دار الضرب) من لجنة خاصة[٢] ٠ وكذا تألفت لجنة للنظر فى أمر الضرب وما يجب عمله ، وسمعت آراء القوم وما أبدوا من ملاحظات ؛ وبموجب ذلك صدر قانون سنة ١٣٢٦ رومية ، وضربت النقود مرة فى ٢٠ كانون الاول سنة ١٣٢٦ رومية وأخرى فى ٩ كانون الثانى سنة ١٣٢٨ رومية ٠ وفي ٢٥ آذار سنة ١٣٣٠ رومية صدر قانون بمنع تداول النقود المضروبة أيام السلطان محمود وكذا ما ضرب بموجب الارادة السنية المؤرخة فى ٢٦ آذار سنة ١٣١٦ رومية وجاء القانون المؤرخ ٢١ ربيع الآخر سنة ١٣٣٣ هـ مؤيداً ذلك[٣] ٠

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج٧ وج٨ ٠

(٢) الدستور القديم ج ٤ ص ٤١١ ـ ٤١٥ ٠

(٣) الدستور الجديد ج ٦ ص ٣٤٩ و١٠٥٣ وج ٧ ص ٤٥٢ ٠

وعلى كل حال انقضى العهد العثماني في ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٣٣٥ هـ - ١١ مارت سنة ١٩١٧ م فطوي أمر العملة العثمانية . ولم تعد لها صفة تداول . وقد ذكرنا حالتها الشرعية والقانونية فيما مرّ .

والغريب أن يذكر الاستاذ يعقوب سركيس بعض النقود المضروبة عندنا في بغداد وفي مصر ويسميها (مدين) أو (مديني) متابعاً بعض الكتاب، الاجانب ، والحال ان مدوناتنا ليس فيها مثل هذا النقد .

وجل ما يفسر ذلك بانه « نقد معدني » أو « نقد معدن » . سأل الاجنبي ما هذا النقد فقيل له « معدني » أو « معدن » فظن ان اسمه هذا ، فكان غلطه فاحشاً .

والاستاذ لم يلتفت الى هذا ولا الى النقد الذي سماه (مرمودة) فلم نقف على وجه غلطه ولا طريق تصحيحه لتباعده عن الاصل . وكذا سمى دنيم (دەنيم) عشرا وصوابه نصف العشر الى آخر ما جاء في نظرته على كتاب (النقود العربية) .

والحاصل ان نقود الدولة أثرت على نقودنا فضربناها على مثالها . وانقطع الضرب منا من سنة ١٢٦٢ هـ ، وكان الضرب في بغداد تابعا للاذن من الدولة وهو محدد بالنوع والمقدار .

وشاعت عندنا بعض الالفاظ :

١ - (دانة) : يراد بها ثلاثة أرباع بوجه عام فيقال عشرة قروش و (دانة) .

٢ - (دوگرة) : أصغر نقد يجرى الحساب عليه . فيقال أخذ حقوقه لحد (الدوگرة) .

٣ - تفليسية : أشبه بما يؤدى معنى (الدوگرة) .

وكذا شاعت عندنا بعض الامثال العامية :

١ ــ سكة ما تخرج .

٢ ـ قرش قلب .

٣ ـ القرش الابيض ينفع لليوم الاسود .

٤ ـ اشتغل بپارة وحاسب البطال .

٥ ـ يبيع مصر بمصرية (المصرية فلس ضرب مصر) .

٦ ـ ذهب تيزاب .

٧ ـ قرشه ولا پارة .

والنقود العثمانية أثرت على الاقطار العربية الاخرى . ففى الشام كانت سائدة الى الاحتلال الافرنسى ، ولا يزال أثرها ظاهرا فى نقودها .

وفى مصر : كان هذا شأنها ولكنها طرأ عليها تبدل مهم فى مختلف الازمان من أيام محمد علي باشا والي مصر سنة ١٢٢٠ هـ ــ ١٨٠٥ م ومن بعده . ولكن سمتها عثمانية ، وابتدأ ضرب النقود سنة ١٢٢٦ هـ ــ ١٨١١م ودام ذلك الى أيام الحرب العامة الاولى ، فاستبدلت نقودها بالنقود الهندية من سنة ١٣٣٢ هـ ــ ١٩١٤ م الى ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٦ م ــ ١٣٣٤ هـ وحينئذ أعلن (حسين كامل) سلطنته وضربت النقود باسمه ، وبعده باسم الملك فؤاد ، فالملك فاروق ، وبه زالت دولتهم فقامت الثورة فى ٢٣ تموز سنة ١٩٥٢ م . وأعلن النظام الجمهورى . وليس من بحثنا ذكر ما بعد الحرب العامة الاولى .

ونقودهم شاعت باسم :

١ ـ جنيه : من ذهب ومن اوراق نقدية ، ويساوى مائة قرش .

٢ ـ ريال : عشرون قرشاً .

٣ ـ بريزة : نصف ريال او عشرة قروش .

٤ ـ قرش : عشرة مليمات . وكل مائة قرش تساوي جنيهاً .

٥ ـ فرانق (شلن) : خمسة قروش .

٦ – تعريفة : هي نصف قرش أي خمسة مليمات •

٧ – نكلة (نقلة) تساوي متليكاً ، أي مليمين ونصف المليم •

٨ – مليم •

والنقود العثمانية شائعة في الحجاز واليمن ونجد • واغلب ما عرف في تلك الانحاء الريال ويقال له (فرانسة) • ولا محل للاطالة فقد تغيرت نقود هذه الممالك في أيامنا الحاضرة وظهرت بمظهر لائق في نقودها •

النقود الاسلامية والاجنبية

هذه النقود انتشرت بصورة واسعة النطاق ، فلم يكن الاتصال القديم كافياً ، وانما توسعت العلاقات التجارية ، وكثرت وسائط النقل مما سهل طريق الحج والزيارة فكان تأثير النقود المنتشرة كبيراً ، وزادت السياحات أيضا وتقربت المسافات وتنوعت الاطماع مما دعا أن تكثر النقود الاجنبية فلم تجر على قاعدة مطردة • فاذا كانت النقود الذهبية ودخولها لا يضرّ بالمملكة بل تزيد في ثروتها فان النقود الاخرى لا تخلو من ضرر • فتنوعت احتياطات الامم من جراء ذلك ، واكتسبت القضية شكلاً أممياً ، ولا مندوحة من تبادل البضائع او المواد التجارية وغيرها ، والطرق المتخذة لا تزال موضوع الاخذ والرد ، ولا يصح بوجه التخلي عن هذه العلاقات •

وكل ما راعته الدولة العثمانية آنئذ أن لا تعتبر النقود الاجنبية كنقد معترف به ، ولا تعد كعملة متداولة ، وبالرغم من ذلك كله انتشرت النقود الاجنبية ولم تستطع آنئذ أن تصد تيار تداولها لما رآه الناس من الحاجة ، والعراق متصل بايران من جهة وبالهند من أخرى ، فلم يتجرد من نقود هاتين المملكتين • ومع هذا عرفت نقود أخرى لممالك عديدة الا انها لم تعمّ ولا انتشرت بكثرة ، ومنها (فرانسة) أو النقد المسمى بالريال ونقود أخرى لا أهمية لها وان كانت من ذهب ، ولا تزال مجموعات من النقود نشاهدها

بين حين وآخر وهى لممالك قريبة كالمصرية ، وثانية لمختلف الدول الغربية والاميريكية . وان الدولة العثمانية منعت اخراج الذهب مضروباً كان أو غير مضروب من بلادها ، وعاقبت من أقدم على ذلك لا سيما فى أيامها الاخيرة[١].

وهذه لا يهمنا البحث فيها جميعها ، وانما نتناول النقود الايرانية والنقود الهندية . لان النقود الاخرى تستغرق النقود العالمية تقريباً ويطول بنا ذكرها بل يخرج عن نطاق بحثنا .. وفيها مدونات لا تحصى . وبحثها يحتاج الى توسع زائد .

وأشهر النقود الاجنبية :

١ ـ أبو خيَّال . هو الجنيه (الپاون) الاسترليني

٢ ـ الشوشي . نقد فضى بقدر (الريال) أو ما يقاربه من نقد وجاء ذكره فى كتاب النقود العربية وان قيمته تساوى ٥٦ قرشاً رائجاً[٢] . قال صاحب (محيط المحيط) عملة افرنجية فيه نقش كالشوشة وهى شوشة الرأس اى (كفشته) كما نقول . ولعل استعماله فى نجد واطلاقه على الريال مما يؤيد اجنبيته[٣] . والعثمانيون يقولون (شيشي مجيدى) مما يدل على ان أصلها (المجيدى) فاطلق على الريال او بالعكس .

٣ ـ النقود الاجنبية المتداولة عند العثمانيين وعندنا أيضاً .

٤ ـ سينكو ، أو سيمكو .

٥ ـ الطنگير . هذا نقد فضى وزال تداوله من البين قبل أن ندركه ، ونتصل بأيامه .. وذكر لى بعض الطاعنين فى السن أنه شاهده مراراً وتعامل به ، وهو بحجم ربع المجيدى وانه يساوى ١٧ قرشاً رائجا ولفظه (Tangeer) تنجير ، أو تنگير وهو المستعمل عندنا بلفظ (طنگير) .

---

(١) الدستور الجديد ج٦ ص ١٣٦٧ وصفحات أخرى .
(٢) النقود العربية ص ١٧٨ .
(٣) قلب نجد والحجاز ص ٢٢ .

٦ ـ ايكو • وجمعه على ايكوات[١] •

٧ ـ جوليات[٢] •

٨ ـ ريال • تاريخ استعماله يرجع الى أيام الفرنسيين بمصر • هذا وقد مر بنا ما شاع عند العثمانيين من نقود • وهي كثيرة • واتصال هذه الدولة بأمم كثيرة مشهود ، ومجاوروها كثيرون ونقودهم شائعة ، الا أن النقود المذكورة أعلاه جاءتنا من الاتصالات العراقية •

هذا ويطول البحث في ذكر أمثال هذه النقود •••

النقود الايرانية

١ ـ نقود الصفويين :

نحن في حاجة كبيرة لتدوين ما ضرب في ايران لمختلف العصور من نقودها وذلك لتفسير التعامل الاقتصادي معنا والعلاقات التجارية في الأزمان الفائتة ، والى الآن لم تجمع مجموعة من هذا القبيل وافية ، ولم يدون عنها ما يستدعي المعرفة التامة مع توفر الحاجة بسبب المجاورة وان ايران لم تدون مجموعات في هذا الموضوع كافلة بالغرض لنعلم منها مقدار علاقاتها بنقودها والحوادث مرتبطة ارتباطاً وثيقا بهذه النقود فيؤسف لاهمال ذلك ، وعدم الاهتمام به وعندنا شاعت كثيراً ، فقد كان العراق محاطاً بالممالك العثمانية الا من جهة ايران وهذه انتشرت نقودها في العراق بكثرة ، وكانت ايران قد استولت على العراق في عهد الصفويين الاول الا أننا لم نقف على ماضرب من نقودها في العراق أيام حكمها من سنة ٩١٤ هـ ـ ١٥٠٨ م الى سنة ٩٤١ هـ ـ ١٥٣٤ م • الا على نقد ذهبي ضرب أيام الشاه طهماسب ولم يعرف ما ضرب أيام الشاه اسماعيل من نقد ذهبي او فضي ولا عرف نقد فضي أيضاً ضرب أيام الشاه طهماسب وللشاه عباس الكبير عند استيلائه على بغداد ضرب بعض النقود الفضية في بغداد • وعرفت نقود ايران المضروبة

---

(١) [illegible] رافيا ج ١ ص ٢٦٥ •

(٢) [illegible] راقية ج ١ ص ٣٣ •

فى أصل مملكتهـــا • وغالب النقود التى شاعت فى العراق كانت فى أيام الشاه عباس الكبير ودام حكمه من سنة ٩٩٦ هـ – ١٥٨٨ م الى سنة ١٠٣٨ هـ – ١٦٢٩ م ، فالنقود العباسيات (المنسوبة اليه) شاعت بكثرة فى أيامه وبعـــد أيامه مدة طويلة • انتشرت ببغداد بعامل المجاورة ، وغالبها من فضة ونحاس وقليل منها كان من ذهب • ويقال له (تومان) •

ولا يقف الامر فى انتشـــار النقود الايرانيـــة عند الاتصال بالحج وبالزيارات ومواسمها وانما هناك تجارة متصلة ، ولا تزال الى أيامنا الحاضرة ، ولم تنقطع ، واذا كان أصابها بعض الخلل فذلك لامر طارىء • •

ومن الضرورى دراسة هذه النقود لازمانها المختلفة السابقة لعهد الشاه عباس ، وقبل ذلك بل من تاريخ الفتح الاسلامى ، فلا يصح بوجه اهمال هذه النقود ، أو التهاون فى معرفتهـــا • واذا رجعنا أكثر فان نقود ايران كانت منتشرة من أيام الفرس الاكاسرة ومن قبلهـم ، فوجب استعراض هذه النقود لمختلف عصورها وتعيين علاقاتهـــا الكثيرة اقتصادياً وتجارياً ، وسياسيا ، ودينياً •••

ومن أهم ما يعين النقود الايرانية فى العهـود الاسلامية كتب الفقـه لمختلف العصور ليعرف منها تحول النقود لا سيما مقدار الزكاة أو نصابها • والكتب المتأخرة كثيرة الا ان القديمة قليلة جـــداً ، فيجب أن نلاحظ ويثبت ما فيهـا •••

وعرف من النقود الايرانية فى أيام العثمانيين :

١ – الاشـــرفى :

هو دينار ذهبى أقل من ثلث الليرة العثمانية ، وهو ذو صلة بالاشرفى المذكور سـابقاً وجاء ذكره فى كتاب العلامة المجلسى ، وانه بوزن المثقال الشرعى ، ويســـاوى ثلاثة أرباع المثقال الصيرفى ، لا يختلف عن دنانير الشاه عباس الصفوى الا أن التسمية بالاشرفى بقيت شائعة فى ايران الى اليوم

ولا تختلف عنها وزناً[١] • ويلاحظ هنا ان المثقال الشرعي يطلق عليــه لفظ (دينار) أيضاً بعامل الاتفاق في الوزن ، كما ان الدينار يقال له المثقال للسبب عينه ، الامر الذي دعا الى الالتباس كما في مجلة (يمان) فظن الاستاذ احمد الكسروي أن الدرهم مائة دينار واحتار من التبدل ، فكأنه قال : ان الدرهم من الفضة يساوي ١٠٠ مثقال من الفلوس النحاسية المتداولة •• وان الوزن متعين لا كما توهم في مقاله ، وان المساواة يراد بها القيمة فالدرهم من الفضة يساوي مائة مثقال من الفلوس قيمة لا وزناً •••

قال ما ترجمته :

وما قيل انه ليس في أيام الصفويين نقود ذهبية فهو غير صحيح ، وقــد رأيت نقداً ذهبياً مضروباً في أيامهم وأما الدرهم في أيام الصفويين فانه بوزن المثقال ويسمى (درم) أيضاً ، ويســاوي عندهم ١٠٠ دينــار ومن ثم يعادل الدينار عشرة أضعاف قيمته اليوم •• أو أكثر من قيمته هذه •• وفي الوقت نفسه بيَّن ان الفضــة اليوم أرخص مما كانت عليــه في ذلك الزمن فاليوم المثقال من الفضة يعادل ١٠٠٠ دينار من الدنانير النحاسية[٢].

والاستاذ لم يتقن الوزن والقيمة ، ولم يراجـــع الآثار المكتوبة ، وان الدينار من الفلوس غير الدينار من الذهب والفضة وان المصطلح كان تابعــاً للوزن فالمثقال يسمى ديناراً كما أن الدينار المضروب يقال له المثقال •• وان كتب الموازين عينت ذلك كثيراً ، وقررت القيمة •• وقد نقل القيمة التي عينها للدرهم وانه يساوي ١٠٠ دينار[٣] •

٢ ـ التــومان :

نقد ذهبي ولعله نفس الاشرفي وهو شائع ، وذكره درويش باشــا

---

(١) العقد المنير ص ١٦٥ •

(٢) (يمان) ج ٤ ص ٣٨٠ •

(٣) (عالم آراى عباسي) لاسكندر بك المنشي ص ١٩١ الطبعة الحجرية

في تقريره وبيّن انه يساوى (٥٠) قرشاً صحيحاً[١] وشاع عندنا التومان على ما ضرب من دينار ذهباً ٠ وعلى المضروب من فضة ٠

٣ ـ العباسية :

الذهبية منها تعرف بـ (الاشرفى) وفى أيام الشاه عباس يقال لها الدنانير العباسية ٠ وأما الفضية منها فانها تساوى فى وزنها ¾ المثقال الصيرفى ومن حيث القيمة تساوى ٩٠ ديناراً من الفلوس ، ودينار الفلوس يقال له العباسية أيضاً ٠ وأما الدرهم الشرعى فانه يساوى ٦٣ ديناراً من الفلوس من الضرب القديم ، و٦٦ عباسية و ٣٫٥ من الدوانق من الضرب الجديد ٠ وعلاقة الدينار بالدرهم متعينة ، ومن هنا تولد الارتباط بين الفضة والنحاس ٠ ثم انه بعد ذلك صارت العباسية الفضية تساوى ٥٠ ديناراً من الفلوس ، وهذا ناجم من اختلاف القيمة بسبب التطورات الحاصلة ٠ وكانت العباسية الفضية تعتبر ٤٠ آقجة ، وقد قبلتها الحكومة من الاهلين فى العراق بهذا السعر لدفع الضريبة[٢] ٠

٤ ـ الشاهية :

هذه كالدينار أو العباسية قد تكون من فضة أو من نحاس ، وكان العثمانيون قد استعملوها ذهباً وفضة ونحاساً أيام السلطان سليم الياوز والسلطان سليمان القانونى وبعدهما بقليل وتغلبت على النقود الفضية وأما فى بغداد فان الدرهم هو المستعمل الا ان ما كان من ضرب بغداد يسمى (بغدادياً) ليفرق بينه وبين الشاهى من ضرب العثمانيين وايران لان السلطان العثمانى تلقب بـ (شاه) فصحت النسبة اليه كما تقدم ٠ وهى لا تختلف عن (الآقجة) ، الا انها لم يدم استعمالها وبقيت الآقجة مستعملة ٠ والشاهى عند الايرانيين ربع العباسية أو الدينار سواء كانت فضية او نحاسية ، الا ان

---

(١) تقرير درويش باشا ص ٩٠ ٠

(٢) ورد ذكرها فى كتاب ميزان المقادير للقزوينى وفى تاريخ راشد ج ٣ ص ١٩٦ وفى ذيله ج ٦ ص ٣٣٠ وفى (تقويم مسكوكات عثمانية) ص ٢٨٢ ٠

الشاهية تغلبت أخيراً فصارت تطلق على النقود النحاسية وتعد أكبر من الدينار كما هو مصطلح القوم • وعاد الدينار الواحد يعتبر نقداً اعتباريا كالآقچة والبارة الواحدة وصار من أجزاء الشاهية •

ان الشاهية تساوى فى هذا العهد ٥٠ دينارا من الفلوس • وأما العباسية فهى تساوى ٤ شاهيات أو ٢٠٠ دينار فلوس ويراد بها هنا أى بالشاهية والعباسية النقود الفضية منها لا غيرها•••(١)

ويضاف الى هذا انه ورد فى (عالم آراى عباسى) ما ترجمته ان نصف الدرهم يساوى ٥٠ دينارا (يريد فلساً ولكنه استعمل مصطلحهم والدرهم ١٠٠ دينار وهكذا) (٢) •

ولا يهم اختلاف المصطلح بعد ان عرفنا تاريخ التحول والشاهية مرتبطة بالعباسية وتعتبر ربعها ، فاذا كانت فضية فعلاقتها بالدينار النحاسى كعلاقة العباسية به ثابتة كما تقدم •

وعلى كل حال ان الشاهية ربع العباسية ، وان العباسية مثقال شرعى واحد ، ويساوى ثلاثة ارباع المثقال الصيرفي • ويتطرق الغلط هنا من جراء الاهمال فى ضبط مقادير النقود وأوزانها ومقابلاتها بالنظر للعصور ، ومن الضرورى الالتفات الى هذه النواحى عند البحث فى النقود والا اختل المراد من المصطلح •

جاء فى هامش ص ٢٨٢ من (تقويم مسكوكات عثمانية) ما ترجمته : (ان العباسية من النقود الايرانية الفضية • وفى سنة ١١١٨ هـ كانت تروج فى العراق وكل واحدة منها فى ٤٠ آقچة ، وتقبل فى أخذ الضريبة كما نقل ذلك عن تاريخ راشد ج٣ ص ١٩٦ وكذا بين فى أصل تقويم المسكوكات ان العباسيات من دراهم ودنانير قد حولت الى نقود عثمانية بمسح الكتابة

---

(١) (بيمان) ج ٤ ص ٣٧٨ من مقال الاستاذ احمد كسروى •
(٢) عالم آراى عباسى ص ٤٨٠ •

التي عليها اذا كانت تامة الوزن واذا كانت ممسوحة فانها يعاد ضربها فكل ما كان سبع (دنكات[١]) يساوي ١٦ بارة ، ونصفه يساوي ٨ بارات ، وربعه يساوي ٤ بارات ، فيروج بهذا السعر وفي أيام هذا السلطان أي مصطفى خان كانت النقود العباسية يضرب عليها فتحافظ على وضعها الاصلي ويضرب عليها شارة السلطان وكذلك كانت تراعي في النقود الاجنبية الاخرى عين الحالة اي تبقى على حالتها الاصلية ويضرب عليها ..

هذا مع العلم بأن ٧ (دنكات) تامة تساوي درهماً أو ١٢ قيراطاً وهذه تساوي (اونلق) الرائج فياستنبول ونصفه (بيشلك) أبا خمسة قروش ويعرف عندنا بـ(بيشلك) أيضاً ، وربعه لم يضرب علىوزنه فياستنبول وانما هو ضعف البارة وليس له نظير في نقود استنبول . هذا وتكون الاسعار في هذه النقود ضعف أو أكثر من الضعف بزيادة . أما رسومها وطرازها أي هذه النقود الفضية فانها على منوال ما في استنبول عيناً . وعلى كل حال ان النقود الايرانية الفضية المضروبة في تبريز وتفليس وروان قد أوضح عنها في ذيل تاريخ راشد ج ٦ ص ٣٣٠ بالوجه المذكور) اهـ .

ومن هنا علمنا ما راج في بغداد ، وما مسحت كتابته وضرب عليه اسم الدولة العثمانية ، فتعين السعر والوزن معاً ..

وجاء في تقرير درويش باشا : ان العباسيات كانت الى أيامه سنة ١٢٦٧ هـ في ١٨ شعبان مستعملة ومعروفة ، فقد ذكر في الوثيقة الدالة على أخذ البيتية (رسوم البيتية) المعروفة عندنا بـ (خانة) انه يستوفى عن كل بيت (عباسية) واحدة ، وتساوي ٦٧ بارة فتؤدي رسوما سنوية معتادة الى بغداد . ومن ثم علمنا سعرها في التاريخ المذكور ولا شك انها عباسية فضية بلا ريب . (تقرير درويش باشا ــ الهامش. ص ٣٨) بل كل ما يقال انها مقاربة للعباسية فعرفت بهذه التسمية .

---

(١) دنكات جمع (دنكه) وهي (تنكه) المذكورة بين نقود المغول .

ومن المشهود عندنا ومستعمل دائماً (قران) النقد الايرانى • فصرنا نطلق هذا الاسم على كل نقد مقارب له من (ربع الروبية) ، ومن النقد العراقى بسعر ٢٠ فلسا نسميه قراناً ايضاً وما ذلك الا للمقاربة • وهكذا بقى اسم العباسية وصار يطلق على كل ما قاربها من نقود ايرانية ••• فلا نغفل عن هذه الجهة وان تكون باحتراس من الوقوع فى الغلط • ولو عرفنا تصوير النقد الشائع لعلمنا انه بعيد عن أصل العباسية وانما هو نقـــد جديد قريب منهـــا •••

٢ ـ نقود الدولة الافشارية :

هذه النقود بدأت باعلان نادرشاه سلطنته فى ٢٤ شوال سنة ١١٤٨ هـ ـ ١٧٣٥ م وصارت تسمى الدولة النادرية وضربت النقود باســـم نادرشـــاه وجاء فى وجه من هذه النقود ما نصه :

سكه برزر كرد نام سلطنت را درجهان   نادر ايران زمين وخسرو گيتى ستان

وفى الجانب الآخر منها :(الخير فيما وقع)[١] وشنع اعداؤه بقولهم :

(لا خير فيما وقع) • وقد رأينا نقوداً كثيرة له فى مختلف الاحجـام والثقل • ولا شك ان النقد المذكور ضرب فى صحراء مغان أو بعد اعلان الاستقلال بقليل ، ولم يتيسر لنا الاطلاع عليـــه • ونقوده الاخرى كثيرة وعندى جملة منها • وتسمى (النادرية) • وعليها اسمه ولم نشـــاهد نقود أخلافه •

٣ ـ نقــود الزنديين :

ان كريم خان الزند عند استيلائه على البصرة بواسطة أخيه صادق خان ضرب نقودا فضية وكان قد ضرب فى ايران نقودا ذهبية ايضا وجاء عنه انه كتب عليها ما يأتى :

(سكه برزر ميزنم تاصاحبش پيدا شود) أى انى أضرب السكة على

---

(١) كتاب تاريخ نادر شاه افشار ومختصر تاريخ سلاطين المغول فى الهند ص ١٧٧ •

الذهب الى أن يظهر صاحبها اى الامام المهدى ولم أقف على نقوده هذه •

حكمت هذه الدولة من سنة ١١٦٣ هـ - ١٧٥٠ م الى سنة ١٢٠٣ هـ - ١٧٨٩ م واستولت على البصرة فى أواخر صفر سنة ١١٩٠ هـ - ١٧٧٦ م الى سنة ١١٩٣ هـ - ١٧٧٩ م •

٤ - **النقود القجارية :**

ان الدينار عاد اعتبارياً ، **وصار فى عرف الدولة القجارية** (القجرية) كذلك فى حين انه فى **أيام الصفويين يساوى مثقالاً** شرعياً أو ¾ المثقال الصيرفى •• فصار يفترق عن الدينار المعروف اليوم • فلا يهمنا تغير المصطلح الا ان المطلوب معرفة تاريخ التحول والتبدل فى النقود المستعملة لنعلم منها تبدل الاسعار الاقتصادية وصحة مدلول الارقام المتعلقة بالنقود • وتقدير الزكاة وما شابه من الامور الاخرى •••

ونقود القجرية هذه عاصرت العهد العثمانى الاخير ، وتوازى عصر الاصلاح ، وقد ادركنا أيامها الاخيرة ، واستعملت عندنا بكثرة والمعروف منها :

١ - الاشرفى : نقد ذهبى وقد مر ذكره الا انه اختلف وزنه وعياره فى أيام هذه الدولة ولم يشع عندنا استعماله •

٢ - التومان : لم يفرق بينه وبين الاشرفى ، وانما عرف الاشرفى بهذا الاسم •

وأصل التومان لفظ مغولى ويراد به العدد ، ويطلق على عشرة آلاف كالربوة أو البدرة عندنا فأطلق على النقد الذهبى ، ويراد به أيضا عشرة قرانات • وكل قران ألف فلس فيكون التومان عشرة آلاف فلس كما هو معتاد نقود هذه الدولة •

٣ - **القران : نقد فضى معروف فى العراق** ومتداول فى بعض انحائه بكثرة ، والمضروب فى أيام فتح علي شاه من القجريين يسمى فى

بعض المواطن العراقية بـ (الفتة) وهو مخفف من اسم الشاه المذكور ، وباقي القرانات من ضرب ناصر الدين شاه ومن بعده ، واجزاؤه نصفه يقال له (نصف قران) وفي بعض المواطن يقال له (بَنبَات) أو (بَنبَاته) بفتح الاول والثاني وأصل هذه اللفظة (بهن آباد) محل معروف في ايران قد ضربت فيه ، وربع القران ويقال له (قَمَرى) ايضاً ، وثلاثة أرباع القمري يقال لها (پيجوَّة) وهو نقد فضي أيضا من أجزاء القران ويقال لها (أم ستة فلوس) . والبيجوة لغة دارجة في العراق والظاهر أنها جاءتنا من الكرد المنتشرين في بغداد وأطرافها .. والا فان هـــذا اللفظ ليس له أصل في ايران ولا عند العثمانيين . وانما تسمى في ايران بـ (آغ شـــــاهي) او (شاهية بيضاء) والظاهر أن أصلها (پنج شاهي) فصارت (پيجوَّة) عربوهـا كذلك.وعندهم تساوى خمس شاهيات عادية من الفلوس وكل شاهية ٥٠ دينارا من الفلوس .

وأما أضعاف القران فهى (المنكنة)[١] او (القرانات) والعشرة منـــه يقال لها (تومان) كما تقدم ، وربع القران يعتبر خمس شاهيات أي ٢٥٠ دينارا ، ولكنهم صاروا يعدون البيجوَّة (خمس شاهيات) ، ولـكن القران يساوى ١٠٠٠ دينار فلا شك ان الشاهية ٥٠ دينارا .

٤ ـ الشاهية : ويسميها العوام (پولاً) وهي ايرانية كما يقال لها (فلس). وكانت تعد ربع الدينار الا ان المصطلح قد اختلف فصار الدينار نقـــداً اعتبارياً والشاهية اكبر منه ، واضعافها معروفة والآن لم يبق لها استعمال .

يعتبر العباسى في أيام القجاريين : بوزن (ايكيوز آلتين) أى ٢٠٠ فلس

---

(١) لم يكن هذا اسمها ، وانما يسميها الاكراد الفيلية عندنا بهـذا الاسم . ويعتبر سعرها بقرانين أو قرانين ونصف . ومنها ما هو أكبر بسعر خمسة قرانات وتسمى (تومانا) فضيا . وشاهدناها متداولة عندنا الا ان ما كان بسعر خمس قرانات قليل التداول . وشاهدته مرات الا ان هـذه المشاهدة في قلة ولكن (المنكنه) في كثرة ...

(دينار) وهو المصطلح على المثقال وزناً ، والشاهية بوزن (آلتين) أى ١٠٠ دينـار وهى الشاهية الكبيرة • وأما الشاهية العادية فتساوى ٥٠ دينــارا ، وآغ شاهى تساوى خمس شاهيات او (بهنا باد) اى (بنَبَاته) • والقران يساوى ١٠٠٠ دينار والتومان ١٠٠٠٠ فلس أو دينار نحاسى •

٥ ــ **النقود الايرانية الجديدة :**

تبتدىء بعهد الدولة البهلوية من ٢٥ نيسان سنة ١٩٢٥ م ولا تستعمل عندنا ولا يعرفها غالب الناس • وأصلها الدينار البهلوى الذهبى ، ويساوى ١٠ تومانات وقد انقطع عن التداول • والتومان ١٠ ريالات والريال لا يختلف عن القران من حيث السعر ، والدينار لا وجود له وانما هو نقد اعتبارى ، والآن معظم النقود الايرانية من (أوراق نقدية) وهى بسعر ٥ ريالات أو ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ أو ١٠٠ او ٢٠٠ ووقفت فى هذه الايام عند هذا الحد ، ويقال نصف تومان وتومان الخ • والقطع الفضية ريال واحد ، و ريالان و٥ ريالات و١٠ ريالات ويقال لها (تومان) • وهناك نصف ريال من معدن ويقـال له محليـاً (دهشـة) • ولا مجـال للتوسـع فى مثل هــذه اذ لا استعمال لها عندنا الا بين التجار •

النقود الهندية فى العراق

هذه النقود نجد الكثير منها متداولا عندنا لحكوماته المختلفة فلا نقطع فى تداول قســم منها دون الآخر ، ولا نستطيع ان نعين كل ما عرف من نقود فانهـا تظهر كل يوم ، ومنها ما لم نعرفه سابقاً ، ولا شـك أن نقود الهند معروفة كلها تقريبا بأنواعها الصغيرة والكبيرة من فضة ومن نحاس ولم يجر توحيدها الا فى وقت متأخر ولا شك انهذا يستدعى التحقيق والتدوين•

كانت النقود الهندية معروفة فى العراق قبل احتلال بغداد وقد مرَّ بنا تاريخ تأثيرها على نقودنا ، وهذه لا يجهلها منا أحد وكثر استعمالهــا عندنا بعد احتلال بغداد ، بل كانت النقد المعتبر الى أن ألغي استعمالهــا

بالعملة العراقية • وأصل هذه (الروبية) من فضة وأجزاؤها ، وأما أضعافها فهي النقود من الورق في ٥ روبيات و١٠ و٥٠ روبية و١٠٠ روبية الخ •

و (الآنة) وأضعافها ، وأما أجزاؤها فهي نقود نحاسية يقـــال لها (البيزة) و (الباي) •

وأما النقود الاجنبية الاخرى فهي معروفة ، والعراق علاقته غير منقطعة، جاء ذكرها في المعاملات وفي الرحلات ، وفي العلاقات اليومية الجارية مع الاقطار المختلفة وتتفاوت قلة وكثرة واكثرها النقود الانكليزية مثل الپاون والشلن والفرنسية والجرمنية والروسية والايطاليـــة • وباقي النقود مثل النمسوية ، وغيرها فالقلة والكثرة تابعة للمجـــاورة وقرب الاختلاط ، ففي بلاد الترك كان القرب لاوربا الوسطى ولروسية ، وفرنسة فشاع استعمال نقودها هناك ، وفي العراق للعلاقات من هذا النوع استعملت نقود أخرى ، وفي الغالب نرى في نقود العراق المتداولة كل نوع من هـــذه النقـــود ، والقديم منها معروف جدا ولكنه لم يجمع لحد الآن •

وكل نقود الامم مستعملة في العراق الا أنها خاصة بالمعاملات التجارية، بقلة أو بكثرة تبعاً لدرجة تلك المعاملات •

ومن راجع النقود القديمة ومجموعاتها يعجب من وجود هذه النقود وكثرتها وتداولها في العراق فان بقاياهـــا لا يزال في النقود النحاســية والفضية وغيرها الامر الذي لا يدع ريباً في كثرة المعاملات ، والاتصالات التجارية •

كلمة الختام

طال البحث في النقود العراقية ، وان التوسع من كل وجوهه لا محل له • والا فان مباحث النقود لا تحصى وهناك نواحٍ تستحق النظر وندعو للتحقيق مثل (خطوط النقود) ونواحي الزينة فيها وعلاقاتهـا بنقود الامم وحوادثها في العراق لمختلف الازمان ••• ولعل فيما ذكر كفاية • والله ولي الامر •

ملحقات

١ ـ الشقشلة (١)

ان النقود كانت معروفة في البلاد العربية قبل الاسلام ، وشاع تداولها في أول ظهوره وبينها ما هو من ضرب الاعاجم . من روم وايرانيين ، وورد ذكر الدينار والدرهم في القرآن الكريم ، وكان لليمن نقود مضروبة ومتداولة قبل الاسلام ، وعرف أيضاً ما كان من ضرب (أيلة) وتسمى بعض الدنانير بـ (الهبرزي) ويقال (هبزري) وجاء في رثاء أعرابي لابنه :

فما هبرزي من دنانير (أيلة) بأيدي الوشاة ناصع يتأكل
بأحسن منه يوم أصبح غادياً ونفسني فيه الحمام المعجّل

والوشي ، النقش ، ومنه الواشي[٢] ، ويراد به ضارب النقود وهكذا (نَخَّة) اسم الدينار وعرفت نقود أخرى في الجاهلية وهي للروم مثل (الدينار الرومي) أو (الدينار القيصري) و (الدينار القوقي)[٣] و (دينار هرقلي) ودراهم للايرانيين سميت بـ (الدراهم البغلية) ، و (السوداء الوافية) وهذه الدراهم والدنانير مختلفة الوزن تداولها الناس بعد ظهور الاسلام بمدة ، وكانت تجري في التعامل على الوزن وبعد حل اللغة الفهلوية عرفت النقود المضروبة في ايران والعراق قديماً ، كما عرفت نقود الغربيين القديمة الشائعة عندنا مما جلت عنها التنقيبات .

---

(١) مجلة غرفة التجارة ج ٩ ص ١٣٤ ـ ١٣٧ .

(٢) جاء ذكر الواشي في كتاب المداخلات في اللغة وعندي نسخة مخطوطة منه اكمل من النسخة المنشورة في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (ج٩ ص ٤٥٢) .

(٣) جاء في اللسان ان الدنانير القوقية (بالقاف) من ضرب قيصر ويسمى (قوقا) وهو لقبه . وروي بالقاف وبالفاء من القوف الاتباع كان بعضهم يتبع بعضاً ودينار قوفي (بالفاء) ينسب اليه (لسان العرب) ج١٢ ص ٢٠٠ .

وفي عهد المسلمين شاعت النقود العربية كما هو معلوم ، وقد راقبت الدولة النقود بل قامت بأمر الضرب ، واتقنت (العيار) ، وعينت (السنجات) ، ولكن الامر غير مقصور على الدولة وحدها ، وأمر مراقبتها كما ان النقود المتداولة القديمة أو الاجنبية ونقود المملكة يحقق وزنها لما يعتريها من نقص من جراء التداول بطريق ما يسمى بـ (الششقلة) .

وهذا مصطلح جرت عليه (صيارفة العراق) في المعاملات التجـارية أو الاقتصادية ولم يتعرض له الباحثون منا في النقود في أيامنا الحاضرة . ويبدو لاول وهلة انه لفظ غريب ، ولا يعرف أصل هذه الكلمة وان كان ترتيب حروفها ووزنها عربياً قطعـاً في حين انه جاء على هـذا الوزن كالصيرفة والجهبذة .

وبعض كتب اللغـة مثـل صحـاح الجـوهري لم يذكـر لفظه ، وآخرون لم يغفلوا أمره مثل صاحب المزهر ، وصاحب لسـان العرب ، وصاحب القاموس المحيط ، وشـارحه .

وملخص ما جاء في هذه الآثار ان (الششـقلة) كلمـة حميرية ، لهج بها صيارفة العراق في تعيير الدنانير ، ويرجع عهد شيوعهـا الى أول تدوين اللغة العربيـة في العراق ، وجدت في العصر الثاني للهجرة ، استعملت في بغداد وقال ابن دريد : اهملت الشين والقاف في اللغـة الا (الششقلة) وهي ان تزن الدينار بازاء الدينار لتنظر أيهما أثقل ومنهم من ظن انها أعجمية ، أو انها لا تحسب عربية محضة وقال آخر هي أشبه بكلام العرب . وقد توسع بعض العلماء فيمدلولها فانه لما سئل : بِمَ تعرف الشعر الجيد ؟ قال : بالششقلة .

وكل ما علمناه ان الليث ، والخليل بن احمد ، وابن دريد من أقدم من ذكر هذه اللفظة ويزول الاشتباه في عربيتها ان مادة (شقل) عربيـة عريقة ، وان عدم ذكرها في الصحاح لا يعد طعناً أو اشتباهاً في عربيتها فان المستدركات على الصحاح كثيرة جداً وقد فاتته كلمات كثيرة . وما هذه

الكلمة الا تكرار لفظ (اشقل) وتداوله كثيراً بحيث اشتق منه ذلك الفعل الرباعي • ومثله الصيرفة ، والجهبذة والالفاظ كثيرة •••

وان استعمالها في العراق قديم ، فقد وردت في شريعة حمورابي ومثلها (المنا) ونطقت بها التوراة • وكل ما علمناه ان الشقل والثقل واحد ، وهو أيضاً وزن معروف ، ولا يزال عندنا يستعمل (الشقل) وهو آلة خاصة توضع على صبرة الحنطة والشعير المسماة عندنا بـ (الصبّة) ، لغرض الاشارة عليها وحفظها من السرقة • ومثلها (الشاقول) •

وكنت قد ذكرت[١] ما يساوي الشاقل من الغرامات وهناك ذكر المنا ، والككار • وفي دائرة المعارف العبرية أوزان أخرى مثل كيرا وباقع ، وكذا في شريعة حمورابي جاءت أوزان مثل القار والغور والغان وكل هذه تدل على قدم المصطلحات التجارية في الاوزان ، وهي متصلة باللغة العربية اتصالاً وثيقاً ولم يبق في الاستعمال الا أقلها وهو الشقل والشقلة •

وموضوع بحثنا (الشقلة) من الشقل وهو الثقل وتكرر هذا الفعل أدى الى اشتقاق الفعل الموضوع البحث منه فصار رباعياً • وصاحب التهذيب عدّ هذا الفعل حميرياً ولا يبعد أن يكون الشقل عربياً حميرياً فاستعمل في اللغة الفصحى كما أن الاحتمال يسوقنا الى انه جارٍ من طريق اليهود ، واشتراك لغتهم بالحميرية يؤدي بنا الى القول بأن العبرية متفرعة منها ، فلحقها التغير بسبب تجولها ، وتحولها الى مواطن عديدة ومثلها فاذا كانت اللغة العبرية قالت (تا) فهي في الاصل حميرية نطي ، او انطى ، وكذا وثب بمعنى جلس الحميرية ، ومنه المثابة ، ومثبا العبرية ، و(ايل) أي (اله) ، وألفاظ لا تعد ولا تحصى ••• والعرب استعملوا الشقلة في العراق في العهد العباسي أو قبله ، ودوّنت من حين دوّنت العربية ، وهي من الالفاظ التى لهج بها صيارفة العراق في تحقيق وزن

(١) هامش ص ٩١ من هذا الكتاب •

الدنانير ، ولا يزال معروفاً عندنا الى الآن ولا يبعد أن ينطق بها حمورابي في شريعته سواء كانت حكومته عربيـــة أو غير عربيـــة ، فاللفظ عربي حميري شـــاع عندهم كما شاع عند اليهود • واللفظة مستعملة ، وتحليل اللغات ، ومعرفة المقابلات مما يجعلنا نقطع بأن الاصل عربي ، ولا تنكر علاقتـــه باليمن وباليهود المنبثين في العراق ، وبمـــا يتعاطونه من صيرفة ، وتدل على أن اليهود عريقون في الصيرفة ، وان هذا اللفظ يشير الى انهم لم يتساهلوا في الذرة من الدينار ولم يشـــأ أحـــد منهم ان يفلت منه بعض وزنه ، فكانت العناية كبيرة ، دامت واستمرت الى أيامنا •

ولا يزال اليهود يستعملون بعض الالفاظ مثل (شبَّر) بمعنى (افلس) وهي عبرية والعوام يقولون (انكسر) وتؤدي معناها ، وقد شاهدنا آلة لمعرفة وزن الدينار للتحقيق عن صحته متداولة عندهم •

٢ ـ التصوير في النقود ـ نقود الافراح والصلات

١ ـ التصوير في النقود(١):

النقود عنوان الدولة في ماليتها وسياستها ، وطريق معرفة تاريخهـــا لا سيما عند اضطراب النصوص ، وفيها تنجلي أوضاعها ، وأصول ادارتها ، ولو اجمالاً وبنظرة سريعة • فاذا كانت الامم قبل الاسلام تظهر نقودهـــا مصورة بصور ملوكها وبعض أوضاعها الاصلية وتوضح بعض التقاليـــد الدينية ، فالدول الاسلامية تبدو حالتها في اعلان التوحيد ونوع الادارة مما أوضح في (التاريخ السياسي في النقود) •

ويهمنا الآن معرفة تاريخ (التصوير في النقود) عندنا ومتى حدث أو في أي دولة وما كان يقصد به ؟•

كانت الامم قبل الاسلام تصور ملوكها في نقودهـــا ، وتعيّن بعض

---

(١) مجلة غرفة التجارة ج٩ ص ٤١٧ ـ ٤٢٦ •

الحالات عن عبادتها أو شـارات الامة أو الدولة ، ولكن الدول الاسلامية في بادىء أمرها لم تتخذ ذلك قاعدة ، ولم تلتفت الا الى انها واسـطة التعامل ، وأن تشير الى رمز الاسلام أعني (التوحيد) من ذكر كلمة الشهادة (عنوان الاسلام) وما ماثل ولم تراعِ فى الاخذ من غيرها الا طريق الضرب ، والمماثلة من بعض الوجوه كالعيار ، والسنجات ... فالاسلام أثره بارز . ولا يراد بالنقود مظاهر الفخر والابهة ، أو أن تكون طريق اظهار العظمة ، والقوة فلم يلتفت الى مثل هذه . ومن ثم نرى ملخص التاريخ مندمجاً فيها .

وفى أيام المتغلبة ارادوا أن يدونوا اوضاعهم ، ويعرفوا بانفسـهم ، ويتركوا أثراً من شاراتهم مما لم تركن الدولة الاسلامية الاولى الى مثله ، وانما راعته أيام الضعف والوهن . ومن ثم نلحظ مظاهر العظمـة وندرك الحالة ... ولكنها فى الدولة الاموية وفى الدولة العباسـية لم تراعِ التصوير فى النقود ولكن متى حدث فى الدول الاسلامية ؟ وأى الدول راعت التصوير فى نقودها ؟

ضربت الدولة الاموية النقود العربية سنة ٧٦ هـ ومن تاريخ ضربها راعت شعائر الاسلام . واسباب الضرب بينت فى كتب التاريخ ، فلم تمل الى التصوير بوجه ، ولم تجد ضرورة لضرب النقود مصورة بل ما عرف لا يؤيد أنه كان مصوراً أبداً ، وان النقود المنتشرة فى المتاحف وغيرها تجعلنا نقطع بأن النقود جارية على وتيرة ، ولم تكن مصورة حتى انقراض هذه الدولة سنة ١٣٢ هـ .

وفى العهد العباسى كان اعلان التمسك بالدين كبيراً ، ولكننا رأينـا تضارباً فى الاقوال وشاع بين الكتّاب انها كانت قد صورت نقودها . وهذا غير صواب ويتحقق بطلانه فيما لو وضع ذلك موضع التمحيص فيتحقق لنا بأن لا أصل له أبداً فى (تاريخ مالية الدولة) ، وكذا فى أوضاعها المألوفة كدولة تعلن عن أعمالها ، وان (تاريخ النقود) من مؤيدات بطلان هـذه الفكرة ، بل أن النقود الموجودة التى ملأت المتاحف فى كثرتهـا تجعلنا نقطع بأن ما ورد من التصوير المضروب على ما يشبـه النقود لا يسمى فى

الحقيقة والواقع نقداً وان النقود الموجودة تدل على انها خالية من التصوير ودعوى الخلافة والامامة ، واعلان ان الخلافة العباسية خير من الدولة الاموية ينافي تقليد الجاهلية في وضع التصاوير .

جاء في (كتاب الكبائر) للذهبي وكان قد عقد فيه فصلاً بعنوان : التصوير في الثياب والحيطان والحجر والدراهم وسائر الاشياء ... أورد فيه آيات وأحاديث في التحريم لدخولها في العموم وقال :

« وأما الصور فهي كل مصور من ذوات الارواح سواء كان لهما أشخاص منتصبة أو منسوجة في ثوب أو ما كان ... فان قضية العموم تأتي عليه ... » اهـ . والدراهم هنا يراد بها النقود المتداولة .

وقضية التصوير في النقود نرجع فيها الى التاريخ ، وجل ما نقوله ان المؤرخين لم يهملوا أمرها ، وانما تعرضوا لها بايراد بعض الامثلة ، فهي من قبيل الكتب المصورة في الادب المكشوف ، ولم تظهر الا بعد حين وبدت فيها الصنعة . فتجلت القدرة .

٢ ـ نقود الافراح والصلات :

ان التصوير في النقود لا وجود له في عهد الدولة العباسية كما مرّ وانما كان ذلك في (نقود الصلات والافراح) . وتختلف في الصغر والكبر ، ويراد بها الانعام والبذل من الخليفة أو في سبيله او لامور أخرى ويباع بقيمة لا كنقد سواء كان فضة أو ذهباً . والنقود الشائعة لمختلف السنين تؤكد أن لا وجود للتصوير في النقود وانما كانت نقود الدولة معروفة ولا تزال وهذه لا تبقى اشتباهاً او ريباً في انها غير تلك .

كشفت التحريات والتتبعات عن هذه الخبايا ، فأظهرت وجودها وانها كانت تجرى في الخفاء أو لامر خاص ، فعينت الحالة المستورة المكتومة وأبدت عن النفسيات في حالاتها الخاصة كما جاءت كتب الادب مشعرة بوجود أمثالها . ويصح لمن يؤرخ نفسيات الخلفاء والامراء أن يتناول

مثل هذه بالبحث كما يؤكد آخرون انهماك بعضهم بالموسيقى ، او بالملاذ أو الملاهى والخلوات وقد شاهدنا مجالس الانس ظاهرة في تصاوير الكتب ، وما في بعضها من خلاعة وكل هذه لا يسع المرء أن ينكرها جميعها وان كان بعضها لا يخلو من مبالغة ، ويطول بنا تعداد الرغبات الكثيرة في الهزل ، او في الصيد أو في مجالس الشرب ... ومن أراد التدوين في مثل هذه وجد موضوعاً خصباً لمعرفة النفسيات الخاصة وولعها فيما أولعت به من ضروب الطرب والملاهي .

كانت الدولة تراعي الرسوم الدينية ، ولم تخرق المعتاد ، ولا انتهكت حرمة الرأي العام ، بل تخشى سخط السواد الأعظم ، فلم تستهن به ، ولا تجد فائدة في معارضته واهانته ، ولا ربح لها في المجاهرة بالمنكرات والمعاصي . وانما يتستر بعضهم ويجري ما يجري في الخفاء ، ولم يكشف عن حقيقة هؤلاء الا بعد حين . وربما ظهر من أحوالهم ما يدل على الصلاح والتقوى ، أو كانوا كذلك وهم ليسوا بالقليلين والتدقيقات كشفت عن الكثير ولا شك ان التدوينات في هذه تستدعي الالتفات ولا يهمنا الا انها عينت وضعاً . وهل كان الخلفاء او الامراء الا بشر فيهم الصالح والطالح ومن العبث ان نجعلهم قدوة ، وان زمن عبادتهم قد انقضى من حين ظهر الاسلام ، ويذكر بالخير أهل العمل الصالح الساعون لخير المملكة .

نعم ان بعض كتب الادب المغرضة شنعت ، واظهرت خلاعات كانت بعيدة عن الحقيقة بمراحل لامر سياسي أو بغض ديني ، وبقصد التنديد ليستنكر العموم تلك الحالات .

والتاريخ السياسي توجهت اليه الأنظار من وجوهه المختلفة حتى ما يتعلق منه بشخصية الخلفاء والاداريين فنقود الصلات والأفراح لم يلتفت الى رسميتها ، ولكنها لما كانت تكشف عن نفسيات اصحابها من خلفاء وملوك وأمراء اشبع الكتاب بحثها ، فأبدت بعض النصوص الادبية ، ولا تزال محل

نظر في البعض الآخر ومن المهم ان نقول ان الانعام والصلة لا تحتاج الى ضرب نقود خاصة ، ولكنها عينت ما ضربت من أجله ، فلم يهمل مؤرخونا مثل هذه ، بل جاءت النصوص صريحة ، وتبين انها ليست نقوداً بالمعنى المقصود وان شابهتها في وصفها فلا يؤخذ بها كنقود لمجرد وجودها دون علم بالمجرى التاريخي ، وأصل الموضوع •

والحوادث التاريخية تدل على أن الدولة العباسية بل رجالها بصفتهم الشخصية كانوا أول من ضرب مثل هـذه النقود (نقود الصلات والافراح) فصارت هذه قدوة العصور التالية لها وأشهر النصوص التاريخية هي :

١ ـ كانت الصلات تجرى فى النقـود المعتـــادة المضروبة للدولة ولا تحتاج الى ضرب نقود خاصة وان أبا جعفر المنصور نثر بدرة أو أكثر للجيش بعد قتله أبا مسلم الخراساني وكذا عطايا الخلفاء والامراء مشهودة لمختلف العصور وربما دخلتها المبالغات وكانت تنثر الدنانير والدراهم عند ذكر اسم الخلفـــاء لاول مرة في الجوامع ، وفي حوادث أخرى وجاءت النصوص مشعرة بذلك وآخر الخلفاء في بغداد الخليفة المستعصم قد نثرت النقود عند ذكر اسمه لأول مرة فى الجوامع وكان عليها اسمه[١] •

٢ ـ (نقود الصلات) عرف منها ما كان أيام جعفر بن يحيى وجاءت نصوص المؤرخين في بيانها واضحة ، أوردها الجهشـــياري ، والخطيب وغيرهما ، وأوضح نص عرفنـــا ما جاء في كتاب « النبراس» فى تاريخ خلفاء بنى العباس قال :

« ثم زاد الخليفة هارون لجعفر مع الوزارة الملك ••• واعطاه خاتم الملك ، وأمره أن يختم به كيف أراد بأمره ورضاه حتى بلغ من صيته فى الدنيا ما لم يبلغه أحد سواه • وهو الذى أمر بزيادة مائة دينار فى دينار • وقصته في ذلك مشهورة • وفي كتب البرامكة مذكورة وكان يفرقها على

(١) حوادث المائة السابعة المنسوب لابن الفوطى ص ١٦٤ •

الناس في النيروز والمهرجان ، وأمر أن يكتب على أحد الوجهين :

وأصفر من ضرب دار الملوك　　يلوح على وجهه جعفرا
يزيد على مائة واحداً　　اذا ناله معسر أيسرا

وهو (بيت اعراب) عند النحويين ... » اه وناقش إعراب جعفر ، ورواية (يلوح) أو (تلوح) وذكر أوجه النحويين فيها ، وقال المعنى (يرى جعفراً هذا الاسم المنقوش على وجه الدينار لائحاً) وذكر أن هذا بيّن لا اشكال فيه . ورجح رواية الفراء في البيت وانها صحيحة قال :
« فضرب عشرة آلاف دينار على هذه الصفة[١] ... » اه .

وكان أيضاحه مصروفاً الى أن المقصود الاسم دون التصوير . فزال التردد الذي ذكره المرحوم الاستاذ احمد تيمور باشا ، وظهرت صحة ما أورده أو رجحه الدكتور زكي محمد حسن في تعليقه على كلمة المرحوم الاستاذ فكان لهذا النص قيمته العلمية في (تاريخ نقود الصلات)[٢].

وعلمنا أيضاً من الدنانير المضروبة في مدينة السلام ، وفي البلاد الاخرى في أيام الخليفة هارون الرشيد جاء فيها اسم (جعفر) وكانت هذه النقود تسمى بـ (الجعفرية) وظهرت فيها كتابات أخرى ولعل الزيادة في وزن الدنانير بالوجه المذكور اول حدث في الضرب وانه باسم (نقود الصلات والافراح) .

ومثل هذه نشاهد تصوير الخليفة هارون الرشيد وفي اطرافه قد كتب بالخط الكوفي ما كتب ، قدّمه اليه صاحبه ذاكراً اسمه وتاريخ كتابته الا انه مندثر غالبه ، ولم تبق منه الا رسوم رأيته في استنبول ، وجاء تصويره في دائرة المعارف التركية للآثار . ولا شك انه أهدي الى الخليفة

---

(١) كتاب النبراس لابن دحية الكلبي . طبع ببغداد سنة ١٩٤٦ م ص ٣٨ ـ ٤١ .

(٢) مجلة الثقافة عدد ٣٠٢ وتاريخ ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٤٤ م والتصوير عند العرب ص ٣١ .

ولم يكن عاماً الا ان الايام أظهرته وابرزت قدرة الصنعة • ومن الوقائع التالية حدث تنوع في المضروب من نقود الصلات ولا شك ان التصوير على نقود الصلات قد وقع بعد هذا العهد •

٣ ـ فی کتاب التصوير عند العرب صورة نقد باسم الخليفة المتوكل على الله ، فی وجه تصوير يرجح انه للخليفة ، وفی الوجه الآخر تصوير رجل يقود جملاً ، ضرب سنة ٢٤١ هـ وهذا ايضاً من نقود الصلات[١] • ولا يحتمل أن يكون للتعامل لان نقوده المعتادة ليس فيها شيء من ذلك وهى معروفة وهذا ايضاً لم يقصده الذهبى •

٤ ـ من دراهـم الافراح ما فعله الخليفــة المتوكل على الله • أمر عبيد الله بن يحيى أن يضرب له دراهم فی كل درهم حبان فضرب خمسة آلاف ألف درهم وصبغ منها الحمرة والصفرة والســواد وترك الباقی على حاله • فأجرى الاحتفال فی يوم تحركت فيه الريح • وأمر بنثر الدراهم كما ينثر الورد وكانت الريح تحمل الدراهم فتقف بين السماء والارض كما يقف الورد وكان من أحسن أيام المتوكل واظرفه[٢] •

٥ ـ من نقود الصلات ما كان أيام الخليفة المقتدر (٢٩٥ هـ ـ ٣٢٠ هـ) فی وجه منه تصويره فی يده اليمنى كأس ، وفی اليسرى شيء آخر يظن انه سلاح ، وأما الوجه الآخر فعليه رسم سيدة تلبس رداءً وفی يديها عود تعزف عليه[٣] •ونقد آخر عثرت عليه دارالآثار العراقية ونشرت تصويره[٤] • وهو درهم من فضة وليس لنا شك فی أن هذه النقود للصلات لا للتعامل • لأن نقود هذا الخليفــة موجودة بكثرة فی المتاحف ، ولم تكن جارية على

---

(١) التصوير عند العرب ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ •

(٢) والتفصيل فی كتاب الديارات للشابشتی حققه ونشره الاستاذ كوركيس عواد عضو المجمع العلمی العربی بدمشــق بمســاعدة المجمع العلمی العراقی سنة ١٩٥١ ص ١٠٢ و١٠٣ •

(٣) التصوير عند العرب ص ٢٦١ •

(٤) مجلة سومر الجزء الاول من المجلد الثانی •

التصوير وكان قد صور النقد الاول في مجلس أنسه فصور معه مغنيته ومثل هذه تعيّن نفسية هذا الخليفة لا ما كان جاري الدولة فأظهرها الزمن .

٦ - في مروج الذهب للمسعودي ان الخليفة الراضي بالله (٣٢٢ هـ - ٣٢٩ هـ) كان قد تحكم في دولته الامير بجكم واستولى على بغداد فتولى امرة الامراء وضرب الدنانير والدراهم باسمه وصور عليها صورته ، وهو شاكي السلاح ومكتوب حوله :

انما العز فاعلم للامير المعظم

سيد الناس بَجْكَم

وفي الجانب الآخر صورته وهو جالس كالمفكّر المطرق[1] وكان ابو الحسين بجكم من أمراء الاتراك صار والياً في واسط . فنصب أمير الامراء في أيام الخليفة الراضي بالله ولما ولي المتقي لله الخلافة ابقاه في منصبه ودام الى أن توفي في سنة ٣٢٦ هـ واختلف في اسمه وصوابه بالباء فالجيم ويعني الذئب في اللغة الفارسية وبالجيم الفارسية يعني الايوان والخيمة ، والذئب ايضاً[2] .

ومن الغلط أن نعتقد أن نقود بجكم هذه كانت نقود الدولة وانما هي نقود الصلات والانعام وأما النقود الأخرى فهي معروفة ، وليس فيها شيء مما ذكر الا أن التفريق كان آنئذٍ صعباً أو لم ينبه أحد عليه . يدل على ذلك انه ورد اسمه في الدراهم المضروبة في مدينة السلام لسنة ٣٢٩ هـ وجاء انه (أبو الحسين بجكم مولى أمير المؤمنين) والصفحة الاخرى المتقي لله ... وليس فيها مما ذكر في نقود الصلات .

٧ - دنانير الصلات لسيف الدولة أمر بضربها ، وكان كل دينار منها

---

(١) مروج الذهب للمسعودي ج٢ ص ٥٢٩ وفيه تفصيل وظهر الاسلام ج١ ص ٣٠ و٣١ والنقود العربية ص ٦١ والتصوير عند العرب ص ٣٢ .

(٢) (تقويم مسكوكات قديمة اسلامية) ص ٢٦٠ .

عشرة مثاقيل وعليه اسمه وصورته . فأمر يوماً لابي الفرج البيغاء بعشرة دنانير منها فقال ارتجالاً :

نحن بجود الامير في حَرَم   نرتع بين السعود والنعم
ابدع من هذه الدنانير لم   يجرِ قديماً في خاطر الكرم
فقد غدت باسمه وصورته   في دهرنا عوذة من العدم

فزاده عشرة أخرى(١) وهذه بلا ريب ليست من النقود المعتادة التداول وهكذا يقال عما وجد من نقود الصلات للمطيع لله الخليفة العباسي أو يوجد من نقود الصلات الاخرى ...

٨ ـ جاء في يتيمة الدهر : ان الصاحب بن عباد بعث ديناراً من مائة مثقال لبعض العلوية(٢) ومن هذا كله قد عرفت (نقود الصلات والاعياد) ولم يبق ريب في أنها كانت تضرب على شكل النقود ولم تكن نقوداً في الحقيقة ولا محل لذكر النصوص بأكثر من هذه وهنا قد علمنا ما جرى بأمثلة مؤيدة بالموجود وبالنصوص التاريخية المعلومة عن نقودنا المعتادة ولم تضرب الدولة العباسية نقوداً مصورة مدة حكمها .

فالخلافة العباسية راعت الرسوم المألوفة ، ولم تخرج عليها في نقودها أيام استقلالها ، أو في عهود التغلب والمتغلب اضطر الى الجرى بمقتضى ما سبق ، فلم يستطع أن يجلب عليه نقمة ، وما جاء في بعض النصوص لا يعيّن نقداً متعاملاً ، وانما هو أمر خاص يشير الى نفسية بعض رجال الدولة وأعمالهم الفردية في اظهار الحب للخلفاء وابداء التزلف لهم، أو أن الخلفاء قاموا بذلك في حالات لهو وطرب ، او احتفالات خاصة مما يسمى بـ (نقود الصلات والافراح) فاطلق عليه لفظ النقود مجازا فيظن انها نقود ولذا غلط من قال :

---

(١) يتيمة الدهر ج١ ص ١٢ طبعة دمشق ١٣٠٣ هـ .
(٢) يتيمة الدهر ج٣ ص ١٧٥ طبعة مصر سنة ١٣٥٣ هـ ـ ١٩٣٤ م.

• وثمة أمثلة متفرقة لسكة تحمل صور خلفاء بنى العباس المتوكل ، والمقتدر والمطيع •• » اهـ[١] واقول :

ان هذه لم تكن نقوداً متعاملاً عليها • وربما زادت على وزن النقود المألوفة أو أنها مماثلة لها وربما تكون من نوع التصاوير للاشخاص ، او فى جـــدران الحمامات ، أو الغرف الخاصة بالخلوات والمجالس الاخرى • ومثلها ما شاع من الكتب فى الخلاعـــة ، أو ما ظهر من تصاوير أخرى • فالنقود أمثال هذه لا تدل على تعامل ، وانما تعيّن وضعاً ، لا أنهـــا تعتبر نقود دولة • ولا يخطر ببال أحد أن هذه النقود التى عثر عليها كانت فى الحقيقة نقوداً وانما هى تماثل النقود من وجوه ولكنهـــا حرمت التداول فقدمت للخليفة ، او نثرت من جانبه أو فى حبه •

٣ ـ نقود المتغلبـــة (٢) :

علمنا وضع النقود التى كانت قد ضربتها الدولة العباسية أيام حكمها فى العراق والآن كلامنا فى (نقود المتغلبة) وهل ضربت مصورة فى أيامهم ؟ ذلك ما نحاول بيانه فنقول :

١ ـ آل بويه : هؤلاء دخلوا بغـــداد فى ١٢ جمادى الاولى ســـنة ٣٣٤ هـ ـ ٩٤٦ م وضربت النقود باسمائهم ولم تعرف عنهم نقود مصورة باعتبارها من نقود الدولة ونقود بغداد الموجودة وغيرها تعين ذلك ، بل لم تشاهد النقود المصورة مضروبة للمتغلبة فى الخارج من آل سبكتكين وغيرهم وانما جرت على وتيرة تقريباً ، ولم يعرف لهـــا (تصوير) كما هو الشـأن فى النقود السابقة لهذا العهد من نقود أحمدية ، وخماروية ، ومقتدرية ، ومن سكة المكتفى ، والراضوية ، وسكة المتقى ، واخشيدية ، ومغربية•••[٣]

٢ ـ آل سلجوق : دخلوا بغداد فى ٢٥ شهر رمضان سنة ٤٤٧ هـ ـ ١٠٥٥ م انتزعوها من آل بويه ، وضربوا النقود باسمائهم ومن مراجعـــة تاريخ آل سلجوق للبندارى ، وابن خلكان وابن الأثير وكتب تاريخيـــة

---

(١) دائرة المعارف الاسلامية ج ٥ ص ٣١٢ •
(٢) مجلة غرفة التجارة ج ٩ ص ٥٢٣ ـ ٥٢٩ •
(٣) النبراس ص ١١٦ وفى هامشها تفصيل •

عديدة لم نعثر في أيامهم على نقود مصورة كنقود دولة ، ولا شاهدنا فيما عرف من نقود المتاحف ما يظهر فيه التصوير ، فقد جرى هؤلاء على سنن من قبلهم ...

من هؤلاء السلجوقيين قد اشتقت امارات (الأتابكة) :

١ - اتابكة خوارزم .

٢ - اتابكة الموصل .

٣ - اتابكة آخرون .

ولا يهمنا من هؤلاء الا (اتابكة الموصل) فانهم تمكنوا في الموصل سنة ٥٢١ هـ وأولهم عمادالدين زنكي ولم تضرب نقود في أيامه ولا في أيام من تلاه ، سيف الدين غازي الاول (٥٤١ هـ - ٥٤٤ هـ) وانما ظهرت أيام قطب‌الدين مودود الملقب (طغرلتكين) ابن عمادالدين زنكي .

ففي نقده النحاسي جاء (تصوير انسان) متوجهاً الى اليسار قليلاً وهذا النقد مؤرخ سنة ٥٥٥ هـ وقريب منه بوجود بعض الفروق ما كان قد ضرب سنة ٥٥٦ هـ ومثله في سنة ٥٥٧ هـ وجاءت نقود سيف الدين غازي الثاني سنة (٥٦٥ هـ - ٥٧٦ هـ) مصورة أيضاً ولكنها لا تخلو من بعض التفاوت . وهي نحاسية في سنة ٥٦٧ هـ ، و ٥٦٩ هـ ، و٥٧٠ هـ ومن نقوده النحاسية المصورة المضروبة في الجزيرة سنة ٥٧٥ هـ وهكذا نقوده الاخرى ولعل للروم الاثر في التقليد ، ولكن في النحاسيات دون غيرها .

وعزالدين مسعود سنة (٥٧٦ هـ - ٥٨٩ هـ) ، ومن نقوده المضروبة في الجزيرة ما يشبه نقود من سبقه ، وهكذا كان ذلك حتى آخرهم ولم تكن مصورة الا في نقودها النحاسية وحدها ، لانها كانت محلية ولا يصح اطلاق لفظ (نقد) عليها في الحقيقة وليس لها اعتبار نقود عند الفقهاء فيراعى فيها بعض الاوضاع ، وان التصرف بها غير مؤاخذ عليه ، ولا مخالف للمعهود . فصح أن تكون قد جذبت الرغبة ، أو قصد اعلان حب الامراء وما ماثل من زينة ونقش مما قلد به القوم نقود الروم في أمور لا تستحق

العناية لاسيما فى عهـــد أعلن فيه التوحيـــد ولا مجال فيه لقبول عبادة الأشخاص بوجــه ٠٠٠

والغالب فى هذه تقليد نقود الروم وانتقل الى الموصل من الدولة الارتقية المجاورة للروم خصوصاً ان النقود النحاسية ليس لها قدرة التعامل الخارجى، فهى محلية لا تتجاوز محل ضربها فى التعامل بها ، فلم تمثل نقود الدول حقيقة بالنظر للمجاورين وللخارج ٠٠٠

وقام على أطلال الاتابكة الدولة اللؤلؤية وهـذه لم نر تصويراً فى دنانيرها وانما جرت على المعتاد ٠ وأما الفلوس النحاسية فانهـا مضت على الطريقة المعهودة فى الاتابكة وبعضها لا يخلو من تصوير والبعض الآخـر خال منه ٠٠٠ وفى التالين لبدرالدين لؤلؤ لا نعلم لهم نقوداً نحاسية مصورة٠
والحاصل لم نعثر لهم على نقود مضروبة فى غير الموصل ، ونصيبين ، والجزيرة ولهم فروع فى سنجار وحران ٠٠٠ وهم مشـتقون من اتابكة الموصل ٠

٣ ــ امارة اربل : هؤلاء الامراء يقال لهم (اتابكة اربل) و(آل بكتكين) وهم من أمراء الاتابكة فى الموصل ، تكوّنت امارتهم سنة ٥٢٢ هـ ولم تعرف لها نقود مضروبة أيام زين الدين علي كوجك وايام ابنه مظفرالدين گوگبرى للمرة الاولى من امارته ، وفى عهد أخيه يوسف ينالتكين الا أن هذا الاخير كان قد انفصل فى أخريات امارته عن الموصل ومال الى الايوبيين ، ولـم يضرب نقوداً ٠

وبعد وفاته خلفه أخوه مظفرالدين گوگبرى للمرة الثانية ٠ وهـذا كان قد ضرب نقـوداً فى حران أيام انفصاله من اتابكة الموصل ، وانقياده للايوبيين وذلك بين سنة ٥٨٠ هـ وسنة ٥٨٦ هـ ، وذكر اسـم حسام الدين يولق من أمراء آل ارتق ٠ وكان قد ولي حسام الدين الامارة سنة ٥٨٠ هـ ، واستمر الى ما بعد سنة ٥٨٦ هـ ، الا أن مظفرالدين گوگبرى كان فى هذه

السنة الاخيرة قد ضرب نقوداً في اربل وانقطعت علاقته من تلك الانحاء وان كانت لم تنقطع من آل أيوب •

وكان هذا النقد المبين فيه اسم حسام الدين مصوراً وظنـــه الاستاذ اسماعيل غالب من ضرب اربل ، وليس بصواب وجاء تصويره بشكل رجل امتطى أسداً ملحاً عليه بغارة ، فالرمز دليل على شجاعته وهمته ، وانه ركب الاسد أي ذلله وقهره فانقاد له ، ولم يكن رمز صلاح الدين ، لان هذه الصورة قد رافقت نقود اربل الى ما بعد وفاة صلاح الدين •

ولم يعرف قبل مظفرالدين كوگبرى تصوير برمز أسد كهذا والارجح أن يكون تصويره لا سيما وان نقوده هذه جاءت لما بعـــد صلاح الدين ، والنقود النحاسية والتصوير فيها لا يدل على اهتمام بل التساهل فيها بادٍ لا يتجاوز النقش وقد جرت دول عديدة على ذلك منها دولة آل سلجوق في بلاد الروم بخلاف الدنانير فانها رمز السلطنة ، ومنها يقرأ تاريخ الامارة وعلاقتها واضحة في نقودها وقدرتها ••• وهذا التصوير أيام أتابكة اربل لا وجود له في نقود الايوبيين كما هو مشاهد فيها ليقـــال انه رمزهم أو شارتهم فلا يعطف للتصوير كبير علاقة او اهتمام زائد الا في نفس الدولة التي ضربته ويرفع اللبس في التقليد ان نقود الايوبيين ليس فيها من كان ممتطياً أسداً في تاريخ سـابق لظهور مظفرالدين گوگبرى • ولم نشاهد نقوداً ذهبية أو فضية مصـورة في عهد أتابكة اربل •

٤ ـ الدولة الايوبية : في الاصل كان رجالها تابعين للدولة الاتابكية من أمرائها المعروفين ، فمالوا الى مصر ، وقاموا على اطلال الدولة الفاطمية (دولة بنى عبيد) وبدأت علاقتهم بمصر فى سنة ٥٥٩ هـ ونالوا الوزارة فيها وفي يوم عاشوراء سنة ٥٦٧ هـ توفى الخليفة العاضد من الفاطميين ، فأعلن صلاح الدين الايوبى حكومته وخطب للخلفاء العباســيين وتوفى فى صفر سنة ٥٨٩ هـ فخلفه ابنـــه الاكبر الملك الافضل ، فلم ينتظم له أمر ولا لاولاده الآخرين ، فطلب الملك العادل الامر لنفســـه فتم له سنة ٥٩٦ هـ

وتوفي في ٧ جمادى الآخرة سنة ٦١٥ هـ ، وخلفه ابنه الملك الكامل • ثم توفي في ٢٢ رجب سنة ٦٣٥ هـ ودام الملك في الايوبيين بمصر الى منتصف المائة السابعة للهجرة ، وفي الممالك الاخرى الى ما بعد ذلك •

ويهمنا ذكر (التصوير) في نقودهم فنقول : ان النقود هي الدنانير ، وتتسرب الدراهم احيانا من الخارج ويتعامل بوزنها كالدنانير ، ولكن الفلوس أو النقود النحاسية لا تعد نقوداً بالمعنى المراد من التداول العام • وقد شوهدت (نقود نحاسية) مصورة تبعاً لما كان قد جرى عليه اتابكة الموصل ، والدولة الارتقية ••• ولم يعرف لهم نقد فضي أو ذهبي مصور •

٥ ـ الدولة الارتقية : هذه لم تعرف لها نقود مصورة الا ما كان من نحاس وهو موجود بكثرة • وجاء ذكرها في مختلف كتب النقود • وان التتبع لم يكشف لنا الا عن نقد فضي واحد في أيام (آل أرتق) وكان مصوراً، ولا نستطيع أن نذكر غيره والظاهر انه كان لامر خارج عن التداول أو هو من نقود الصلات والافراح فقد كان بوزن خمسة دراهم وبعض الزيادة • ولا يعوّل على مثل هذا للدلالة على التصوير في النقود المتداولة لا سيما وقد شوهد أن وزنه زائد على الوزن المعتاد ، فلم تعرف البواعث على هذه الزيادة[١] •

٦ ـ سلاجقة الروم : هؤلاء جاروا الدول الاسلامية المتصلة بهم في الدنانير والدراهم ، ولم يصوروها وأول من صور دراهمه الفضية ركن الدين سليمان شاه سنة (٥٩٦ هـ ـ ٦٠٠ هـ) فقد شوهد منها اثنان فحسب وأما النقود النحاسية فانها على المعتاد • ولا يعرف طريق ضربها في حين ان غياث الدين كيخسرو الاول سنة (٦٠١ هـ ـ ٦٠٦ هـ) قد ضرب دراهمه خالية من التصوير وهكذا من تلاه وهو عزالدين كيكاوس سنة (٦٠٦ هـ ـ ٦١٦ هـ) ، فان نقوده الفضية والنحاسية معاً لم يظهر فيها تصوير ومثله (علاءالدين كيقباد) وهكذا غياث

---

(١) مسكوكات تركمانية ص ٢٨

الدين كيخسرو الثاني الا أنه ظهرت له في سنة ٦٣٨ هـ وما بعدها دراهم فضية ، عليها تصوير (أسد وشمس) • وهذه من أقدم التصاوير من نوعها ، وبعضها خالية من (الاسد والشمس) المعروفين بـ (شيرو خورشيد[١]) مثل النقد الفضي المؤرخ في سنة ٦٤٢ هـ •

وفي أيام بعض السلاطين من هؤلاء السلجوقيين ضربت تصاوير على الدراهم ، ومنهم عزالدين كيكاوس الثاني لم يصور نقوده ، ومثله ركن الدين قليج ارسلان الرابع • ودامت نقودهم الفضية كالذهبية خالية من تصوير الى سنة ٧٠٠ هـ ايام علاء الدين كيقباد الثالث فظهر في درهم منها صورة أسد بين لا اله الا الله ومحمد رسول الله • وفي كل أحوالهم يذكرون الخلفاء ، أو في أغلبها ••• الى حين انقراضهم وهذه تكشف عن ماهية التصوير عند سلاجقة الروم • ومنها يعلم ان الدنانير لم يضرب فيهما تصاوير قطعاً وان الدراهم الفضية قد ضربت في الاغلب دون تصوير ، والظاهر ان الدراهم المصورة هي نقود صلات وان النحاسيات قد جاء فيها التصوير اغلبياً ، وقلّ غير المصور منها وامراء الروم الآخرون في مختلف عهودهم لم يعرف لنقودهم تصاوير •

٧ ـ سلاجقة ايران : هؤلاء لا يختلفون عن أصل السلاجقة في بغداد ولم يعرف لهم نقد مصور ولا نرى ضرورة داعية لذكر جميع الدول • وهذه تعيّن الحالة بوضوح •••

٤ ـ نقود المغول :

ان النقود التالية للعهود العباسية في غالب أحوالها قد تأثرت بالنقود السابقة لها سواء في التصوير أو في نقود الصلات ، او في الخطوط وما يكتب ••• فلا تخلو من مشابهة قلّت أو كثرت ، بل ان عهد المغول في أيام الدولة الايلخانية ، والدولة الجلايرية قد جرى على ما جرت عليه

---

(١) يأتي الكلام عليها في حينه •
(٢) مجلة غرفة التجارة ج ١٠ ص ٢٠ ـ ٢٤ •

الدول أيام العباسيين الا فى بعض مقتضيات العصر .

فهل هناك نقود مصورة أو نقود صلات وانعام ؟ وهل لها خصوصية تستدعي ذلك ؟ وهل هناك نقود عراقية مصورة ؟

لا ينكر أن النقود الاسلامية مضت على ما كانت عليـــه نقود الخلفاء العباسيين ومن كان قبلهم الا ما اقتضته حالاتهـــم الخاصة ولا يخلون من تقليد لبعض الاشخاص فى نقودهم أحياناً ، وهـــكذا يقـــال فى الصلات والانعامات ، وفى أيام المغول كانت قد اكتسبت وضعاً خاصاً ظهر فى النقود وان كانوا قد جروا فى نقودهم على ما كان معتـــاداً فى الدولة العباسية . وفى ما كتبته من (التاريخ السياسى فى النقود) يوضح ذلك .

١ ـ ان المغول قبل دخولهم العراق قد ضربوا نقوداً فى ايران ، فلم يحدثوا تبدلاً كبيراً فيهـــا ســـواء فى أيام جنكزخان أو فى أيام اخلافه الا ما شـوهد من نقد فضي كان قد ضرب أيام (توراكينه) زوجة أوكتاى قاآن حينما وليت ادارة الملك نيابة بعد وفاة زوجها بين سنة ٦٣٩ هـ ، وسنة ٦٤٣ هـ ففي هذا النقد تصوير فارس صوّب سهمه نحو طير ، وان كلب الصيد فى جانب فرسه . وفى الصفحة الاخرى من هذا النقد جاء ذكر محـــل الضرب (لولو) ، وكلمة الشهادة ، وهو خالٍ من التاريخ .

ولم تعرف لهم نقود مصورة أيام جنكز خان واخلافه مما ضرب فى ايران ، ولا تختلف نقودهم عن النقود العباسية الا فى ذكر اسماء ملوكهم...

٢ ـ النقود الايلخانية : هذه النقود ظهرت أيام هولاكو واخلافه من تاريخ الاستيلاء على بغداد سنة ٦٥٦ هـ ـ ١٢٥٨ م ودامت الى سنة ٧٣٨ هـ ـ ١٣٣٧ م ولم يشاهد فيها تصوير الا فى بعض النقود النحاسية ، وهى تشبه نقود أتابكة الموصل ، وجاءت على مثالها ، وضارعت أحياناً (نقود آل أرتق) ، أو (نقود آل سلجوق) ونماذج هـذه النقود النحاسية مشهودة فى مجموعـة النقود فى المتحفة البريطانيـة ولا تختلف فى غالب الاحيـــان عن النقود الفضية ، وقلّ أن نشاهد منها ما فيه تصوير انســـان ، أو تصوير أرنب

كالمضروب في اربل • ولم يعرف لهم من النقود الفضيـــة ما هو مصور ، ولا من النحاسية المصورة ما هو من ضرب بغداد • ولما لم يعين محل الضرب في الغالب ، فالمفروض ان بين هذه ما هو من ضرب بغداد ، أو لا يبعد أن يكون الا ان القضايا التاريخية مبناها النقل فلم نر صراحـــة من المؤرخين بذلك •

وفي ايام السلطان أباقا ، وفي ايام السلطان احمد ضربت نقود نحاسية في الموصل فيها تصوير انسان ، وفي أخرى تصوير اسد ، وبعضها تصوير ثلاثة فهود • واما نقود السلطان غازان فلم يظهر فيها تصوير ، لافي النحاسية ولا غيرها ، واما ألجايتو محمد خدابنده فقد ظهرت في النقود النحاسية بعض التصاوير كتصوير فهد ، اوعقاب باسط جناحيه ، وفي بعض آخر تصوير شمس داخلها وجه امرأة او هناك (وجه انسان) •

وفي ايام السلطان ابي سعيد قد شوهد في بعض النقود النحاسية تصوير (الأسد والشمس) ، وهي المعروفة عند الايرانيين بـ (شيرو خورشيد) ، ولم يذكر في هذه تاريخ كما أن بعض نقوده النحاسية جاء فيها تصوير (عقاب)، او (وجه انسان) •••

وهكذا كانت النقود النحاسية ايام التغلب مصورة في النقود المضروبة في سلطنة طغا تيمور وفي سلطنة ساتي بك خاتون جاء تصويرها في بعض النقود النحاسية •

وان الدولة لا تخلو من انعام او صلات ، وفي أيام المغول ، أيام السلطان كيخاتو قد اختلت مالية الدولة ، واضطرب أمر نقودها ولما ولي السلطان غازان أصلح المالية ، وضرب النقود التي لم يداخلها غش فاكتسبت فيأيامه مكانة • وضربت (نقود الصلات والانعام) وتعرض لها المؤرخون بالذكر ، منها ما يسمى بـ (دوست طلا) اي الذهب الابريز بوزن مائة مثقال ، لتكون نقود صلات في بلاده المختلفة وان يكتب عليها اسمه واسم المدينة التي ضرب فيها ، وذكر آيات من الكتاب واسماء الأئمة وسمى السلطان هذه النقود باسم

(قشنكى وپاكى) اى جيدة وخالصة ، فصار يمنحها الاشخاص ، وجعلها برسم الانعام ، ولعلـه ضارع ما كان من الحمدانيين ايضا مما يسمى بـ (الدنانير الابريزية) فى النقود ، ومن البرامكة مما يقال له (الجعفرية) فى الصلات والانعامات • وهذه لا تشبه النقود الا انها مضروبة على مثالها •

٥ ـ **الاوسمة في عهد المغول :**

يسميها الترك العثمانيون ومن بعدهم بـ (مدالية) • وهذه يهم بحثها كثيراً • رأينا الكتّاب فى النقود لم يتعرضوا لهـا الا قليلاً • ولعلهـم لا ينظرون الا الى المشاهد • ولما لم يكن أمام أعينهم اغفلوا البحث فى شأنه • ولا تهمهم النصوص التاريخية او لم يرغبوا فى جعل علاقة بين النصوص التاريخية والنقود • ولعلّنا فى مباحثنا أول من تعرض لهذه الجهة • وهنا تتناول (مبحث الأوسمة) فنقول :

عند المغول وسام معروف يقال له (پايزه) ويـكون من ذهب أو فضة أو نحاس أو خشب احياناً ، ويحفر عليها اسم الله وشارة السلطان • وتمنح غالبـاً الى امراء الجيش ومنها ما ينقش فيهـا (رأس أسـد) • ويقـال لها (پايزه سرشير) • وهى من أعظم الأوسمة وغالباً ما تقرن بفرمان سلطاني يقال له (يرليغ) • ويوضع فيه ختم احمر (تمغا) أو ما يسمى (آلتون تمغا) ، أو مختوماً بحبر أسود ويقال له (قرا تمغا) • والختم يكون مربعاً[١] •

والحوادث بصرت بـذلك ايام الفتح ، وايام ما جرى على عطا ملك الجويني ثم الانعام عليه بما ذكر • وهذا كله فى أيام جاهليتهم • ولم يكن لدينا من ذلك ما يستحق التمثيل أو العثور على نوع منه للدلالة على نوعه • وانما وجدنا وصفه فى الكتب التاريخية امثال وصّاف •

فهل كان لهم شيء من ذلك فى أيام اسلامهم ؟ وما هو ؟

لم نعثر الا على بعض نماذج من ذلك • وهى من نوع النقود • وان

---

(١) تاريخ العراق بين احتلالين ج١ ص ١٧٦ و٢٣٦ •

العثمانيين جعلوا ذلك أشبه بالنقود ليعلق في صدر الممنوح له . وهو الوسام المعروف بـ (نيشان) . رأينا لهؤلاء ما أشبه بالنقود ويصح أن نعتبره أوسمة:

١ ـ وسام في بطرس برج (لنين غراد) . وهو وسام فضي . وهذه صفة ما جاء في فرهنك :

(١) وجه منه ذو ثماني زوايا . وفي اعلاه تصوير عقاب وفي الاسفل في شهور سنة ٧١٣ هـ .

(٢) في الوجه الآخر : شكل ذو ثماني زوايا .

(٣) في دورته : فلوس سطر (؟) منازل سلطانية .

٢ ـ وسام عثر عليه (مهرن) :

(١) شكل مربع في وسطه: لا اله الا الله ، الملك الحق المبين ، الصادق الوعد المبين ، رسول الله .

(٢) في أطرافه : ابا بكر الصديق التقى ، وعمر الفاروق النقى ، وعثمان ذى النورين الزكى ، وعلى المرتضى الوفى .

(٣) وفي دورته : لااله الا هو الحى القيوم الخ .

(٤) وفي جانب آخر : دائرتان داخلا ، في شهر سنة اربع . ضرب في أيام دولة المولى السلطان الاعظم . ضرب تبريز . مالك رقاب الامم ابو سعيد بهادرخان خلد ملكه ، عشرين وسبعمائة .

(٥) وفي الخارج : شهد الله انه لا اله الا هو الخ[١] .

٣ ـ وسام مؤرخ سنة ٧٢٤ هـ :

في طراز النقود او شبيه بها . كتب في وجهه :

لا اله الا الله، محمد ، رسول (الله) .

ضمن دائرة ، وخطين مزدوجين ونقطة ، لم يقرأ ما في هامش الدائرة التي هي بخط واحد وفي الوجه الآخر :

السلطان الاعظم ، أبو سعيد ، خلد ملكه .

---

(١) مسكوكات قديمه اسلاميه قتالوغى القسم الثالث ص ١٥٢ و١٥٣ .

وفى الهامش أو الحاشية ضرب تبريز ؟ اربع عشرين ؟ سبعمائة ؟ هذا • وفى جانبى النقد هامش عريض ومستو •

وقد عثر على نقود أيام السلطان ابو سعيد من الغرابة بمكانة • جاء فيها بعض كتابات ونقوش وبين هذه ما كان من نحاس أو من فضة وبعض تصاوير أو القاب • ومن المحتمل ان بعضها كان وساماً فالوسام غير مقصور على الحجم الكبير •

١ ـ فى نقد نحاسي جاء « السلطان بن السلطان ابو سعيد » فى وجه • وفى الآخر رسم عقاب وفى الهامش ضرب ارزنجان •

٢ ـ فى نقد آخر (السلطان العادل الكامل الهادى الوالى ابو سعيد بهادرخان خلد الله مدة ملكه) •

٣ ـ فى نقدى فضة فى وجه (السلطان ابوسعيد مبارك تعالى عليه) وفى الآخر « السلطان الملك العادل ابو الفتح ••• » والاول منها ضرب سنة ٧٢٤ هـ فى قزوين » والآخر سنة ٧٢٤ هـ ايضا ولم يذكر له محل ضرب • وهذه اما من نقود الصلات أو أنها أوسمة أعطيت لبعض الاشخاص •

٦ ـ ايام الجلايرية والتركمان :

فى أيام الجلايرية وكذا أيام (قراقوينلو) و (آق قوينلو) من التركمان لم نشاهد نقوداً نحاسية ولا غيرها مصورة كما اننا لم نعثر على نقود صلات مضروبة أيام هؤلاء •

٧ ـ النقود الاسلامية الاخرى فى ايام المغول والتركمان :

لم نعثر على نقود مصورة فى هذا العهد الا ما ذكرناه من نقود السلاجقة من الروم اما نقود آل مظفر فلم نجد فيها تصويراً • امافى مصر فهذه قدأوضح عنها المرحوم الاستاذ احمد تيمور باشا فى كتابه (التصوير عند العرب[١]) ذكر النقود المصرية فى صورة أسد وهذه ليست من النقود المتعامل بها • وانما هى نقود الأفراح والصلات • وليس لدينـــا من الدراهم والدنانير المعتادة ما هو مصور كما هو المعروف من (نقود مصر) ومن الامثلـة التى

---

(١) كتاب التصوير عند العرب ص ٣٢ و٣٣ و١٧٠ وما بعدها •

ذكرها السيد حسين عبدالرحمن باش صراف في وزارة مصر المالية[١] •

ويدل على ان المصــورات الموجودة من (نقود الصلات) ما قيل فيها من اشعار ومن ثم نعلم التصوير في النقــود لهذا العهد • ولعل الاســتاذ المؤرخ الذهبي قد قصد في النص المنقول عنه نقود المصريين • فلم يفرق بين ما هو من نقود الصلات ، وما هو من نقود التعامل الجارى في عصره وقبله • ومثلها يقال فيما نسب الى الســلطان صلاح الدين الايوبي مصوراً فهو من هذا النوع اى من نقود الصلات اما الفلوس فهذه جرى على التصوير فيها ملوك عديدون ، فلم تنفرد مصر بها •

٨ ـ **التصوير في النقود في العهد العثماني :**

ان النقود العثمانية سواء كانت من ضرب عاصمة الدولة (استنبول) ام من ضرب بغداد خالية من كل تصــوير ذهباً كانت ام فضة ام نحاســا الا ما جاء ذكره في كتاب (الفلوس الاسلامية) النقد المضروب سنة ١٢٤٩ هـ ايام على رضا باشا اللاز فانه يحمل صورة أسد وهذا غريب في بابه •

واما النقود الايرانية فيغلب عليها تصوير (شيرو خورشيد) اى الأسد والشمس وقد بحث في هذه الاستاذ احمد كسروى في كتابه (شيرو خورشــيد) بسعة ، ومن اراد فليرجع اليــه • وهو باللغة الفارســية وطبع في طهران عدة مرات •

٣ ـ النقود في رحلة ناصر خسرو[٢]

اكتسبت النقود الشرقية في هذه الايام مكانة مهمة من التدقيق العلمي من جراء أنها عنوان المملكة ودليل الادارة ، وينطوى ضمنها مجمل التاريخ وملخص السياسة وخلاصة مالية الامة او الدولة وتطور العصور يعين لنا فكرة

---

(١) كتاب العملة المصرية المطبوع سنة ١٩٤٥ م

(٢) « سفرنامه ناصر خسرو » نقلها الى العربية الدكتور يحى الخشاب وطبعت في القاهرة بمطبعة لجنــة التأليف والترجمــة والنشر ســنة (١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥ م) والاصل الفارسي طبع في برلين سنة ١٣٤١ هـ مع مقدمة وتعليقات للاستاذ ـ م• غني زادة •

عنها ويهيء رأياً فظهرت مؤلفات عديدة في النقود ، ولكن التدقيقات الخاصة لاتزال في بدء التكوين لما يشاهد من انقطاع الصلة التاريخية بين النقود ووقائعها فهذه اهملت لان البحوث اقتصرت على ما يمكن ذكره من وزن وسمة وعيار او خطوط ومعرفة المكتوب منها فلا يمكننا ان نلتفت الى (الدينار المغربي) أو (الدرهم العدل) وما يراد بهما • وهكذا لا ندرى ما يسمى بـ (طازجة) من الدراهم عند مراجعة النقود ومؤلفاتها • وهذه العلاقات تعينها كتب التاريخ والسياحات •

١ ـ الدنانير المغربية :

تكرر ذكرها في هذه الرحلة المنقولة الى العربية باسم (جنيهات مغربية) ، وهذه لم نجدها في الاصل الا أن الناقل كرر (الدنانير المغربية) ايضا وكان الأولى أن يراعي في النقل (اللفظ الاصلي) وهو عربي لا يحتاج الى تبديل اوترجمة •

ويظن لأول وهلة أن هذه الدنانير من ضرب مصر أيام المأمون في سنة ٢٠٤ هـ وما يقاربها وعليها كتب لفظ (مغرب) وعرفت نماذجها في المتاحف وعرّف بالنظر للدنانير النيسابورية • اما وزنها فهو درهم واحد وخمسة قراريط وجاء المكتوب على صفحة منها :

(الله ، الطاهر ، محمد رسول الله ، السري[١]) •

وفي الهامش : (بسم الله ، ضرب هذا الدينار بمصر سنة ٢٠٤ هـ) وفي صفحته الاخرى : (لا اله الا الله وحده لا شريك له ، المغرب) وفي الهامش : (محمد رسول الله ارسله بالهدى الخ) •

وفي حوادث صفر سنة ٤٢٧هـ أمر القائم بأمر الملك بترك التعامل بالدنانير المغربية فعدل الناس الى القادرية والنيسابورية والقاسانية والمغربية يراد بها ما كان

---

(١) السرى هو ابن الحكم والى مصر وفي بعض النقود ورد باسم طاهر وهو ابو الطيب طاهر بن الحسين من امراء المأمون •

من ضرب مصر وفيه لفظ (مغرب) ولا يراد بها ما ضرب في بلاد المغرب ، ويؤيد ذلك المضروب سنة ٤٤٧ هـ[١] . وهذا نص ما ورد في النبراس :

« ذكر ابن زولاق .... عن صالح بن نافع ان الاخشيد أوقفه على سبع مطامير في كل مطمور ألف ألف دينار من سكة واحدة ، مطمورة من الدنانير الاحمدية والخمارويه ومطمورة مقتدرية ومطمورة من سكة المكتفي ومطمورة راضوية ومطمورة من سكة المتقي ومطمورة اخشيدية ومطمورة مغربية ومطمورة من خلط دنانير العراق » اهـ[٢].

٢ ـ الدنانير النيسابورية :

كثيراً ما كررها ناصر خسرو وهي من ضرب نيسابور[٣] وان كل ثلاثة دنانير من المغربية تساوي ثلاثة دنانير ونصف الدينار من النيسابورية وان نقود نيسابور ايام ناصر خسرو كانت من ضرب آل سبكتكين ووزنها مختلف بين درهم ونصف قيراط أو اكثر حتى يبلغ الدرهم ٤٫٥ من القراريط فتعين الفرق بما ذكره . اما ما جاء في صبح الاعشى عن دنانير خراسان ونيسابور فهذا كان من تاريخ متأخر عن أيام ناصر خسرو ، فان الدولة السلجوقية استقرت نقودها في ايران وعرفت فيها في الغالب (الدنانير الرائجة) اما في ايام هذا الرحالة فكانت الشائعة نقود السامانيين وآل سبكتكين ، والأخيرة اقرب الى ايامه في التعامل بها . والغالب في هذه الدنانير الدينار الشرعي كما يستفاد من وزنه .

وجاء المكتوب على الدنانير لهذا العهد في صفحة :

« عدل ، لا اله الا الله وحده لاشريك له ، ابو القاسم »

وفي دورته داخلاً : « بسم الله ، ضرب هذا الدينار بنيسابور سنة

(١) الكامل لابن الاثير في حوادث سنة ٤٢٧ هـ و ٤٤٧ هـ . ويؤيد هذه النصوص ما جاء في كتاب (تعريفة النقود المغربية) للاستاذ مارسيل يوسف حنا باللغة الفرنسية في نقود المغرب منه نسخة في الخزانة الجزائرية .

(٢) النبراس ص ١١٦ .

(٣) وردت مرة نيشابورية واخرى نيسابورية والشائع الاخير .

٤٠٩ هـ » وخارجاً : لله الأمر من قبل ومن بعد ... الآية » وفي الصفحة الأخرى :

« لله ، محمد رسول الله ، القادر بالله ، ولي عهده الغالب بالله ، يمين الدولة وأمين الملة » .

وفي الهامش : « محمد رسول الله ارسله بالهدى ... الخ الآية » ، ولا يختلف المضروب في هذه الكتابة الا قليلاً ، ولا يختلف وزنه فالكل درهم ونصف القيراط أو اكثر الى أن يبلغ اربعة قراريط ونصف ولا شك ان ناصر خسرو عين وزن الدينار المغربي والدينار النيسابوري فبيّن الفرق بينهما والتفاوت يسير ، وان الدنانير النيسابورية كانت الى هذا الحين دنانير شرعية ، وهكذا ما كان قبل هذا التاريخ لأيام الدولة العباسية أو لأيام السامانيين فلم يختلف وصفها في الوزن وان اختلف المكتوب عليها

٣ ـ الدرهم العدل :

هذا من ضرب البويهيين ، وكان شائعاً ايام ناصر خسرو وذكره في رحلته . وهو من سكة سلطان الدولة ابي شجاع بويه بن بهاء الدولة (٤٠٣ هـ ـ ٤١٥ هـ) ، فكان قد عثر في كتب النقود على المضروب في شيراز سنة ٤٠٤ هـ جاء في صفحة منه :

(لااله الا الله وحده لاشريك له ، القادر بالله ، ولي عهده الغالب بالله). وفي هامش تلك الصفحة : (بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذا الدرهم بشيراز سنة ٤٠٤) وفي الصفحة الاخرى في الأعلى لفظ (عدل) ثم (محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الملك العادل شاهانشاه عماد الدين سلطان الدولة وعز الملة ومغيث الامة ابو شجاع) ، وفي الاطراف (عز الملة مغيث الامة) ومن جراء ما كتب في أعلى صفحة منه سماه ناصر خسرو الدرهم العدل كما جاء في سياحته . ولايبعد أن يكون قد ضرب مثله في أصفهان أو شاع فيها وهو من ضرب شيراز فقد عرف هذ النقد بل مرّ بنا أن الدينار الدينار في نيسابور كان يكتب في صدره لفظ (عدل) في اغلب الاحيان .

٤ ـ نقود الاحساء :

من المهم فى هذه الرحلة أن اهل الاحساء كانوا يتعاملون فيما بينهم برصاص يضعونه فى زنابيل يزن الواحد منها ستة آلاف درهم فيدفع ثمناً ، وهذا لايسرى على الخارج •

وهنا كرر ناقل هذه الرحلة ما نطق به الايرانيون عن الأحساء واهمل المصطلح العربى الشائع المعروف فى الاعلام الجغرافية مع ان الأمانة فى النقل تتطلب ذلك ولا تفسد لغتنا بما جاء فى اللغات الأخرى • والأحساء لايزال معروفا بهذ الأسم •

وجاء ذكر دراهم ودنانير خالية من نعت فلا محل للتعرض لها اذ لا تختلف عن النقود المعتادة المتداولة •

٤ ـ النقود فى رحلة بنيامين (١)

هذه الرحلة قد تناولتها اقلام الباحثين من نواح عديدة فاكتسبت اهتماما زائداً الا انه لم يتوسع احد فى أمر النقود فيها ويهمنا ان نتناول بحثها • واصحاب الرحلات يمتازون بأنهم رأوا بأعينهم النقود التى يذكرونها وأحياناً شرحوا امرها ومرة مضوا دون ان يجدوا حاجة الى ذلك • ونجد فى هذه الرحلة النقود الغربية والشرقية حتى أن البعض قد اضطربت آراؤهم فيها فالتبس أمرها وتضارب موضوعها والامل أن يكشف عنها •

والكلام على النقود فى هذه الرحلة يتناول :

١ ـ الدينار الاميرى :

جاء فى هذه الرحلة : « يؤدى يهودها ـ يهود العمادية ـ الجزية ••• وقدرها دينار أميرى ذهباً أو ما يعادل مرابطيا وثلث المرابطى ذهبا » اهـ • وفى الهامش تعليقا على هذا البحث :

---

(١) نقلها الى العربية الاستاذ عزرا حداد وطبعت فى بغداد بالمطبعة الشرقية (١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥ م) • مصدرة بمقدمة لى •

• المرابطى عملة اسبانية كان المرابطون اول من ضربها • والمرابطي الذهب يعادل ١٤ شلناً بالعملة الانكليزية • والمرابطى النحاس يساوى فلسين بالعملة العراقية • • ١ هـ[١] •

وأقول لم يوضح عن (الدينار الاميرى) الا بذكر ما يقابله من الدينار المرابطى فالنص المذكور يحتاج الى شرح عن هذا الدينار وبيان مدوناتنا فيه • وهنـا نحاول ان نعينه بعض التعيين ، اذ يتبادر الى الذهن كما يفهم من لفظه انه كل دينار ضربه أمير أى عامل في بلد من البلدان العربية والاسلامية ، وهذا غير صواب فان الضرب كان يجرى من عمال كثيرين فلم يختص بهذه التسمية للتفريق بينه وبين ما كان من ضرب الخلفاء مثلا • والغالب فى مثل هذه النقود ان تكسب تسمية خاصة فيقال دنانير مغربية أو أحمدية وما ماثل • فلا شك انها غير ذلك •

قال ابن الأثير فى حوادث سنة ٤٦٢ هـ :

• وفيها صارت دار ضرب الدنانير ببغداد فى يد وكلاء الخليفة ، وسبب ذلك ان البهرج كثر فى ايدى الناس على السكك السلطانية ، وضرب اسم ولى العهد على الدينار وسمي (الأميرى) ومنع التعامل بسواه • • ١ هـ[٢] •

فهل التسمية هذه غير مسبوقة بغيرها وأنها أول تسمية للدينار الأميرى فى حين ان العرب ضربوا باسـم ولاة العهد (امراء الأسرة العباسـية) فما مبدأ ذلك ؟

كل النقود المعلـومة تعين لنا ان الخليفـة الهادي ، ضرب في ايامه فى ارمينية باسم ولى عهده جاء فى وجه منها (الخليفة الهادي ، مما امر به الرشيد ولي عهد المسلمين) ولم نعثر على دنانير مضروبة تعين تاريخ الضرب مما يصح ان يسمى بـ (الدنانير الاميرية) ولكن نفس الدنانير المضروبة لسنين معينة توضح ذلك ، منها ما كان فى سنة ١٨٦ هـ فقد جاء فيه انه « مما امر به الامير

---

(١) رحلة بنيامين ص ١٥٤ •

(٢) الكامل لابن الاثير ج ١٠ ص ٢٢ •

الأمين محمد ابن امير المؤمنين » وهـذه شاعت بكثرة وهي التي يصح ان تسمى بـ (الدنانير الأميرية) •

ومن المؤكد أنه توجد نقود اخرى غيرها ذهباً الا أن النقود الفضية توضح الوضع والنصوص التاريخية تؤيده فاذا لاحظنا قلة الدنانير فهذا لايمنع ان نعرف وجودها في الدراهم ، وهكذا النقود المدونة باسم الامير المأمون •

ومن النقود المعروفة التي تجعلنا نعتقد ان الدنانير الاميرية سابقة لهذا التاريخ ان المضروب في ايام ابي جعفر عبدالله المنصور منه ما هو منصوص عليه بلفظ « ما أمر به المهدي محمد ابن امير المؤمنين » وقد ضرب في ارمينية سنة ١٥٣ هـ ، ويصح ان يعد اول دينار اميري ، الا انه لم يذكر فيه لفظ (الامير) الا في ايام الخليفة الرشيد ، فضرب بأمر ابنه (الامير الامين محمد ابن امير المؤمنين) • فالنصوص المارة تعين ان الضرب باسم ولي العهد صراحة او بنعته بـ (ولي عهد المسلمين) او بـ (الامير) مما يعين تاريخ الضرب باسم ولاة العهد وتحقق ان الضرب باسم الامير نصا قد جرى في ايام الخليفة هارون الرشيد وبدأ باسم ولي العهد من ايام ابي جعفر المنصور سنة ١٥٣ هـ •

فالدنانير الاميرية منسوبة الى الامراء ولاة العهد قد بدأت من ايام أبي جعفر ثم تحسنت وجاء فيها لفظ (الامير) من نعوت ولي العهد في ايام الرشيد ، فذكر اسم ابنائه لانه رتبهم في ولاية العهد فجعل اولهم الامين وثانيهم المأمون وثالثهم المؤتمن وهو القاسم ثم ان المأمون رتب الامير الرضا ولي عهد المسلمين وضرب الدنانير باسمه والمعروف منها ما كان قد ضرب سنة ١٩٨ هـ •

وهكذا علمنا ان المتوكل على الله ضرب الدنانير وذكر فيها (المعتز بالله) وهو ابنه فيصح ان يعد المضروب من هذه الدنانير (الدنانير الاميرية) ايضا كما في الدينار المضروب سنة ٢٤١ هـ و٢٤٤ هـ و٢٤٧ هـ والمعتز مذكور فيما ضرب في سامراء وفي بغداد • وفي ايام المستعين بالله ذكر اسم ابنه (العباس) مقروناً باسمه في سنة ٢٥٠ هـ وسنين اخرى في ايام المقتدر بالله (٢٩٥ هـ - ٣٢٠ هـ) ضربت الدنانير باسم ابنه الامير ابي العباس منها ما كان سنة ٢٩٥ وسنة

٣٠٠ هـ وهكذا نقود اخرى ضربت بمدينة السلام ، وقليل من نقوده مما لم يذكر فيه ولى العهد أبو العباس . ولم تنقطع النقود من اسماء ولاة العهد الامراء الى ما بعد ايام المقتدر بالله ، ففي ايام القاهر بالله جاء ذكر ابنه الامير ولى العهد ابى القاسم وهو عبدالعزيز محرراً في الدراهم ولم يعثر على دنانير مضروبة في ايامه . وفي ايام الراضى بالله باسم ابنه الامير ولى العهد ابى الفضل عبدالله كما في الدرهم المضروب سنة ٣٢٩ هـ وسنين عديدة ، الا اننا لم نعثر على دنانير أميرية لايامه . وفي ايام المتقى لله ذكر اسم ابنه الامير ولى العهد ابى منصور سنة ٣٣٠ وغيرها . وجاء ذكر الامير ولى العهد في ايام المستكفى بالله وهو (ابو الحسن محمد ابن امير المؤمنين) سنة ٣٣٤ هـ ، الا ان ذكره جاء على الدراهم ولم نعثر على دنانير في ايامه . ثم ظهر التغلب وتسلط آل بويه ، قال ابن الاثير :

« وصل معز الدولة الى بغداد ١١ جمادى الاولى سنة ٣٣٤ هـ ودخل في ١٢ منه الى المستكفى بالله وبايعه وخلع الخليفة على معز الدولة ولقبه ذلك اليوم معز الدولة ، ولقب اخاه عليها عماد الدولة ، ولقب اخاه الحسن ركن الدولة ، وأمر أن تضرب ألقابهم وكناهم على الدنانير والدراهم ...اهـ[1] .

ولم تضرب النقود في ايامه باسمائهم وانما ضربت في ايام المطيع لله وبعد ذلك لم تضرب النقود مستقلة باسماء الخلفاء ، كما أنه لم يظهر اسم ولاة العهد في النقود ودام الحال الى ايام القادر بالله في الدرهم العدل المذكور سابقاً ولم يكن ديناراً فلا يمثل الدنانير الاميرية . والغالب بالله كان لقب ولى العهد ابن الخليفة فانه لقب بـ(الغالب بالله) في ربيع الاول سنة ٣٩١ هـ وتوفى سنة ٤٠٦ هـ[2] ، ولم يشاهد في كتب التاريخ الا في سنة ٤٦٢ هـ على اننا لم نعثر على نماذج منه في مجاميع النقود كما انه لم يعرف استمرار الضرب . وما شاع او ذكر في رحلة بنيامين ولعله كان المضروب في سنة ٤٦٢ هـ ، فالتاريخ غامض والدنانير الموجودة لاتعين الغرض .

---

(١) ابن الاثير ج ٨ ص١٦١

(٢) ابن الاثير ج ٩ ص ٥٧ و١٠٧ .

والظاهر أن الدنانير الاميرية يراد بها ما ضرب في التاريخ المذكور فما بعده لان الفاصلة بينها وبين الدنانير الأميرية الاولى طويلة العهد ، والشهرة تضاف الى الوقت القريب • وقد رأينا في ايام الخليفة الناصر بعض النقود مضروبة باسم (عدّة الدنيا والدين ابى نصر محمد) مقروناً باسم الخليفة[١] ، وكان عدّة الدنيا والدين ولى عهد الخليفة الناصر وولى الخلافة بعده باسم (الظاهر بالله) •

وعلى كل حال قد علمنا عن النقود الاميرية من الوقائع التاريخية ، وفي المتاحف ما يعين الغرض ، ولعل الأيام تكشف أكثر عما ضرب مما يطلق عليه (الدينار الأميرى) فكان لهذه الرحلة الأثر المحمود في البيان عن هذا الدينار وعينت وزنه بالنظر للدينار المرابطي ، وعرف ما كان يكتب عليه من نماذجه المشهودة فلم يبق خفاء •

٢ ـ الدينار المرابطي :

ان الرحالة بنيامين جعل اتصالاً وثيقاً بين الاميري والمرابطي بالوجه المبين في النص المنقول عنه فاقتضى ان نعين الدينار المرابطي • وهذا جاء عنه في الخطط التوفيقية بما يكشف عن مقداره ونوعه ، قال :

« بعد الأموية وصل الدينار الى ٣٫٩٦ من الغرامات ، مع ذلك كان في زمن محمد الثاني من خلفاء اشبيلية وزن الدينار ١٨ ر٤ من الغرامات ، ودينار يوسف بن تاشفين[٢] المؤرخ سنة ٤٩٠ هـ كان وزنه ١٩ر٤ ، ودنانير من أتى بعده منها ما هو ١١ر٤ ومنها ما هو ١٥ر٤ ، جعلوا النسبة بين الدينار والدرهم كما كانت في زمن عبدالملك اعني كالنسبة بين عددى ١٠ و ٧ الخ • • ١٠٠ هـ •

وهذا النص عين ان نقودهم بصورة عامة شرعية فكل عشرة دراهم بوزن سبعة دنانير • وأيد ذلك النقود الموجودة للامير يوسف بن تاشفين

---

(١) اسماعيل غالب : (مسكوكات تركمانية) ص٩٤و٩٩ وغيرهما •

(٢) من ملوك المرابطين جاء بعد ابى بكر بن عمر ، وهذا أول وتاشفين ثان •

واخلافه الى عهد بنيامين او ما يقرب منه ، ولم تتفاوت هذه النقود فى الوزن تفاوتاً كبيراً ويؤيد ذلك مراجعة نفس النقود والاطلاع على أوزانها • ولكن يتعسر علينا ضبط الدينار الاميرى أيام بنيامين اذ لم يعثر عليه ولا على امثاله فلا نستطيع ان نقطع بمقابلة الوزن • والفائدة فى اننا علمنا وجود (الدينار الاميرى) وأوزان بعضها وان كنا لا نتمكن من تعيين الشائع •

٣ ـ الفلورين أو الفلورى :

(مرّ البحث عنه فى هذا الكتاب) • فجاءت هذه الرحلة مصححة لما هنالك ولما جاء فى كتب عديدة من انه ضرب فى فلورنسة سنة **١٢٥٢** م فكان اقدم بكثير •

وجاء فى أقدم نصوصنا انه (فلورى) فى (الشرفنامة) وفى فذلكة كاتب چلبى ، الا انه ورد احيانا بلفظ (فلورين) • ومن الضرورى استعمال ما استعملناه فلا وجه للخروج عليه • وتاريخ هذا النقد وتطوره فى البلاد معروف ، الا انــه لم يذكر بالضبط تاريخ ضربه لاول‌مرة • وان بنيامين ذكره عند الكلام على خراج استنبول فى اليوم الواحد[١] •

٥ ـ النقود المغربية

من الفاظهم الشائعة فى النقود : الدورو والريال والبسيطة والبليون والضبلون وهذا يسمون به الاســبان أحد مســكوكاتهم الكبيرة الحجم واهل المغرب اطلقوه بالتبع على كل ما فوق (اللويز) من المسكوكات الذهبية وذكر الاستاذ الكرملى (الدبلون) او (الدبنون)[٢] •

والضبلون يجمعونه على ضبلونات • وتطلق على الدنانير الاسلامية • والمغربيــة منهــا : (الحفصي) و (الموحدي) ، و (المــديني) و (الزناتي) و(السعدي) و (العلوي) •

---

(١) رحلة بنيامين ص ٨٠ •

(٢) النقود العربية ص ١٠٦ و١٧٣ ومجلة المجمع العلمى العراقى ج١ ص٢٦٧ •

ومن هذه (النقود الشـاكرية) ، وهذه في أحد وجهيها بدائرة في الوسط (لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد) . وحول الدائرة (محمد رسول الله ارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله).

أما الوجه الثاني ففي وســط دائرته (محمد رسـول الله ـ الامام الشاكر لله) . وحول الدائرة (بسم الله . ضرب هذا الدينار سنة سبع وثلاثين وثلثمائة) .

والشاكر لله هو . محمد بن الفتح الخارجي المعروف بـ واسول ابن ميمون المضفري الصفري الذي ثار بسلجماسـة ، وادعى الخلافة وتلقب بالشاكر لله وتسمى بأمير المؤمنين وكان أميراً عادلا ، يرد الحقوق ويقيم السنن ، مالكى المـذهب . قال ابن ابى زرع في كتـابه (الانيس المطرب بروض القرطاس فى اخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس) (ج ١ ص ١٣٣) :

« وضرب بها السكة ، وكتب عليها اسمه . وسكته معروفة بالشاكرية. وكانت فى غاية الطيب » . ا هـ

وكان قد نزل عليه جوهر الصقلي فتى المعز الفاطمي بسجلماســة وحاصره حتى دخلها عليه عنوة بالسيف ، وسار به أسيراً موثقاً بالحديد الى مدينة فاس سنة ٣٤٩ هـ وحاصرها وأسر أميرها احمد بن ابى بكر الزناتى. ثم رجع بهما الى مولاه المعز وغيرهما جاء بهما بأقفاص من خشب . ثم حملهم الى المهدية وسجنهم بها حتى ماتوا بعد أن طيف بهم فى القيروان[١] . .

وهذه النقود بعيدة عنا . ويصعب علينا تعيين أوضاعها من كل الوجوه . الا اننا لا نترك امر التلخيص عنها ليكون العربى على علم من انتشار الدول العربية فى تلك الاصقاع ومقدار توسعها فى ادارتها ، أو الاتصال بحكوماتها ، وما عملوا من نقود فى مختلف عصورهم ، وتطورها فى ضروب ادارتهم ، ولعل فى هذا الاجمال ما يشرح أوضاع هذه النقود .

ولا شـك ان الضبلون ، والبليون ، والدورو ، والبسـيطة كل هذه

---

(١) البصائر عدد ١٥٨ فى ٤ حزيران سنة ١٩٥١ م والنقود موضحة فى كتب المسكوكات المختلفة مثل مجموعة الاستاذ ستانلى لين بول وغيره .

تحتاج الى ما يوضح معانيها ، ويبصر بالمراد منها • ولا شك أن الغربيين اتصلوا بنا لا سيما الاسبانيون • فلا يخلوا الامر من أثر قلّ أو عظم ومن المهم معرفة ذلك من وجوهه • وقد توضح لنا المراد من النقود الشاكرية وهذا لا يكفي • وانما نريد ان نعرف النقود الاخرى • فان مصطلحاتها تدعو الى مثل هذا الشرح • والله ولي الامر •

شكر وثناء

اني أشكر الاساتذة الافاضل الذين ساعدوني وعاونوا في نشر هذا الكتاب مهما كان نوع هذه المساعدة واثني على عواطفهم النبيلة وأخص بالذكر منهم كلاً من محمود الملاح وكوركيس عواد وابراهيم الونداوي ورشيد الصوفي فلهم فائق الشكر •

تحت الطبع

تاريخ علم الفلك في العراق

وعلاقاته بالاقطار الاسلامية والعربية

فهارس الكتاب

١ - فهرس المواضيع

٢ - فهرس الكتب

٣ ـ فهرس الاماكن

٤ ــ فهرس الاشخاص
(مع حفظ الالقاب)

٥ ـ فهرس الشعوب والعشائر والملل والاسر

٦ ـ فهرس الالفاظ

٧ ـ فهرس التصاوير للنقود (نماذج)

ملحوظات :

١ ـ هذه النقود ذهبية عدا نقود قرانيلو ، ونقود آل تيمور فانها من فضة ٠

٢ ـ النقود كلها متشابهة وتضارع النقود العباسية الا ما كتب عليها من اسماء ٠ وتتفاوت اتقانا ٠

٣ ـ ضرب النقود كلها كان على وتيرة وبواسطة (السكة) الا أيام الاصلاح عند العثمانيين فانه كان بآلات ميكانيكية ٠ واول نقد لها كان فى

السنة الخامسة من سنى السلطان عبدالمجيد (سنة ١٢٦٠ هـ) وذكرناه فى آخر نقودهم وباقيها صار يضرب بصورة فنية على هذا النمط ٠

٤ ـ اكتفينا بالنماذج ٠ والاصل معروض فى المتاحف وفى فهارس النقود (قتالوغ) : والنقود الفضية منتشرة بكثرة ومشاهدة لا سيما ما كان بعد الاصلاح اى التنظيمات الخيرية ٠

تصحيح سهو

ورد فى ص ٥٣ سطر ١٥ سهو صحيحه ما يأتى :
يشابهها فى خفة الوزن عقله

١ ـ الكتب المطبوعة للمحامى عباس العزاوى

	سعر المجلد الواحد فلس
تأريخ العراق بين احتلالين ١ ـ ٨ مجلدات	٥٠٠
عشائر العراق ١ ـ ٤ مجلدات	٥٠٠
التعريف بالمؤرخين	٥٠٠
تأريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية	٥٠٠
منتخب المختار فى علماء بغداد	٢٥٠
مجموعة عبدالغفار الأخرس فى شعر عبدالغنى جميل	٢٥٠
رحلة المنشي البغدادى نقلت عن الفارسية	٢٠٠
الموسيقى العراقية فى عهد المغول والتركمان	٢٥٠
الكاكائية فى التأريخ	٢٥٠
ذكرى أبى الثناء الألوسي	١٥٠
تأريخ اليزيدية وأصل معتقدهم	(نفذ)

النبراس فى تاريخ خلفاء بني العباس لابن دحية الكلبى (طبعة وزارةالمعارف)

سمط الحقائق فى عقائد الاسماعيلية (طبعة المعهد الفرنسى للدراسات العربية بدمشق) ٠

علم الفلك وتأريخه فى العراق (جزآن) طبعه المجمع العلمى العربى بدمشق

٢ ـ الكتب المعدة للطبع

تاريخ الضرائب في العراق (سيظهر قريباً)

تاريخ العراق بين احتلالين المجلد الاول بتصحيحات واضافات

عشائر العراق المجلد الاول بتصحيحات واضافات

تأريخ اليزيدية (طبعة جديدة)

تأريخ إربل

تأريخ الادب العربي والتركي والفارسي في العراق

تأريخ شهر زور ـ السليمانية ـ

تأريخ العقيدة الاسلامية

الشبك والقزلباش في العراق

تأريخ علم الفلك في العراق وعلاقاته بالاقطار الاسلامية والعربية •

تأريخ عقيدة الشيخية والكشفية في العراق

تأريخ العمراني

تأريخ التكايا والطرق في العراق

خواطر في المجتمع الاسلامي

تأريخ المعاهدة الحميرية •